



مملكة الأردنّ الهاشمية

مجلس النواب

الدورة العادية الاولى لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة السابعة

المعقودة يوم الأحد ١٦ رمضان ١٣٨٧ هـ . الموافق ١٧ كانون اول ١٩٦٧ م.

(الجلد ١٣)

(العدد ٧)

جَزْءُ الْأَعْمَالِ

صفحة

- ١ - تلاوة وقائع الجلسة السابقة (موافقة) ٣٥٠
- ٢ - تلاوة طلب اجازة مقدم من معالي نائب القدس السيد مصباح الكاظمي (موافقة) ٣٥٠
- ٣ - اقتراح برغبة رقم (٢) مقدم من النائب السيد فيصل الجازي بمطالب (حول الحكومة) ٣٥١

هذه اجندة الاصول

مصحفة

- ٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٩٣٧) بشأن القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة. (ووفق على ماورد فيهما وارسلها)
- ٥ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٩٣٨) بشأن القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه. (الثانية)
- ٦ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٩٣٩) بشأن القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون جمعيات التعاون ... (القانونية)
- ٧ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٦) بشأن مشروع قانون الاحداث لسنة ١٩٦٧ ...
- ٨ - مقررات اللجنة القانونية ...
- أ - قرار رقم (٧) بشأن القوانين التالية :-
- ١ - قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥ قانون مؤسسة الاسكان (ووفق عليه مع بعض التعديل)
- ٢ - قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة. (بعد المناقشة تأجل البحث فيه)
- ٣ - قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق قروض البلديات والقرى. (ووفق عليه كما ورد من الحكومة)
- ٤ - قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ قانون الآثار القديمة (ووفق عليها كماورد)
- ٥ - قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية. (ووفق عليها كماورد)
- ٦ - قانون مؤقت رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التربية والتعليم. (ووفق عليه كما ورد من الحكومة)

مصحفة

- ٧ - قانون مؤقت رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات (ووفق عليه كما ورد من الحكومة)
- ٨ - قانون مؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التبغ (ووفق عليه كماورد من الحكومة مع التعديل)
- ٩ - قانون مؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الحرف والصناعات. (ووفق عليها كماوردت من الحكومة)
- ١٠ - قانون مؤقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات.
- ١١ - قانون مؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة.
- ١٢ - قانون مؤقت رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٦ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية. (بعد المناقشة تأجل البحث فيه)
- ١٣ - قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ قانون الغاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المرحومين. (ووفق عليها كما وردا من الحكومة)
- ١٤ - قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون التبغ
- ١٥ - قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧ قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين: (ووفق عليه كماورد من الحكومة مع التعديل)
- ١٦ - قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٧ قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة (عالية) الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة. (ووفق على هذه القوانين كما وردت من الحكومة)
- ١٧ - قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧ قانون تعديل قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية.
- ١٨ - قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ قانون تعديل قانون الادارة العامة.
- ١٩ - قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ قانون تعديل قانون الشركات.
- ٢٠ - مشروع قانون ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٦٧ .

لقد تم ايد هذا القانون

مضيفه

٤٧٦

ب- قرار رقم (٨) بشأن القوانين التالية :-

٤٧٩

١ - مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين (ووافق عليه كما ورد من الحكومة مع بعض التعديل)

٤٧٩

٢ - القانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون استقلال القضاء .

٤٨٤

٣ - القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات .

٤٨٧

٤ - القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات .

٤٨٨

٥ - القانون المؤقت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية .

٤٩٣

٦ - القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون البلديات .

٤٩٦

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ... (لم يعين)



مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الاحد الواقع في ١٩٦٧/١٢/١٧ برئاسة عطوفة السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه السيد اميل الغوري .

وتغيب معتذرا السادة : امين مجج ، محمد سالم اللوب ، ادوارد خميس ، موسى عيسى عابده ، صدي الجعيري ، محمد عتيان ابو صبيحه ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح عبد الله الخطيب ، صالح الضامن ، حفطي لمجيس ، سليمان ارشيد ، محمد سعيد اليونس ، عبد الله الفياض ، شريف القبيج وعيس عقل .

وتغيب بدون معذرة السيد فيصل الجازي

وجفهر من الحكومة

معالي السيد بشارة غصيب وزير الاشغال العامة
معالي السيد حاكف الفايز وزير دولة لشؤون
الرئاسة ووزير المواصلات .

معالي الدكتور صبيحي أمين عمرو وزير الصحة
معالي السيد حسن الكايد وزير الداخلية
معالي الدكتور صباح برقان وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل .

معالي السيد محمد اديب العامري وزير التربية والتعليم .

معالي السيد أحمد فوزي وزير دولة لشؤون

الرئاسة ووزير داخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي السيد سامي أيوب وزير الزراعة .

معالي المشير حابس المجالي وزير الدفاع .

افتتاح الجلسة

السيد الرئيس :-

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول أعمال

اليوم :-

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس :-

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع -

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من

تلاوته .

٢ - تلاوة طلب الاجازة المقدم من النائب السيد مصباح الكاظمي

السيد الرئيس :

أرجو تلاوة طلب الاجازة المقدم من معالي
السيد مصباح الكاظمي .

تمت الاذن

السيد الأمين العام :

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية طيبة وبعد .

أرجو التكرم بمنحي اجازة لمدة شهر اعتبارا
من تاريخ ١٩٦٨/١/١ وذلك لكي اتمكن من الذهاب الى
القدس للحيلولة دون تنفيذ الاجراءات المتخذة بحق املاكي
هناك ، وتأمين اوضاع اسرتي التي ما زالت موجودة
هناك . راجيا التمكن من العودة في اسرع وقت ممكن .
واقبلوا احترامي .

١٩٦٧/١٢/١٧
مصباح الكاطمي
نائب القدس

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون .

٣ - اقتراح رقم (٢) مقدم
من النائب السيد فيصل الجازي

السيد الرئيس :

يتلى اقتراح الشيخ فيصل الجازي .

السيد الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢)

تاريخ ١٩٦٧/١٢/١٢

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة ، وبعد ،

بشرفي ان ارفع الى عطوفتكم هذه المذكرة
المتواضعة والتي تتضمن بعض مطالب البادية في اللواء

الجنوبي ، راجيا التكرم واتخاذ الاجراءات الادارية
من قبل الدوائر المختصة لتنفيذها ، آملا ان تلقى من
المجلس الكريم العطف والاستجابة والتأييد ، نظرا لما
يعانيه هذا اللواء وعشائره من فقر وحاجة وبؤس
وحرمان ، وهذه المطالب هي :-

(١) المساجد

بناء مسجد في قرية الحسينية
بناء مسجد في قرية الراجف
بناء مسجد في قرية القرين
بناء مسجد في قرية ابو السن
بناء مسجد في قرية الصدقة
بناء مسجد في قرية الجرياء
بناء مسجد في قرية آيل
بناء مسجد في قرية فردخ

(٢) المخافر

انشاء مقاطعة في قرية الحسينية الجديدة
انشاء مخفر في قرية الراجف

(٣) المدارس

بناء مدرسة في قرية الحسينية
بناء مدرسة وتوسيعها في قرية الصدقة
بناء مدرسة في قرية سويمه لعشيرة المراعية
بناء مدرسة في قرية الراجف الاعدادية للبنات

(٤) مشاريع الابار الارتوازية

انشاء مشروع زراعي في موقع الحسينية على
بئر رقم (٣) التابع الى عشائر المطالقة وتوابعها .
انشاء مشروع على بئر لحلية الى عشيرة المراعية .
انشاء مشروع زراعي على بئر ابو السن التابع
الى عشائر الدمانية والدرأه والطفالقة
والمراعية .

(٦) مشروع الجفر

أرجو من الحكومة الجلبية وضع الاموال
التي تجمع من مبيعات مشروع الجفر من
منتجات الاعلاف والخضر والحشائش ، وأن
ترصد تحت باب خاص في موازنة وزارة
الزراعة لكي يتسنى لهذه الوزارة ايجاد المزيد
من مشاريع انمائية أخرى لتقوية مشروع الجفر
ليشمل جميع المواطنين الخير والفلاح .

(٧) المؤن والاعذية

أرجو من الحكومة الاتصال مع مدير مكتب
منظمة الاغذية الدولية في عمان لمضاعفة
التخصصات حتى تصرف على عمال المشاريع في
اللواء الجنوبي .

(٨) مشروع توطین البدو

أرجو من الحكومة الموقرة تخصيص مبلغ
ستين ألف دينار لمشاريع توطین البدو في أنحاء
اللواء الجنوبي لكي يتسنى لهم العمل والسكن
في أراضيهم وتطويرهم ليلحقوا من سبقهم من
المواطنين في المملكة الفتية .

سأثلا المولى عز وجل أن يسدد خطاكم ويأخذ
بيدكم ويد الزملاء الكرام لما فيه خير هذا البلد ورفعة
شأنه وخدمة هذه الامة في ظل حضرة صاحب الجلالة
الملك الحسين المعظم واد الاصلاح والعمل ، متمنيا
للحكومة الرشيدة دوام التوفيق والنجاح .

واقبلوا اخلص تحياتي وفائق احترامي

نائب بدو الجنوب

فيصل بن جازي .

انشاء مشروع زراعي في قرية الراجف ، كما
يوجد لها مخصصات يساهم فيها اهالي البلدة .

انشاء مشروع زراعي في بئر اذرج للعشائر
الموجودة هناك من عشيرة المطالقة هناك .

انشاء مشروع زراعي على آبار الحسا (١
و٢ و٣ و٤ و٥) لعشائر المنايع والحجابيا .
انشاء مشروع زراعي في البراء الشرقية على
الآبار الجديدة هناك لعشائر المنطقة .

انشاء مشروع زراعي على الآبار الموجودة
في جلوب الفجيج لعشائر التوابه وعلى الآبار
(١ و٢) الموجودة هناك .

(٥) صرف المعونات

أرجو عدم صرف أى معونة كانت لاهالي
اللواء الجنوبي ، وان هذه المعونات سببت
وتسبب كل المشاكل والشكايات بين المواطنين
في هذه المنطقة ، وحيث ان هذه المساعدات
قد تكون وسيلة لتعويضهم على الكسل ، أرجو
أن تباع هذه المعونات ويعمل بها مشاريع تعود
على كافة المواطنين . علما بأننا سنعتبر بعد الان
هذا التوزيع وسيلة لسرقة بعض موظفي الدولة
من مريض النفوس ، والذي اثبت التحقيق في
ادانتهم في المحاكم النظامية ، وحمدا لله بعد أن
ثبتت ادانتهم أعيدوا الى أعمالهم كما سبق ،
فكيف هؤلاء الناس أن يعودوا بعد الخيانة
والسرقة ، هذا الامر عار وعجزى ، يوهل
صحيح أنه سيخدم بأمانة واجلاس ، فعمل
الحكومة الجلبية اعادة النظر في أسر هؤلاء
الموظفين وخاصة الحكام الاداريين منهم الذين
طردوا من الخدمة ثم أعيدوا الى العمل .

هكذا عند العمل

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح للحكومة ؟
الجميع : موافقون .

٤ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٩٣٧) حول القانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة .

السيد الرئيس :

ارجو ان يقر كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٩٣٧) .

السيد الامين العام :

الرقم ٩٣٧/١٦/٢
التاريخ ١٩٦٧/١٢/١١

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم
بالاشارة الى كتابكم رقم ٣٨٣/١٧٥/٢ المؤرخ في ١٩٦٧/٥/٢٧ :

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٩ الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة والصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع ادخال التعديل التالي عليه وهو :

اضافة عبارة (من قبل مجلس الوزراء) بعد عبارة (بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية) . الوارده في المادة (١٩) المعدلة بموجب المادة (٢) من القانون المذكور :

ارجو عطوفتكم التكرم بعرض هذا التعديل على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم باعلامي واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على ما ورد بكتاب الاعيان.
الجميع : موافقون

السيد الرئيس

القانون بمجموعه كما ورد من مجلس الاعيان .
الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون بالشكل النهائي الذي اعيد فيه لمجلس الاعيان للمرة الثانية) .

الاسباب الموجبة

بناء على ما اقتضته المصلحة العامة من توحيد الاسلوب في تحديد رواتب الضباط في القسوات المسلحة والامن العام والمخابرات ، وجد من الضروري وضع هذا القانون المعدل للمادة (١٩) من القانون الاصلي

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٧/٩ .

جدول الحقوق) بعبارة (مقدار التعويض) .
(٢) حلف المادة الثالثة من القانون المعدل برمتها .

ارجو التكرم بعرض هذه التعديلات على مجلسكم الموقر حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم باعلامي .
واقبلوا فائق احترامي ،

رئيس مجلس الاعيان
سعيد المفتي

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بكتاب الاعيان.

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه كما ورد من مجلس الاعيان ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص القانون بالشكل النهائي الذي اعيد فيه لمجلس الاعيان للمرة الثانية) .

الاسباب الموجبة

١ - تبين انه يتعدى على من يقر لهم التعويض بموجب المادة (٩) من القانون الاصلي قبض تعويضهم بسبب عدم امكانية تنفيذ قرار التعويض في جدول الحقوق ، سيما في الجلات التي تخطط فيها الطرقات بطلب من المجالس المحلية او القروية او المجالس البلدية . لذلك وبما ان قانون الاجراء اجاز تنفيذ القرارات الصادرة من سلطات اخرى غير المحاكم في دائرة الاجراء اذ نصت على ذلك قوانين خاصة ، فقد عدلت المادة (٩) من القانون الاصلي لتمكين دوائر الاجراء من القيام بذلك عند الضرورة ،

المادة ٢ - يلغى مما جاء في المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

المادة (١٩) . -

يجرى تعيين الرواتب والملاوات وعلاوات غلاء المعيشة والزيادات - السنوية للضباط في القوات المسلحة الاردنية بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية من قبل مجلس الوزراء وتسرى احكام هذه الانظمة على ضباط الامن العام وضباط المخابرات العامة وذلك على الرغم مما جاء في اي تشريع آخر .

٥ - تلاوة كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم (٩٣٨) بشأن القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تسوية الاراضي والميناه

السيد الرئيس :

ارجو ان يقر كتاب مجلس الاعيان رقم (٩٣٨) .

السيد الامين العام :

الرقم - ٩٣٨/١/١٥/٢
التاريخ - ١٩٦٧/١٢/١٣

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم
بالاشارة الى كتابكم رقم ٤٢٥/٢٦٢/٢ المؤرخ في ١٩٦٧/٥/٣١ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٩ الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه بالصيغة التي ورد فيها من مجلسكم الموقر مع ادخال التعديلات التالية عليه ، وهي :

(١) استبدال العبارة الواردة في نهاية الفقرة الأخيرة من المادة الثانية المعدلة وهي (تعملن التنفيذ في

تحت اذن العمل

٢ - بما ان مدير الاراضي والمساحة هو السلطة التي لديها جدول الحقوق للقرى المملنة وهو الذي يقدر الاعتراضات الواجب نظرها حسب دورها بالنسبة للمصلحة العامة ، فقد اقتضت المصلحة العامة تعديل المادة (١٢) من القانون الاصيل بحيث يعطي صلاحية توزيع الاعتراضات على قضاة التسوية حسب مقتضى الحال بدلا من ان يحيلها الى محكمة التسوية .

قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كتانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (٢) منها : -

« يجوز لتسحق التعويض ان يتفقد قرار التعويض (بدائرة الاجراء) اذا ابرز شهادة من مدير الاراضي والمساحة تتضمن مقدار التعويض » .

٦ - تلاوة كتاب دولة لرئيس مجلس الاعيان رقم (٩٣٩) بشأن القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ٦٧ المعدل لقانون جمعيات التعاون

السيد الرئيس :
يقرأ كتاب دولة لرئيس مجلس الاعيان رقم (٩٣٩)

السيد الامين العام :

الرقم : ٩٣٩/١٢٢/٢

التاريخ : ١٩٦٧/١٢/١١

عطوفة رئيس مجلس النواب الاكرم

بالاشارة الى كتاب عطوفتك رقم ٣٨٣/١٧٥/٢ المؤرخ في ١٩٦٧/٥/٢٧ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٩ رفض القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون جمعيات التعاون الموافق عليه من قبل مجلسكم الموقر ، حيث يرى المجلس ان يحصلوا المزارعين على قروضهم من مؤسسة الاقراض الزراعي واذا اتيح لهم ان يملكون يمكن تعديلها .

ارجو التكرم بعرض ذلك على مجلسكم الموقر حتى اذا ما اتت الموافقة تكرمتم باعلامي .
واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المصني

٧ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٦) بشأن مشروع قانون الاحداث لسنة ١٩٦٧ .

السيد الرئيس :

يتفضل السيد مقرر اللجنة القانونية سليمان القضاء

السيد المقرر :

بالقرار رقم (٦) المؤرخ في ١٣/٥/٦٧ وافقت اللجنة على مشروع قانون الاجابات لسنة ٦٥ كما ورد من الحكومة

السيد الرئيس :

من يوافق على اقتراح يعقوب بك ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

ارجو املا التعديل لتسجيله

السيد معمر نائب اربد :

(لا يجوز تقييد الحدث باي قيد الا في الحالات التي يبيدي فيها من التمرد او الشراسة ما يستوجب ذلك) .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه الصيغة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على باقي القانون مادة مادة وبمجموعه كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

السيد العظم نائب معان

لي كلمة بالموضوع

السيد الرئيس :

انتهي البحث بهذا القانون

السيد العظم نائب معان

هناك نقطة اخرى وانا اسجل اعتراضاتي على هذا الاسلوب في ادارة الجلسة .

(وهذا هو نص مشروع قانون الاحداث لسنة ١٩٦٧ بالشكل الذي اقره فيه مجلس النواب وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر)

ماضية بناء على طلب معالي سبابا بك ثم سبابا بك عاد وابدى وجهة نظره بعدم معارضته .

السيد العظم نائب معان : -

هناك نقطة ذكرت في الجلسة الماضية حول هذا القانون في الصفحة الاولى « يكتفى بان يوضع القيد باليدي الحدث في حالة تمرد » وتحذف كلمة (رجليه) لان هذا القانون بهذا الشكل يتنافي مع ابسط قوانين الانسانية تربوياً لا يجوز . . . الحدث عرفه القانون بانه كل شخص اتم السابعة من عمره ولم يسم الثامنة عشرة معناه ١٠ و ٩ و ١٠ و ١١ - ١٨ حدث ، فلو حدث ان تمرد طفل صغير عمره ثماني سنوات قام بخطأ او ارتكب خطأ واحيل لمحكمة الاحداث عندئذ اي تمرد من هذا الطفل يمكن بهذا القانون ان يضع القيد في رجله .

فانا ارجو حذف كلمة (رجليه) والاكتفاء بتقييد الطفل في يديه اذا تمرد ، وتربوياً كما قلت لا يجوز ان يقيد برجله .

اصوات تنبيه

السيد معمر نائب اربد : -

القانون الحالي المعمول به الان وهو قانون اصلاح الاحداث يوجد مادة ارى انها افضل من المادة المستحدثة في المشروع وهذه المادة تنص على ما يلي :

لا يجوز تقييد الحدث باي قيد الا في الحالات التي يبيدي فيها التمرد والشراسة ما يستوجب ذلك . انا افضل ان لا يذكر لا الايدي ولا الارجل .

اصوات : تنبيه

السيد الرئيس :

من يوافق على الاقتراح الاول (لم يوافق المجلس عليه)

تمت اذاعة العمل

الاسباب الموجبة

لقد مضى على العمل بقانون اصلاح الاحداث رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤ ما يزيد على عشر سنوات. وقد ظهر خلال هذه الفترة ان في القانون ثغرات من الناحيتين القانونية والاجتماعية تتطلب المعالجة. هذا بالإضافة الى ان البلاد قد تطورت في الآونة الأخيرة في النواحي الصناعية والاقتصادية وغيرها مما يقتضى معه تعديل هذا القانون بصورة تتماشى مع التطور المنسوء عنه. وقد روعي في المشروع ان تتمكن المحكمة من ازالة عقوبة أشد على المراهقين والفتيات من الاحداث الذين يرتكبون ذنباً خطيراً ومعاقتهم على سوء سلوكهم وتصرفاتهم. كما روعي في هذا المشروع أن يفسح المجال أمام المسؤولين بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتطبيق الاجراءات الادارية والتربوية التي يرونها مناسبة في معالجة الاحداث الذين تقضي المحاكم بإرسالهم الى المعاهد والمؤسسات التابعة للوزارة. وفي الختام فإن المصلحة العامة هي الهدف الاول من وراء هذا المشروع.

مشروع قانون الاحداث

رقم () لسنة ١٩٦٥

— — — — —

المادة ١ - الاسم :-

يسمى هذا القانون (قانون الاحداث لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الاول

المادة ٢ - اصطلاحات :-

يكون للعبارات والالفاظ التالية ، حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

وزير - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وزارة - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

حدث - كل شخص اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكر كان ام انثى .

ولد - من اتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة .

المراهق - من اتم الثانية عشرة ولم يتم الخامسة عشرة .

الفتى - من اتم الخامسة ولم يتم الثامنة عشرة .

الوصي - كل شخص ، خلاف الولي ، تعتبره المحكمة متولياً امر العناية بالحدث او الرقابة عليه .

رئيس مراقبي السلوك - الشخص المعين رئيساً لمراقبي السلوك او من يقوم مقامه .

مراقب السلوك - الشخص المعين مراقباً للسلوك .

أمر المراقبة - الامر الصادر بمقتضى هذا القانون بوضع الاحداث تحت اشراف احد مراقبي السلوك بالشروط التي تراها المحكمة ضرورية لتأمين حسن سلوك الحدث .

دار تربية الاحداث - اية مؤسسة اصلاحية ، حكومية او أهلية يعتد بها الوزير لاعتقال الاحداث وتوقيفهم .

دار تأمين الاحداث - اية مؤسسة اصلاحية . حكومية او أهلية يعتد بها الوزير لاصلاح الاحداث وتعليبهم تعليباً علمياً ومهنياً .

دار رعاية الاحداث - اية مؤسسة اصلاحية ، حكومية او أهلية يعتد بها الوزير لايواء الاحداث المشردين ورعايتهم وحدايتهم .

سنة - السنة الشمسية .

المحكمة - المحكمة ذات الاختصاص .

الفصل الثاني

المادة ٣ - عدم تقييد الاحداث وعزله :-

١ - لا يجوز تقييد الحدث بأي قيد إلا في الحالات التي يبدي فيها من التمرد او الشراسة ما يستوجب ذلك .

٢ - تتخذ التدابير حيثما أمكن لعزل الاحداث الجانحين عن المتهمين او المحكومين الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من اعمارهم .

المادة ٤ - توقيف الاحداث :-

تعتبر دار تربية الاحداث او اية مؤسسة أهلية يعتد بها الوزير لهذا الغرض ، محلاً لتوقيف الاحداث ، ويجوز توقيفهم في السجن في المكان المعد للاحداث ، اذا ثبت أن الموقوف فاسد الخلق او متمرد للدرجة لا يؤمن معها احالته الى الدار المذكورة .

وتنحصر سلطة توقيف الاحداث بالقضاء وحده .

المادة ٥ - قضايا الاحداث مستعجلة :-

تعتبر قضايا الاحداث من القضايا المستعجلة .

تمت

المادة ٦ - عدم اعتبار السابقة :-

لا تعتبر ادانة الحدث مجرم من الاسبقيات .

الفصل الثالث

المادة ٧ - صلاحية المحكمة :-

١ - تختص محكمة الصلح ، بصفتها محكمة احداث ، بالفصل في جميع الجرائم التي تستوجب

عقوبة الحبس او الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تزيد على سبع سنوات .

٢ - تختص المحكمة البدائية بصفتها محكمة احداث ، بالفصل في الجرائم الجنائية الاخرى .

المادة ٨ - محكمة الاحداث :-

تعتبر المحكمة التي تنظر في التهم المسندة الى أي حدث أنها (محكمة احداث) ، ولا تعتبر كذلك اذا كان الحدث متهماً بالاشتراك مع غير حدث ، على أن تراعى بمقتضى الاصول المتبعة لدى محاكم الاحداث وان تحصل على التقرير المنصوص عليه في المادة (١١) من هذا القانون .

المادة ٩ - مكان انعقاد المحكمة :-

تنعقد محكمة الاحداث :-

أ - في غير المكان الذي تنعقد فيه جلسات المحكمة الاعتيادية .

ب - في أيام او اوقات تختلف عن الايام والاوقات التي تنعقد فيها جلسات المحكمة الاعتيادية .

الفصل الرابع

المادة ١٠ - سرية المحاكمة :-

تجري محاكمة الحدث بصورة سرية ، ولا يسمح لاحد بالدخول الى المحكمة بخلاف مراقبي السلوك ، ووالدي الحدث او وصيه او محاميه ، ومن كان من الاشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بالدعوى .

المادة ١١ - تقرير مراقب السلوك :-

يفتضي على المحكمة ، قبل البت بالدعوى ، ان تحصل من مراقب السلوك على تقرير خطي يحوي جميع المعلومات المتعلقة باحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية ، وباخلاقه ، وبدرجة ذكائه وبالبيئة ، ونوع ومكان العمل ، والمدرسة التي نشأ وتربى فيها وبخالفاته الصحية ، وسوابقه الاجرامية ، وبالتدابير المقترحة لاصلاحه .

المادة ١٢ - حظر نشر صورة الحدث او الحكم :-

يحظر نشر اسم وصورة الحدث الجاني ، ونشر ووقائع المحاكمة ، او ملخصها في أية وسيلة من وسائل النشر ، كالكتب والصحف والسينما ، ويعاقب كل من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً ، ويمكن نشر الحكم بدون الاشارة لاسم الحدث او لقبه .

المادة ١٣ - تبليغ الوالي :-

تستدعي المحكمة ولي الحدث ، او وصيه ، او الشخص المسلم اليه ، الى جلسة المحاكمة . بواسطة مذكرة دعوى وتشعر مراقب السلوك بذلك .

المادة ١٤ - سن الحدث :-

١ - يعتبر سجل النفوس بيئة على تاريخ الميلاد الى ان يثبت تزويره .

٢ - اذا ادعى متهم ، غير مسجل في سجلات النفوس ، انه ما زال حدثاً او انه اصغر بما يبدو ، وبمحيث يؤثر ذلك على نتيجة الدعوى ، فيجب على المحكمة أن تتأكد من تاريخ ميلاده واذا تعلد ذلك تقدر المحكمة سنه ويعتبر تقديرها السن الحقيقية للمتهم .

المادة ١٥ - اجراءات المحاكمة :-

١ - تشرح المحكمة عند البدء في المحاكمة خلاصة التهمة المسندة الى الحدث بلغة بسيطة ثم تسأله اذا كان يعترف بها ام لا .

٢ - اذا اعترف الحدث بالتهمة يسجل اعترافه ، بكلمات اقرب ما تكون الى الالفاظ التي استعملها في اعترافه ، وتفصل المحكمة بالدعوى ، إلا اذا بدت لها اسباب كافية تقضي بعكس ذلك .

٣ - اذا لم يعترف الحدث بالتهمة تشرع المحكمة بسماع شهود الاثبات ويجوز لها ، او وليه او وصيه ، او محاميه مناقشة الشهود .

٤ - اذا تبين للمحكمة ، لدى الانتهاء من سماع بيعة الاثبات ، وجود قضية ضد المتهم تسمع شهادة شهود الدفاع ، ويسمح للحدث أن يقدم بدفاعه كما يسمح لولييه او وصيه او محاميه بمساعدته في الدفاع عن نفسه .

٥ - يجوز للحدث او وليه ، او وصيه ، او محاميه ، أن يناقش مراقب السلوك حول تقريره ، كما يجوز ذلك للمحكمة ايضاً .

هكذا عند الفصل

المادة ١٦ - إخلاء السبيل :-

١ - أ - يترتب إخلاء سبيل الحدث الموقوف بجرعة جنوحية إذا قدم كفالة تضامن حضوره في أي دور من ادوار التحقيق ، او المحاكمة إلا اذا كان ذلك يخل بسير العدالة .
ب - يجوز للمحكمة المختصة إخلاء سبيل الحدث الموقوف بجرعة جنائية اذا وجدت في الدعوى ظروفًا خاصة .

٢ - تنظم سندات الكفالة أمام المرجع الذي اصدر قرار التخلي .

المادة ١٧ - الاعتراض الخ .

تخضع الاحكام الصادرة بمقتضى هذا القانون للاعتراض والاستئناف والتمييز وفق احكام قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به . ويجوز للولي او الوصي أن ينوب في هذه الاجراءات عن الحدث .

الفصل الخامس

المادة ١٨ - عقوبة القتي .

١ - لا يلاحق جزائياً من لم يكن قد أتم الرابعة من عمره حين اقتراف الفعل .
٢ - لا يحكم بالاعدام أو الاشغال الشاقة على حدث .
٣ - أ - اذا اقترف القتي جنائية تستلزم عقوبة الاعدام فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٦-١٢ سنة .
ب - اذا اقترف القتي جنائية تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٥-١٠ سنوات .
ج - اذا اقترف القتي جنائية تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو الاعتقال فيعتقل مدة تتراوح بين سنتين الى خمس سنوات .
د - اذا اقترف القتي جنحة تستلزم الحبس يوضع في دار تربية الاحداث مدة لا تتجاوز ثلث مدة العقوبة المنصوص عليها في القانون .
هـ - اذا اقترف القتي مخالفة أو جنحة تستلزم عقوبة الغرامة فنزل العقوبة الى نصفها .
و - يجوز للمحكمة ، اذا وجدت اسباباً مخففة تقديرية ، أن تستبدل أية عقوبة منصوص عليها في الفقرتين (د ، هـ) باحدى العقوبات المنصوص عليها في البند (د) من المادة (١٩) من هذا القانون .

المادة ١٩ - عقوبة المراهق

أ - اذا اقترف المراهق جنائية تستلزم عقوبة الاعدام ، فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٤-١٠ سنوات .
ب - اذا اقترف المراهق جنائية تستلزم الاشغال الشاقة المؤبدة فيحكم عليه بالاعتقال مدة تتراوح بين ٣-٩ سنوات .
ج - اذا اقترف المراهق جنائية تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال فيعتقل من سنة الى ثلاث سنوات . ويجوز للمحكمة أن تستبدل عقوبة الاعتقال الواردة في البند (ج) من هذه المادة بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من البند (د) من هذه المادة .
د - اذا اقترف المراهق جنحة أو مخالفة جاز للمحكمة ان تفصل في الدعوى على الوجه الاتي :-
١ - بالحكم عليه او على والده او وصيه بدفع غرامة او بدد عطل وضرر او مصاريف المحاكمة .
٢ - بالحكم عليه او على والده او وصيه بتقديم كفالة مالية على حسن سيرته .
٣ - بالحكم عليه بتقديم تعهد شخصي يضمن حسن سيرته وسلوكه .
٤ - بوضعه تحت اشراف مراقب السلوك بمقتضى أمر مراقبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .
٥ - بوضعه في دار تربية الاحداث مدة لا تزيد على سنتين .
٦ - بارساله الى دار تأهيل الاحداث او أية مؤسسة اخرى مناسبة يعتمدها الوزير لهذه الغاية وذلك لمدة لا تقل عن السنة ولا تزيد على خمس سنوات . ويجوز في الفقرات (١ و ٣ و ٤) أن يقترن الحكم المقرر فيها بأي حكم آخر مما هو مذكور في هذه المادة .
٧ - يحصل بواسطة دائرة الاجراء كل ما يحكم به على الحدث بمقتضى هذا القانون من تضييمات ومصاريف محاكمة ، وكذلك تحصل التضييمات ومصاريف المحاكمة والغرامة التي يحكم بها على الولي أو الوصي وبديل الكفالة من الكفيل .

المادة ٢٠ - نقل المحكوم للسجن .
إذا أتم الحدث الثامنة عشرة من عمره ، قبل اتمام المدة المحكوم بها ينقل للسجن لاتمام بقية عقوبته بقرار من المحكمة التي اصدرت الحكم ، ويجوز لتلك المحكمة بناء على طلب خطي من رئيس مراقبي السلوك ، أن تمدد بقاء الحدث في الاصلاحية الى أن يتم التاسعة عشرة من عمره لاتمام تعلم المهنة التي بدأها في الاصلاحية .

تمت
مجلس النواب

المادة ٢١ - تدابير حماية الولد

لا عقاب على الولد من اجل الافعال التي يقرها إلا أنه تفرض عليه تدابير الحماية من قبل المحكمة على الوجه التالي :

- أ - تسليمه الى احد والديه او الى وليه الشرعي ، او
- ب - تسليمه الى احد افراد أسرته ، أو
- ج - تسليمه الى غير ذويه ، أو
- د - وضعه تحت اشراف مراقب السلوك ، بمقتضى أمر مراقبة ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

المادة ٢٢ - تسليم الولد لمن هو أهل لتربيته .

- أ - اذا لم تتوفر في والدي الولد ، او في وليه الشرعي ، الضمانات الاخلاقية ، او لم يكن باستطاعتهم القيام بتربيته ، سلم الى أحد أفراد أسرته .
- ب - على الشخص الذي يسلم اليه الولد أن يتعهد باتباع ارشادات مراقب السلوك .
- ج - اذا لم يكن في ذوي الولد من هو أهل لتربيته ، يمكن تسليمه الى احد اهمل البر ، او وضعه في مؤسسة معترف بها صالحة لهذا الغرض ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .
- د - على مراقب السلوك ان يراقب تربية الولد مع تقديم الارشادات له والقيامين على تربيته .

المادة ٢٣ - معاقبة متسلم الولد .

يعاقب بغرامة لا تتجاوز العشرة ذنانير كل شخص سلم اليه ولد ، عملاً بأحكام هذا القانون اذا اقترف الولد جرماً جديداً بسبب اهماله في تربيته او مراقبته .

الفصل السادس

المادة ٢٤ - تعيين مدة الحبس بدل الغرامة

اذا امتنع المراهق ، او القبي ، عن دفع الغرامة ، يعتقل يوماً واحداً عن كل خمسمائة فلس او كسورها ، على ان لا تتجاوز مدة الاعتقال الشهرين ، ويرتب على المحكمة عند اصدار قرارها ، ان تعين المسدة التي يعتقل المحكوم خلالها عند تخلفه عن دفع الغرامة ، وذلك بالنسبة المقررة في هذه المادة .

المادة ٢٥ - خضوع الحدث لاشراف مراقب السلوك

- ١ - تسلم المحكمة نسخة من أمر المراقبة . الصادر وفق أحكام البنا. (د) من المادة (١٩) والبند (د) من المادة (٢١) من هذا القانون ، الى مراقب السلوك الذي سيتولى الاشراف على الحدث ونسخة أخرى الى الحدث او وصيه . وتكلف الحدث ضرورة الخضوع لاشراف مراقب السلوك خلال مدة المراقبة .
- ٢ - تعين المحكمة التي تصدر أمر المراقبة ، مراقب السلوك الذي سيشراف على الحدث أثناء فترة المراقبة ، وإذا تعذر على المراقب القيام بواجباته ، لاي سبب او اذا وجد رئيس مراقبي السلوك ذلك مناسباً ، تعين المحكمة مراقب سلوك آخر لتنفيذ أمر المراقبة .
- ٣ - اذا تقرر وضع أنثى تحت اشراف مراقب السلوك وجب أن يكون مراقب السلوك امرأة .

المادة ٢٦ - نقل الحدث من مؤسسة الى أخرى

- ١ - يجوز للمحكمة التي أصدرت الحكم ، وبناء على طلب من الوزير ، أن تقرر نقل الحدث من مؤسسة اصلاحية الى أية مؤسسة أخرى مماثلة لها تابعة للوزارة او لاحدى المؤسسات الاهلية .
- ٢ - يجوز للمدير الاصلاحية ، بموافقة رئيس مراقبي السلوك ، أن يدخل أي حدث موضوع في الاصلاحية الى أية مؤسسة عامة او خاصة ليتابع تحصيله العلي او المهني فيها ، على أن يعود الى الاصلاحية بعد الانتهاء من نشاطه المدرسي أو المهني يومياً .

المادة ٢٧ - الافراج عن الحدث وإعادةه للمؤسسة

- ١ - يجوز للمحكمة ، بناء على طلب الوزير ، أن تفرج عن اي حدث أرسل الى أية مؤسسة اصلاحية معتمدة لهذا الغرض من قبله اذا وجدت مبرراً لذلك ، وبحسب الشروط التالية
- أ - ان لا تقل المدة التي قضها الحدث في المؤسسة عن تسعة شهور ، و
- ب - ان يكون الحدث قد سلك سلوكاً حسناً خلال إقامته في المؤسسة ، و
- ج - أن لا يؤدي الافراج عن الحدث الى تعرضه لمؤثرات اجتماعية سيئة ، و
- د - ان لا يكون محكوماً بجريمة عقوبتها الاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة أو أكثر ، و
- هـ - ان يتولى مراقب السلوك في المنطقة التي يسكنها الحدث توجيهه ، والاشراف عليه ، طيلة المدة الباقية من الحكم الصادر بحقه .

هكذا من الأصل

٢ - يجوز للمحكمة أن تأمر بإعادة الحدث إلى المؤسسة لا كمال مدة الحكم فيها في الحالات التالية :-

أ - بناء على طلب الوزير ، و
ب - إذا خالف أياً من الشروط التي أفرج عنه بموجبها ، أو إذا كان قد تعرض لمؤثرات اجتماعية سيئة .

٣ - يجوز لمراقب السلوك ، بموافقة الوزير ، أن يحضر أمام المحكمة الابتدائية أي حدث حكم بأرساله إلى أية مؤسسة معينة من قبل الوزير ، وأوشك أن ينهي المدة المقررة في الحكم ، إذا وجد أن مصلحة الحدث تستوجب ذلك ، أو أفرج عنه للأسباب التالية :-

أ - اعتياد أحد والديه ، أو وصيه ، الاجرام أو السكر أو فساد الخلق ، أو
ب - لأنه لم يتم مدة التأديب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها .

ويجوز للمحكمة الابتدائية ، بصفتها محكمة أحداث ، لدى اقتناعها بصحة ذلك أن تصدر قراراً باعتقال الحدث في المؤسسة إلى أن يبلغ التاسعة عشرة من عمره ، أو إلى أية مدة أقل من ذلك .

٤ - يجوز لمدير المؤسسة ، بموافقة رئيس مراقبي السلوك ، أن يسمح للأحداث المحتجزين في سلوكهم بالتغيب عن المؤسسة لمدة لا تزيد على أسبوع لزيارة أهلهم في الأعياد أو في المناسبات الضرورية .

المادة ٢٨ - ادخال الاشخاص لدور الاحداث

لا يجوز ادخال أي شخص أية دار من دور الأحداث المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون إلا بموجب قرار من المحكمة .

المادة ٢٩ - الازمات المدنية

يجوز للمحكمة أن تحكم بالازمات المدنية (الرد والعطل والضرر والمصادرة والنفقات) عند البت في الدعوى .

المادة ٣٠ - تغريم الحدث أو وليه والغاء الامر وتعديله

١ - للمحكمة أن تفرض على الحدث الذي يخالف أي شرط من شروط أمر المراقبة ، أو على وليه ، أو وصيه ، غرامة لا تتجاوز عشرة دنائير مع المراقبة أو بدونه ، و

٢ - يجوز للمحكمة التي أصدرت أمر المراقبة ، وبناء على طلب من مراقب السلوك ، أو من الحدث ، أو وليه ، أن يلغي الأمر المذكور أو أن تعدله ، بعد أن تطلع على تقرير ومطالبة مراقب السلوك في هذا الشأن .

٣ - إذا أدين الحدث بجرم ، أثناء نفاذ أمر المراقبة الصادر في حقه ، التي أمر المراقبة ، إلا إذا اقتصر الحكم الجديد على دفع غرامة أو تعويض أو مصادرة المحكمة ، فبقي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تقرر استمرار العمل بأمر المراقبة .

الفصل السابع

المادة ٣١ - انتشار

يعتبر منشرداً كل من إنطبقت عليه إحدى الحالات التالية :-

أ - إذا كان تحت عناية والد ، أو وصي ، غير لائق للعناية به . بالنظر لاعتياده الاجرام أو إدمانه السكر ، أو انحلاله الخلقي . أو

ب - إذا كان بنتاً ، شرعية أو غير شرعية ، لو الد سبق له أن أدين بارتكاب جرم نخل بالاداب مع أية بنت من بناته ، سواء كانت شرعية أو غير شرعية . أو

ج - إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة ، أو الفسق ، أو فساد الخلق ، أو القمار أو خدمة مسن يقومون بهذه الاعمال . أو

د - إذا خالط المشردين أو المشتبه بهم ، أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة . أو

هـ - إذا كان يستجدي ، ولو تسر على ذلك ، بأية وسيلة من الوسائل ، أو

و - إذا لم يكن له سجلاً مستقراً ، أو كان يبيت عادة في الطرقات . أو

ز - إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش ، أو عائل موثمن ، وكان والداه أو احدهما متوفين أو مسجونين ، أو غائبين ، أو

ح - إذا كان سيء السلوك وخارجاً عن سلطة أبيه . أو وليه . أو وصيه أو أمه ، أو كان الولي متوفى أو غائباً ، أو عديم الأهلية .

المادة ٣٢ - أمر رعاية المشردين

١ - يجوز لمراقب السلوك أن يقدم إلى محكمة الصلح ، بصفتها محكمة أحداث ، أي منشرد كما وله أن يستعين بأحد أفراد الضابطة العدلية لتأمين مثوله أمام المحكمة .

٢ - يجوز للمحكمة إذا اقتنعت ، بعد التحقيق ، أن الشخص الذي قدم إليها هو دون الثامنة عشرة من عمره ، ومنشرد وأنه يحتاج إلى رعاية ، أن :-

أ - تأمر والده أو وصيه بالعناية به بصورة لائقة ، أو أن تغرم الوالد أو الوصي بالإضافة لما ذكر ، أو بدونه ، أو

ب - تحيله إلى دار رعاية الأحداث ، أو إلى أية مؤسسة مماثلة يعتنقها الوزير شرط أن توافق تلك المؤسسة على ذلك ، وتكون مدة الاحالة محدودة بما لا يقل عن سنقولا يتجاوز خمس سنوات ، أو

ج - تضعه تحت رعاية شخص مناسب أو أسرة مناسبة ، شرط أن يوافق هذا الشخص أو الأسرة ، على ذلك ، وأن يكون لهذا حق الاشراف عليه كوالده ، وذلك للدابة التي تقررهما المحكمة ، أو

تحت
أمر
الصلح

د - أن تصدر قراراً بوضعه تحت اشراف أحد مراقبي السلوك بالإضافة إلى أي قرار من القرارات السابقة الذكر ، أو بدون ذلك ، لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات .

٢ - يجوز للمحكمة إصدار القرار وفق هذه المادة في غياب المشتد .

المادة ٣٣ - اشتراك والد المشتد في إعالته

١ - يكون لكل مؤسسة عهد إليها أمر العناية بمشتد ، حتى الاشراف عليه كوالده ما دام قرار المحكمة نافذ المفعول ، وتكون مسؤولية إعالته ، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٢) من هذه المادة بشأن الاشتراك في نفقة الاعالة ، ويبقى المشتد تحت عناية تلك المؤسسة ولو طلب والده أو أي شخص آخر استرداده .

٢ - يترتب على المحكمة إذا ظهر ان والد ذلك المشتد ، أو الشخص المسؤول عن إعالته ، في وسعه ان يقدم نفقة إعالته ، كلياً أو جزئياً ، ان تصدر قراراً تكلف فيه ذلك الوالد ، أو الشخص المسؤول ، بالاشتراك في نفقة اعالة المشتد المعني بالقرار أثناء المدة المشار إليها فيما سبق ، بالمبلغ الذي ترى أنه قادر ، ضمن الحد المعقول على دفعه ، وللمحكمة ان تغير ما تصدره من القرارات في هذا الشأن بطلب من المؤسسة التي عهد إليها بالعناية بالمشتد ، وذلك حسب رأى المحكمة ويدفع المبلغ الذي تقررره المحكمة ، الى المؤسسة وينفق في سبيل اعالة المشتد المذكور .

٣ - أ - كل مبلغ مستحق الدفع ، فرض بمقتضى هذه المادة ، يحصل وفقاً لاحكام قانون الاجراء .

ب - يترتب على الوالد ، أو الشخص ، الذي قررت المحكمة اشراكه في نفقات اعالة المشتد ، أن يبلغ المحكمة التي اصدرت القرار عن كل تغيير يحدث في مكان اقامته ، وفي حالة تخلفه عن ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

المادة ٣٤ - تمديد اقامة المشتد في المؤسسة

١ - يجوز للمحكمة التي اصدرت القرار ، بناء على طلب الوزير ، ان تفرج عن أي مشتد عهد به الى أية مؤسسة ، وذلك بالشروط التي تراها مناسبة ، اذا رأت ان مصلحة المشتد تقتضي ذلك .

٢ - يجوز لمراقب السلوك ، بموافقة الوزير ، أن يخضر امام المحكمة البدائية أي مشتد يوشك ان ينهي المدة التي صدر الأمر بأن يقضيها في أية مؤسسة عدلية بالمادة (٣٢) من هذا القانون اذا وجد ، بأنه سيناله ضرر فيما لو أفسر حرج عنه حين انتهاء مدة بقاءه في المؤسسة ، وذلك : -

أ - لاعتقاد أحد والديه ، أو وصيه ، الاجرام او السكر أو فساد الخلق . أو

ب - لعدم وجود من يعني به عناية كافية أو عجزه عن العناية بنفسه ، أو

ج - لانه لم يتم مدة التدريب في الحرفة أو المهنة التي شرع بتدريبه عليها في تلك المؤسسة .

ويجوز للمحكمة ، بصفتها محكمة أحداث ، اذا اقتنعت بما سبق ، أن تصدر قراراً بتمديد المدة ، وذلك الى ان يبلغ ذلك المشتد التاسعة عشرة من عمره أو لمدة أقل من ذلك .

المادة ٣٥ - عقوبة من يساعد الحدث أو المشتد على الفرار

أ - كل من ساعد أو أغرى - مباشرة أو غير مباشرة ، حدث أو مشتد على الفرار من المؤسسة الذي عهد إليها أمر العناية به وهو عالم بذلك . أو

ب - آوى ، أو أخفى ، من فر على الوجه المذكور ، أو منعه من الرجوع الى المؤسسة الموكول إليها أمر العناية به ، أو ساعده على ما ذكر وهو عالم بذلك .

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين .

المادة ٣٦ - الانظمة

يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٣٧ - الغاء

تلغى القوانين التالية :

١ - قانون اصلاح الاحداث رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤ .

٢ - المادة (٨٩) من قانون العقوبات .

٣ - أي قانون آخر يقدر ما تعارض أحكامه مع هذا القانون .

المادة ٣٨ - رئيس الوزراء والوزراء ، مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

تمت احكام الفصل

٨ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

ارجو ان يستمر مقرر اللجنة القانونية الاستاذ سليمان القضاء بتلاوة مقررات اللجنة القانونية .

(أ)

السيد المقرر

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية مجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٩ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والمطوفة السادة : المقرر سليمان القضاء ، مصباح الكاظمي ، سلم البيخيت ، يعقوب معمر ، محي الدين الحسني ، سابي العكشه .

ونظرت في مشروع قانون والقوانين المؤقتة التالية المحالة عليها من قبل المجلس وبعد دراستها وتدقيقها، قررت قبولها كما وردت من الحكومة ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

- ١ قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥ قانون مؤسسة الاسكان .
- ٢ قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة .
- ٣ قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦ قانون صندوق قروض البلديات والقرى .
- ٤ قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ قانون الآثار القديمة .
- ٥ قانون مؤقت رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٦ قانون مؤقت رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التربية والتعليم .
- ٧ قانون مؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات .
- ٨ قانون مؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التبغ .
- ٩ قانون مؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الحرف والصناعات .
- ١٠ قانون مؤقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦ قانون صيانة الاشجار والمزروعات .
- ١١ قانون مؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة .
- ١٢ قانون مؤقت رقم (١٠١) لسنة ١٩٦٦ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .
- ١٣ قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ قانون الغاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته قانون تمويض موظفي مجلس الاعمار المرشحين .

- ١٤ قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧ معدل لقانون التبغ .
- ١٥ قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧ قانون الركلاء والرسطاء التجاريين .
- ١٦ قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٧ قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة (عالية) الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة .
- ١٧ قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .
- ١٨ قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون الادارة العامة .
- ١٩ قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٧ قانون معدل لقانون الشركات .
- ٢٠ مشروع ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٦٧ .

اللجنة القانونية

- ١ -

السيد الخشيان نائب السلط

بالنسبة للقانون رقم ٤٧ قانون الاسكان ، اقترح ان يكون لدائرة الاراضي والمساحة ممثل في مؤسسة الاسكان وان يكون مدير الاراضي .

اصوات ثنائية

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على ان يضاف الى الفقرة (أ) من المادة (٥) بند جديد وهو .

٧ - مدير الاراضي والمساحة حسب اقتراح السيد محمد الخشيان ؟

الجميع : موافقون .

السيد العظم نائب معان

المادة العاشر والمادة الحادية عشرة ، الاستفادة من اراضي الدولة لمشاريع الاسكان .

النواب الكرام جميعا يرون ان تحاول الحكومة - ومعظمنا تقدم بمثل هذا الطلب - بتوزيع الاراضي

الحكومية او الاراضي المعطلة على الاهالي والجمهور والمواطنين للاستفادة منها في مناطقهم .

فهذه المادة تقول اعتبارا من نفاذ هذا القانون تخصص اراضي الدولة واملاكها الصالحة لمشاريع الاسكان اقترح اضافة كلمة (بعض) لتصبح بعض اراضي الدولة لان تخصيص جميع اراضي الدولة يحرم المواطنين من توزيع الاراضي عليهم بالحق كما يقترح النواب انفسهم فالرجاء اضافة بعض .

الاستاذ جعفر نائب عمان

انني على اقتراح الاستاذ يوسف .

السيد وزير الداخلية

معالي الرئيس

بحكم الدستور يعتبر مجلس الوزراء هو المشرف والمهيمن على املاك الدولة ، وبحكم الدستور ايضا هنالك مبدأ الفصل بين السلطات ، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

هكذا عند العمل

هذا النص يودي ان اسجل ملاحظة عليه في أنه يجعل من السلطة التشريعية . ما يفرض على السلطة التنفيذية اجراء معين لانه يقول :

اعتباراً من نفاذ هذا القانون تخصص اراضي الدولة واملاكها الصالحة لمشاريع الاسكان اذا المؤسسة بقرار في مجلس الوزراء . اذا اصبحت نص قانوني معنى هذا تدخل في السلطة التشريعية بشأن . اعطاء الدستور الى السلطة التنفيذية .

وانا اريد ان اسجل هذه الملاحظة على ماورد بهذا النص .

السيد الرئيس :

ماذا تريد يا معالي الوزير ؟

السيد وزير الداخلية

ان يبقى النص كما ورد .

السيد الرئيس :

انا اري ان النص من حيث النتيجة يخالف نصاً دستوريا لدينا اقترح من الاستاذ يوسف العظم يطلب اضافة كلمة (بعض) وثى على هذا الاقتراح الاستاذ بجمو هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟ (لم يوافق المجلس عليه)

السيد الرئيس :

سقط الاقتراح وتبقى المادة كما هي :

السيد العظم نائب معالي :

في المادة (١٤) بند ٣ يقول : ان لا يكون هو وزوجه او فروعهما قد انتفع بمشروع اسكان من اية جهة كانت .

اقترحي ان تحذف (او فروعهما) والسبب قد يربي رجل ابنا له فيتعلم ويتم دراسته الجامعية ويبني بيتا له من مؤسسة الاسكان ، ولكن هذا الاب ما زال هو وزوجه واطفاله يواجه الى بيت ، فلا يجوز ان يحرم الاب ليجرد ان ابنه قد بني بيتا ان يحرم والاب والزوجة والاولاد الصغار من الاستفادة من مشروع الاسكان .

لذلك اقترح حذف (او فروعهما) .

السيد الرئيس :

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

السيد المفلح نائب عمان :

نص الفقرة (٣) من المادة (١١) من اجل تعميم الفائدة وكثرة المستفيدين وحصرها في عائلة واحدة وبقاء الفقرة على ما هي عليه انسب للمصلحة .

السيد الرئيس :

من يوافق على اقتراح الاستاذ يوسف .

(لم يوافق عليه احد)

السيد الرئيس :

تبقى كما كانت عليه .

والان هل يوافق المجلس على القانون مادة وعليه مجموعه مع التعديلات التي اجريت ؟

الجميع : موافقون .

وهذا هو نص القانون كما وُفق عليه مادة مادة ومجموعة وكما سيرفع المجلس الاحيان المقررة .

الاسباب الموجبة

لقانون مؤسسة الاسكان المؤقت

ايفاء بوعد الحكومة الذي قطعت على نفسها في بيانها الوزاري وتمكيناً لها من المباشرة في مشاريع الاسكان للعمال والموظفين وذوي الدخل المحدود بهدف حل أزمة السكن المتفشحة وتأمين السكن المكن الرخيص الصحي لهم بالاسعار المعقولة التي تتناسب مع مداخيلهم وضع هذا القانون .

قانون مؤسسة الاسكان المؤقت

رقم () لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - التعاريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

تعني كلمة (حكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية أو أي وزارة من وزاراتها أو دائرة من دوائرها والسلطات التابعة لها .

تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة (الوزير) وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية أو الوزير الذي يقرر مجلس الوزراء ربط المؤسسة به .

تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة مؤسسة الاسكان المؤلفة بموجب هذا القانون .

تعني كلمة (المدير العام) مدير مؤسسة الاسكان .

تعني كلمة (المستفيد) كل فرد أو هيئة معنوية تنفع من غايات واهداف هذا القانون أو أية أنظمة تصدر بموجب .

تعني كلمة (كلفة المسكن) كلفة بناء الدار وثمن الارض وتكاليف انشاء جميع المرافق العامة مضافاً إليها الفائدة المقررة .

تمتدنا من الأصل

المادة ٣ - التأسيس

- أ - تؤسس هيئة تسمى مؤسسة الاسكان تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون وفي أية أنظمة تصدر بموجبه .
- ب - تعتبر المؤسسة شخصاً معنوياً ذا استقلال مالي وإداري تتمتع بكافة الحقوق وتتصرف بالشكل الذي تراه مناسباً في نطاق القانون .
- ج - يحق للمؤسسة ان تنيب عنها موظفي النيابة العامة أو أي من موظفيها أو أي عام آخر في الاجراءات القانونية التي لها أو عليها .

المادة ٤ - الغايات - غايات المؤسسة واهدافها

- حل أزمة السكن في المملكة بالطرق التالية :
- ١ - تقوم المؤسسة باستهلاك الاراضي ووضع تصاميم المساكن وتقوم بنفسها أو عن طريق الغير إما بالتعاقد المباشر أو عن طريق العطاءات باجراء الدراسات وانشاء المساكن وفق البرامج الموضوعة لها بشكل جماعي وتأجيرها أو تملكها للموظفين وذوي الدخل المحدود بعد استيفاء أمانها بشكل أقساط .
- ٢ - صرف القروض لبناء المساكن للهيئات المعنوية والجمعيات التعاونية للاسكان وللأفراد والتأكد من ملائمة هذه المساكن من ناحية التكاليف ومطابقتها للتصاميم الموضوعة من قبل المؤسسة ولما الحق في الاشراف على سير العمل وتوقيفه اذا ما وجدت أية مخالفة للاسس التي أعطي من أجله القرض .
- ٣ - تقديم التراخيص اللازمة للحكومة حول سياسة الاسكان العامة وعلاقتها بالتنظيم بالتعاون مع دائرة تنظيم المدن في وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة بهذا الموضوع .

المادة ٥ - تشكيلات المؤسسة :

- يتألف مجلس إدارة المؤسسة من :
- أ - الاعضاء الحكوميين :
- ١ - الوزير . رئيساً
- ٢ - المدير العام
- ٣ - ممثل عن دائرة الانشاء التعاوني - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

٤ - ممثل عن وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية . أعضاء

- ٥ - ممثل عن مجلس الاعمار .
- ٦ - ممثل عن البنك المركزي .
- ٧ - مدير الاراضي والمساحة .
- يتم تعيين الاعضاء الحكوميين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الجهة المختصة على ان يكون الاعضاء من ذوي المؤهلات العلمية والاختصاص وفي حالة غياب أي عضو عن جلسات المجلس لأي سبب يحق للجهة المختصة انتداب موظف آخر لينوب عنه في حضور الجلسات مدة تنبيهه .
- ب - الاعضاء غير الحكوميين :
- ١ - رئيس بلدية ينسبه وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .
- ٢ - ممثل عن اتحاد الغرف التجارية .
- ٣ - ممثل عن الغرف الصناعية . أعضاء
- ٤ - ممثل عن نقابة المهندسين .
- ٥ - مدير أحد البنوك الاردنية .
- يعين الاعضاء غير الحكوميين وتقبل استقالاتهم وتنتهي عضويتهم وتحدد مكافأتهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وفي حالة قبول استقالة أي عضو يعين مجلس الوزراء من يخلفه .
- ج - لا يحق لأي عضو من أعضاء مجلس الادارة غير الحكوميين أن يتعاضد أو بالواسطة أية اعمال أو تعهدات بناء أو اسكان للمؤسسة طيلة مدة عضويته في المجلس .
- المادة ٦ - تعيين المدير :
- يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية .

المادة ٧ - رأس المال :

- يتكون رأسمال المؤسسة من الموارد التالية :
- أ - المبالغ التي تخصصها الحكومة لهذه الغاية .
- ب - من القروض والمعونات التي تحصل عليها المؤسسة من الهيئات أو الشركات المحلية أو العربية أو الاجنبية شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها .

مكتبة المجلس

- ج - سندات دين يوافق مجلس الوزراء على اصدارها بناء على تنسيب المجلس اذا رأى ضرورة لذلك .
- د - الاموال الخاصة التي تتوفر في صندوق التوفير والاقرض الذي يمكن للمؤسسة انشاءه وفق نظام خاص يوضع لهذه الغاية .
- ه - أية مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٨ - صلاحيات المجلس

يمارس المجلس الصلاحيات التالية :

- أ - وضع خطة اسكان عامة تشمل جميع انحاء المملكة تنفذ على مراحل على ان تقتصر اعمال المؤسسة على تأمين السكن لدوي الدخل المحدود حسب التعريف الذي يضعه المجلس لهذه الغاية من حين لآخر .
- ب - اعداد ميزانية المؤسسة وإقرارها وعرضها على مجلس الوزراء قبل بدء السنة المالية بشهرين للموافقة عليها .
- ج - يجري إنتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم أو إنهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وتقاعدهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه المجلس اذا رأى ضرورة لذلك وإلى ان يتم وضع مثل هذا النظام يخضع موظفو المؤسسة في جميع الشؤون المتعلقة بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين واحكام قانون التقاعد المعمول بهما في الحكومة .
- د - الحصول على القروض من المصادر المحلية او خلافاً وإيرام العقود المتعلقة بها .
- ه - شراء واستملاك واستئجار الاراضي والمقارات الضرورية لغايات تنفيذ مشاريع الاسكان .
- و - تأجير وبيع الاراضي وبيوت السكن أو أية إنشاءات تمتلكها المؤسسة .
- ز - تحديد نسبة الفوائد التي تستوفى عن القروض التي تمنحها المؤسسة .
- ح - للمجلس حق اسكان المستفيدين لقاء التكاليف والفوائد التي يقررها بموجب نظام يوضع لهذه الغاية .
- ط - تخصص جميع المبالغ المستردة من اعدال الاسكان لاستغلالها ثانية في عمليات اسكان جديدة .

المادة ٩ - ضمانات الحكومة

- تضمن الحكومة ضمانات مطلقة ما يلي :
- ١ - التزامات المؤسسة تجاه الغير .
- ٢ - وفورات وقروض الافراد في صندوق التوفير المؤلف بموجب احكام هذا القانون .

المادة ١٠ - الاستفادة من اراضي الدولة لمشاريع الاسكان

اعتباراً من نفاذ هذا القانون تخصص اراضي الدولة وأملكها الصالحة لمشاريع الاسكان الى المؤسسة بقرار من مجلس الوزراء وبتنسيب وزير المالية / الاراضي بناء على طلب المجلس .

المادة ١١ - شروط المستفيد

- للمجلس حق اسكان المستفيد حسب حاجته لنوع السكن مع مسراعاة قدرته المالية على تسديد الثمن ، ويشترط في ذلك ما يلي :
- ١ - ان يكون المستفيد ازدياً قد أتم الحادية والعشرين من عمره .
- ٢ - ان لا يكون المستفيد هو وزوجته او فروعهما مالكاً لبيت سكن في مركز عملهما الدائم او قادراً على إنشاء مثل هذا السكن .
- ٣ - ان لا يكون هو وزوجته او فروعهما قد انفع بمشروع اسكان من اية جهة كانت .
- ٤ - تنتقل حقوق وكافة التزامات المستفيد لورثته الشرعيين من بعده .
- ٥ - المسكن ملك المؤسسة حين قيام المستفيد بسداد كامل الكلفة والفوائد المترتبة عليها ، وعندئذ على المؤسسة ان تنقل الملكية الى المستفيد .
- ٦ - اذا شغل المسكن لأي سبب من الاسباب قبل انتقال ملكية المسكن الى المستفيد يحسب للمستفيد بموافقة المؤسسة تأجير المسكن وفق الشروط التي تضعها المؤسسة .
- المادة ١٢ - تتم معاملة حق الاسكان ونقل ملكية وشروط التملك وخلاف ذلك من الامور التي تنظم حقوق وواجبات المستفيد والمؤسسة بانظمة خاصة على ان يتم تسجيل الملكية والحقوق الاخرى لدى دوائر التسجيل وفق القوانين المرعية .

المادة ١٣ - الاعفاءات

تتمتع المؤسسة بجميع الزايات والخصائص والاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

هكذا عند العمل

السيد الرئيس :

... استأذن يا اخ عاطي ...

السيد ابو العز نائب معان :

... اريد ان اتكلم يا اخي ...

السيد الرئيس :

... تفضل اجلس .

السيد العظم نائب معان :

عطوفة الرئيس

هذا القانون يوجي بعملية احتكارية شنيعة ، هذا رأي اقول بصراحة ، ولا يجوز ... انا اقر معالي الاخ ابا بشار ان لا ينقل السواح في باصات قديمة مهلهلة ، انما الوزارة المختصة تستطيع ان تحدد مواصفات معينة للشركات ومكاتب السيارات التي تنوي نقل السواح ، فالشركة التي تحمل هذه الشروط على مستوى اخلاقي على مستوى اجتماعي على مستوى راحته ، فلوزارة المختصة ان تسحب الرخصة منها وتمنعها .

لذلك حصر نقل السواح لم يرد في اي بلد في العالم كما قال معالي الاخ الكريم ابا بشار - بان يحصر نقل السواح بشركة واحدة . فاذا اباح لجميع الشركات ان تتقيد بالشروط التي تراها الحكومة لرفع اسم هذا البلد ، وليس هناك ارتباط بين هذا القانون واية قضية سياسية او قضيه ، بل هذا الموضوع موضوع تجاري محض .

السيد المقرر :

السيد ابو العز نائب معان :

... طالبت الحكومة بتأجيل ليؤجل ...

السيد الرئيس :

... انت تتكلم بشيء يختص فيك وهذا ممنوع يستعملوه النواب ، فليقدم غيرك من النواب بذلك .

السيد المقرر :

اللجنة اتخذت هذا القرار للأسباب التي رآها معالي رياض بك ، القانون من حيث هو نحن وجدنا انه ليس من المصلحة العامة رده ، امام موضوع التأجيل ... اما بالنسبة للتأجيل من حيث النتيجة لا يؤثر على وضع القانون .

السيد العودة الله نائب مادبا :

طالما الحكومة اقترحت تأجيله ، وكثير من الاخوان لهم وجهات نظر قيمة بهذا الموضوع ، فأقترح على تأجيله .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل بحث هذا القانون؟

الجميع : موافقون .

الأستاذ جمو نائب عمان :

الواقع ان الطريقة هذه في اقرار القوانين طريقة غير قانونية فالقانون يجب ان يقر بتلاوته مادة مادة .

السيد المقرر :

... بعض هذه القوانين لها ستة اشهر ...

الأستاذ جمو نائب عمان :

... والله ان شاء الله تسعين شهرا ...

السيد المقرر :

... وواجب النائب ان يقرأ القوانين التي وزع عليه ...

الأستاذ جمو نائب عمان :

... لا . . . يجب ان يقرأ في المجلس مادة مادة ، ويناقش مادة مادة ، ويصدق عليه مادة مادة . . .

السيد العظم نائب معان :

... انني على رأي الزميل ...

الأستاذ جمو نائب عمان :

... اليوم استلمت جدول الاعمال لادري سبب التأخير ...

السيد المقرر :

... جرت العادة بهذا المجلس ان توزع القوانين قبل فترة ووزعت بالفعل ودرسها اللجنة واطلع عليها الاعضاء ومن اجل السرعة اكتفي فقط بان من له ملاحظة من النواب على اي مادة ان يلبسها . والباقي الذي لا اعتراض عليه او ملاحظة يكون موافق عليه من النواب المحترمين .

السيد الرئيس :

سماحة الأستاذ جمو عضواً في اللجنة القانونية ، فاستغرب ذلك من سماحتك .

الأستاذ جمو نائب عمان :

... يعطوفة الرئيس ...

... كوني عضواً في اللجنة القانونية لا يجوز مخالفة

القانون . انا اطالب بتطبيق القانون والنظام .

السيد الرئيس :

نحن نسير الان كما كنا نسير منذ عشر سنوات .

الأستاذ جمو نائب عمان :

الاستمرار على الخطاء لا يبرر الخطأ .

السيد البخيت نائب عمان :

الواقع ... ماكنت اريد البحث في اي وضع ...

الواقع انني اوافق الأستاذ جمو ...

السيد الرئيس :

.. ارجو ان ترفع صويك ياسلم بك اذا مش سامع ...

السيد البخيت نائب عمان :

.. انني اوافق الأستاذ جمو على اقتراحه ، ان القوانين تحال الى اللجنة القانونية ، اللجنة القانونية تضع تقريرها وتقدمه الى امانة المجلس ورئاسته ، على ان يوزع هذا التقرير قبل فترة معينة ، انما نحن البحث في هذا القانون جاء النظام الداخلي واضح صريح اذ قال يجب ان يقرأ القانون مادة مادة ، ويوافق عليه مادة مادة ، وبعد ان ينتهي المقرر من تلاوة هذا القانون يطرح القانون بمجموعه في الرأي .

هذا هو الشيء الطبيعي وهذا هو المنصوص عنه في النظام الداخلي لمجلسنا .

انما المجلس له الحق كمجلس وضع نظام له الحق

في حالات استثنائية ان يتجاوز هذه الأشياء ، لكن

هنا ليس هنالك حالات استثنائية لتجاوز النظام . . .

تمت المناقشة

السيد المفلح نائب عمان

... سلام بك لو خلاف رمضان ما اقترح هذا الاقتراح ... لكن شو عباله مفطر ...

السيد الرئيس

... على كل حال الموضوع يعود للمجلس نفسه ... فهناك اقتراح بان يتلى القانون مادة ماله فن يوافق على تلاوة القانون مادة ماله ...

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات

انا أؤيد معالي السيد سليم البيخيت فيما قال ، الا ان هناك بعض القوانين مؤلفة من ٢٠٠ مادة او اكثر المجلس مضطر للجلوس اسبوع ليم القراءة ... الامانة العامة للمجلس توزع جدول الاعمال والقوانين المفروض بالنائب المحترم ان يدرس القوانين ويضع ملاحظاته عليها ويدرسها ثم نناقشها . اما ان تقرأ القانون مادة ماله كل ستة اشهر ينهي قانون ! !

السيد الحاج حسن نائب عمان

يلذكر مجلسكم الكريم انه منذ فترة وجيزة طرح هذا الموضوع للنقاش في هذا المجلس ، واتفق المجلس بعد نقاش على اساس ان ياتي المقرر ويتلو قرارات اللجنة عندئذ يعطى الحق لكل نائب ان يقدم اقتراحه باي مادة يرى ان له فيها وجهة نظر ووافق المجلس على هذا الاجراء دون قراءة القانون .

... لذلك لاجال لاعادة النظر بهذا الموضوع سيما وقد اتخذ هذا القانون بحضور كافة اخواننا من الضفة الغربية وموافقتهم .

السيد معمر نائب اربد

عطوفة الرئيس .

حسب القواعد القانونية - في مناقشات مجلس النواب - مراد الانظمة ليست جميعها ملزمة هناك من المواد ماهو متعلق في المسائل التنظيمية ، وهناك مواد تعتبر الزامية ، وباعتقادي ان مسألة قراءة القانون مادة ماله من المسائل التنظيمية ويحق للمجلس ان يتنازل عنها ، فاذا اراد المجلس ان تقرأ بعض القوانين فهذا راجع لرأي المجلس ، وليست المسألة الزامية :

السيد المقرر:

يعني التخصيص ، قانون معين . . لكن لا يعني ان كافة القوانين تقرأ ،

السيد العوري نائب رام الله:

هذه القوانين ارسلت اليها قبل العدوان وبقيت هناك ولم نستطع دراستها ، لذلك ارجو اعادة توزيعها .

السيد المفلح نائب عمان

القوانين الموجودة او المشاريع المقررة من قبل اللجنة التي هي امام المجلس لم تكن جديدة بالشكل الذي يقال فيه انه لم يرها النائب الا اليوم او قبل ثلاث او اربع ايام . هي من بقايا الدورة القديمة ، وقد وزعت النسخ عدة مرات على النواب ، ولو رجع كل نائب الى بيته لوجد من كل قانون عشرات النسخ . لذلك القضية هي قضية التيسير في العمل وانهاء القضايا بالشكل الذي اشار اليه النائب السيد خالد الحاج حسن وهي الطريقة الصحيحة السليمة لانهاء هذه القوانين .

السيد الرئيس:

هناك قرار سابق من المجلس هل يوافق المجلس عليه ؟

(ووفق بالأكثرية الساحقة على ذلك)

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات

مع احترامي لرأي الأستاذ جمو الا ان هذه القوانين قوانين مؤقتة والمجلس قائم الآن ولها سنتين في مجلس النواب وقسم له سنه في المجلس .

الأستاذ جمو نائب عمان:

وكذلك ، مع احترامي لرأي الاخ الكبير ابي فيصل . كونها قوانين مؤقتة وان الحكومات التي وضعت القوانين المؤقتة خالفت الدستور ووضعت قوانين تزيد على مئة قانون وانتزعت من السلطة التشريعية حقها في التشريع لا يبرر ان تصدق ان نصادق على هذه القوانين بدون دراسة ، ولنا الحق ان نناقشها ، انا المؤكد لكم اذا سألت اللجنة القانونية ما هو قانون الآثار القديمة

السيد الرئيس:

انتهى الموضوع . وسنسير كما كنا نسير كالسابق .

... ٣ ...

السيد الرئيس:

والآن القانون رقم (٤١) قانون صندوق قروض البلديات والقرى هل لأحد اي اعتراض على ما ورد فيه ، وقد اقرته اللجنة القانونية كما ورد من الحكومة ؟

(لم يبد احد اي ملاحظة او اعتراض على ماورد فيه)

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون :

(وهذا هو القانون بالصيغة التي ورد بها من الحكومة وكما اقره مجلس النواب مادة مادة وبمجموعه وكما سيرفع الى مجلس الاعيان .

هكذا عند الأصل

الاسباب الموجبة

بناء على ما تضمنه مشروع السنوات السبع بالنسبة لانجازات مشاريع المجالس البلدية والقروية وتأمين ما تحتاجه من اموال ومساعدات فنية لتنفيذ المشاريع التي وردت في المشروع الآنف الذكر ، ورغبة من الحكومة في توحيد الاختصاصات في مختلف اجهزة الدولة ، وحصر اختصاصات مجلس الاعمار بالدراسات والتخطيط ، اوكلت الحكومة الى لجنة وزارية مؤلفة من اصحاب المعالي نائب رئيس مجلس الاعمار ، وزير المالية ، وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية ، وزير الاقتصاد الوطني ومحافظة البنك المركزي لدراسة جميع الامكانيات لتحقيق هذه الغاية ، وقد رأت اللجنة الوزارية ان افضل الطرق ، دمج مشروع صندوق قروض البلديات الذي كان يمد المجالس البلدية بقروض لتنفيذ مشاريعها من مساعدات وكالة الانماء الاميركية بموجب اتفاقيات خاصة ، مع مشروع اصلاح الريفي الذي كان يمد المجالس القروية بقروض ومنح لتنفيذ مشاريعها ، والاندول ايضاً من مساعدات وكالة الانماء الاميركية بموجب اتفاقيات خاصة .

وعلى هذا الاساس قام مجلس الاعمار بمفاوضة وكالة الانماء الاميركية من اجل انهاء العمل بهذه الاتفاقيات لعدم دفعها اية مساهمات جديدة على اعتبار ان الواردات من الاقساط المنتظر تحصيلها تكفي لتسيير اعمال هذين المشروعين ، فاشترطت وكالة الانماء الاميركية ان يسبق موافقتها على انهاء الاتفاقيات استصدار قانون بتشكيل دائرة تضم هذين المشروعين يكون لها استقلال مالي واداري وذلك حرصاً منها على استمرار استعمال الاموال التي ساهمت بها والتي تبلغ حوالي المليون دينار لنفس الاغراض والاهداف التي خصصت من اجلها .

لما كان عدم الغاء هذه الاتفاقيات يعطي الحق لوكالة الانماء الاميركية في الاشراف الكلي والرقابة على الاموال وموافقتهم المسبقة على منح القروض المختلفة الامر الذي لا يستطيع معه الصندوق من اقرار القروض اللازمة للمشاريع المقترحة وبناء على تنسيبات اللجنة الوزارية بهذا الشأن ، فقد وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

قانون صندوق قروض البلديات والقرى



المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون صندوق قروض البلديات والقرى لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الحكومة	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الوزير	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الصندوق	صندوق قروض البلديات والقرى المؤسس بمقتضى احكام هذا القانون .
المجلس	مجلس ادارة الصندوق
المدير العام	مدير عام صندوق قروض البلديات والقرى
عضو	عضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى .
القروض	جميع القروض التي يقرها المجلس بقصد تطوير المدن والقرى .
بلدية	أي امانة او مجلس بلدي او قروي او أية هيئة تمثل القرية بموافقة الحاكم الاداري في المملكة .

المادة ٣ - يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون صندوق يسمى صندوق قروض البلديات والقرى ويرتبط بالوزير ، وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة ادارياً ومالياً ونظام خاص بها وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة .

المادة ٤ - يكون مركز الصندوق في العاصمة وله ان ينشئ فروعاً في المملكة .

المادة ٥ - يمنح الصندوق القروض للبلديات لمساعدتها على تنفيذ المشاريع المحققة لاغراض التنمية وتقدم طلبات القروض الى الصندوق بواسطة الوزارة للنظر بشأنها .

مكتبة المجلس

المادة ٦ - تعتبر اموال الصندوق اموالا اميرية وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول ويمارس المجلس لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور.

المادة ٧ - للصندوق الحصول على قروض محلية او اجنبية او اصدار سندات دين بالتشاور والتعاون مع البنك المركزي ومجلس الاعمار بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء.

المادة ٨ - رأسمال للصندوق المصرح به ثلاثة ملايين دينار ويجوز زيادته بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء ويتألف من :

أ - اموال صندوق قروض البلديات - مجلس الاعمار وتحول هذه الاموال الى الصندوق حال نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ب - اموال المشروع رقم ٢٧٨ / ١٥ / ١٨٠ : ٦٤ (الاصلاح الريفي للقروض والمنح) مؤسسة الاقراض الزراعي وتحول هذه الاموال الى الصندوق حال نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ج - فوائد القروض المستحقة والتي تستحق كذلك فوائد القروض التي تعاقده او سيتعاقد عليها مجلس الاعمار بالنيابة عن الحكومة مع مؤسسة الائتماء الدولية او غيرها لتمويل مشاريع المياه في المملكة .

د - المساعدات والهبات المحلية او الاجنبية التي يقرر المجلس قبولها بموافقة مجلس الوزراء .

هـ - أية اموال اخرى تحول الى الصندوق بقرار من مجلس الوزراء .

و - أية سندات دين يقرر مجلس الادارة اصدارها بالتشاور والتعاون مع البنك المركزي بموافقة مجلس الوزراء وضمنان من الحكومة .

المادة ٩ - يدير اعمال الصندوق :

مجلس ادارة مكون من وزير رئيساً وسبعة أعضاء هم :

مدير عام الصندوق

امين عام مجلس الاعمار

وكيل وزارة المالية

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

وكيل وزارة الاشغال العامة

امين العاصمة

امين القدس

المادة ١٠ - يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء وبارادة ملكية سامية بتنسيب من الوزير ويمارس الصلاحيات التالية :

أ - يرأس اجتماعات المجلس عند غياب رئيسه .

ب - يكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس .

ج - يكون مسؤولاً عن ادارة الصندوق على وجه يضمن تحقيق اهدافه المنصوص عليها في هذا القانون ، وبوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الامور المتعلقة بالصندوق غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الادارة .

د - يكون مسؤولاً عن الجهاز التنفيذي وادارته .

المادة ١١ - تحدد شروط تعيين موظفي الجهاز اللازم لاعمال ادارة الصندوق والاشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافاتهم وصندوق ادخالهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٢ - ينقل جميع الموظفين من صندوق قروض البلديات (مجلس الاعمار) والاصلاح الريفي (مؤسسة الاقراض الزراعي) الى الصندوق وتكون خدماتهم فيه استمراراً لخدماتهم السابقة .

المادة ١٣ - تحدد علاوات اعضاء المجلس بقرار منه على ان لا تتجاوز خمسة دنانير للعضو عن كل جلسة يحضرها ، وعلى ان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه العضو عن ثلاثمائة دينار في السنة .

المادة ١٤ - أ - للمجلس طلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق بأعماله من موظفين أو خبراء الحكومة أو غيرهم ، كما يجوز له استخدام من يشاء من الخبراء والمستشارين الفنيين والاداريين والقانونيين . وعلى الوزارات والادارات الحكومية والهيئات ذات الصلة العامة ان تزود المجلس بما يطلب منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تتصل بأعماله .

ب - للمجلس ان يوكل لجنة أو أكثر من موظفي الصندوق للقيام بأي أمر يعهد به اليها وتحديد صلاحيات هذه اللجان بقرار منه .

المادة ١٥ - يودع الصندوق امواله كلها أو أي جزء منها في حسابات جارية أو لاجل في أي بنك محلي يعينه المجلس .

المادة ١٦ - يقر المجلس الموازنة السنوية كما يوافق على المخطط التنظيمي لادارة الصندوق

مكتبة عبد الحل

المادة ١٧ - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها المدير العام ويتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور الرئيس أو نائبه وأكثريّة الاعضاء وتتخذ القرارات بالاجماع أو بالاكثرية ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حالة تساوي الاصوات .

المادة ١٨ - تحول شهرياً جميع امانات المجالس البلدية الموجودة والتي ستتحقق من رسوم الدخولية والمواد المشتعلة والمحروقات والنقل على الطرق بموجب القوانين النافذة المفعول ، لدى وزارة المالية الى الصندوق ، وكذلك ضريبة الاراضي والابنية ورسوم رخص المهن ويكون للمجالس البلدية حق السحب من اموالها المودعة شريطة عدم الانحلال بالتزاماتها قبل الصندوق .

المادة ١٩ - يحدد المجلس الشروط المتعلقة بالقروض وتقييد الديون ونسبة الفوائد المترتبة عليها وطريقة دفعها واستردادها ، كما يحدد المجلس شروط ايداع امواله بمقتضى المادة (١٥) من هذا القانون

المادة ٢٠ - يحتفظ الصندوق بسجلات حسابية قانونية ومنفردة لكل من البلديات كوحدة والقرى كوحدة أخرى يعتد بها المجلس وتدفق هذه السجلات قبل نهاية السنة المالية من قبل هيئة محاسبة قانونية ولمجلس الوزراء بطلب من المجلس تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق السجلات .

المادة ٢١ - يحظر على البلديات الحصول على أية قروض من أي مصدر محلي أو أجنبي من غير طريق الصندوق .

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء بتنسيق من المجلس أن يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - لا تسري أحكام أي قانون أو تشريع معمول به الى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٤ -

السيد الرئيس :

والآن هل هناك من معترض على القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ قانون الآثار القديمة الذي وافقت اللجنة على قبوله كما ورد من الحكومة ؟

السيد العظم نائب معان :

لي عدة ملاحظات على قانون الآثار القديمة

المادة السابعة الفقرة (ج) قالت : « يعتبر قرار الوزير فيما اذا كان الشيء او الموقع او البناء أثرياً او غير أثري بالمعنى المقصود في هذا القانون نهائياً »

يربط تقرير المكان ... قد يأتي الى بيت احد الناس .. نحن لا نقصد وزيراً بعينه لان الوزارة تتبدل وتتغير ، وانما نقصد ما ورد بالقانون .. ان يترك الرأي للوزير ان يقرر ان هذا الموقع أثري او غير أثري بهذا رأي ارى انه غير صحيح ، وانما بالاستناد الى لجنة مختصة دارسة واعية تفهم بالآثار .

السيد الرئيس :

... ماذا تريد وكيف تريد ان يكون النص :

السيد العظم نائب معان :

... ان يكون قرار الوزير قابلاً للطعن .

السيد المقرر :

لا يعني نهائياً انه غير قابل للطعن .

السيد العظم نائب معان : يمكن .

اما الملاحظة الثانية : فقد ورد في الفقرة (هـ) من المادة (١٦) :

ويشترط في ذلك ان لا تسري احكام الفقرتين

(٤ و ٥) الخ ٤ و ٥ خطأ ويجب ان تكون الفقرتين

(٥ و ٥) اصح .

السيد المقرر :

هذا صحيح .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل

الجميع : موافقون .

السيد العظم نائب معان :

والملاحظة الثالثة على المادة (١٧) :

ورد في مطلع الفقرة أمن المادة ١٧ ما يلي :

« للوزير بتنسيق من المدير ان يبيع الآثار القديمة ... الآثار شيء ثمين جداً ولا يجوز ان يترك المجال للوزير ان يتصرف بان يبيع ما يرى هو انه فائض عن حاجة المملكة . لذلك ارى ان تستبدل فتصبح للوزير ان ينسب ومجلس الوزراء هو الذي يوافق .

اصوات : موافقة

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اقتراح السيد يوسف ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر :

اذن اصبحت الفقرة كما يلي :

« للوزير ان ينسب بيع الآثار القديمة التي تملكها الحكومة بموافقة مجلس الوزراء اذا رأى انها فائضة عن حاجة متحف الآثار الاردني »

لقد أخذت هذه الاصول

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على صياغة الفقرة أ من المادة ١٧ كما تلاها المقرر ؟

الجميع : موافقون

السيد العظم نائب معان :

ملاحظتي الرابعة في المادة (٢٥) فقرة (ح) .
يجب ان يقال يتقاضى مثل الدائرة المذكورة في
الفقرة (ز) وليس في الفقرة (٧) .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

الجميع : موافقون .

السيد العظم نائب معان :

الملاحظة الخامسة حول المادتين (٣١) و (٣٢) / ب
المادة (٣١) اقترح ان تصبح هكذا

« لا يجوز لاي شخص ان يصدر الى الخارج
اي اثر قديم ما لم يكن قد حصل على رخصة بذلك
بموافقة مجلس الوزراء وبتنسيب من الوزير وكذلك
في الفقرة (ب) من المادة (٣١) آخرها شطب
كلمة الوزير واستبدالها بكلمة (بموافقة مجلس الوزراء
وبتنسيب من الوزير) .

لأن التصدير كالباع تماماً يجب ان يكون بموافقة
مجلس الوزراء .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لما نقول ممنوع بيع الا بموافقة مجلس الوزراء
معناه انه لا يجوز بيع اي تحفة اثرية الا بموافقة مجلس
الوزراء فالتصدير معناه حمل او شمول بالبيع فلا
يؤزم لذلك .

السيد البطاينة نائب اربد :

الآثار ثروة من ثروات البلد الطبيعية ، ولا شرط
ان تباع الآثار . . يمكن ان يكون عند انسان بعض
الآثار او اكتشف بعض الآثار ، وعند اكتشاف هذه
الآثار أصبحت ملك للدولة وملك للبلد ولا يجوز ان
يتصرف بها وزير بمفرده ، قد يجوز هذه الآثار اذا
صدرت على اساس من تصرف شخص وزير او
مسؤول ان تكون لها ذات قيمة بالنسبة الى البلد ،
ولذلك تندم البلد على تصديرها . .

السيد الرئيس :

رايكم ان يكون ذلك برأي مجلس الوزراء . .

السيد البطاينة نائب اربد :

.. أن يكون برأي مجلس الوزراء افضل .

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات :

لا شك ان تقييد الاشياء اثرية مهم جداً لكن
هذه المادة بالشكل المقترح واسعة جداً ، غداً لو اراد
احدهم شراء (طبعة نحاس) اثرية بدينارين أو ثلاثة
معناه يجب ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء ا ا ا
لو مثلاً نص على اشياء محددة معقول ، اما هنا
فقد أتت مطلقة ، الا اذا اضفنا لها عبارة (ذات قيمة
تاريخية) او (اثرية) .

السيد المقرر :

عطوفة الرئيس :

الواقع انه هناك قطع اثرية ملك للأشخاص ، انما القانون
اراد ان يكون تصدير هذه القطع اذا اراد التنازل عن
ملكيتها من أصحابها تحت اشراف الحكومة . اما ان
تشغل مجلس الوزراء باصدار قرارات على قطعة قد
لا تساوي دينارين او عشرة او عشرين . .
لذلك اعتقد ان النص كما ورد كافٍ وافي .

السيد معمر نائب اربد :

اطلعنا في السابق على ان هناك آثار قسدية
كالاوراق التي وجدت في (قران) هذه كانت تباع
وتشترى وصدرت للخارج دون علم الحكومة ، وظهر
فيها بعد انها ذات قيمة كبيرة ، فباعقادي ان تقدير قيمة
الآثار هي مسألة فنية لا يمكن ان يقدرها إلا الأشخاص
المختصون ، قد تكون هناك قطعة صغيرة ذات قيمة
كبيرة وشيء كبير ليس له قيمة ، المهم التندرة ،
وللتاريخ ، وباعتقادي ان ابلأ هذا ، لأمر وتركه
لرأي مجلس الوزراء هو اضمن للآثار .

السيد وزير الداخلية :

انا ارى ان ينسجم هذا النص مع احكام الدستور ،
الدستور يقول ، بان مجلس الوزراء هو صاحب الولاية
على اموال الدولة ، والاموال اما ان تكون عقارية
كالاراضي ، واما ان تكون منقولة : لذلك انا ارى
ان نذهب مع هذا النص مع السراي الذي تفضل به
حضرة النائب المحترم ان يكون مجلس الوزراء هو
المرجع ،

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اقتراح السيد العظم فيما
يتعلق بتعديل المادة ٣١ والفقرة ب من المادة (٣٢) ؟
(وافق المجلس على ذلك)

السيد الرئيس :

هل هناك من يود المناقشة
(لم يبد احد اي رغبة بذلك)

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون مسج التعديلات
التي اجريت عليه ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص قانون الآثار المؤقت رقم
١٩٦٦/٥١ بالشكل الذي وافق عليه المجلس مادة مادة
وبمجموعه وبالشكل الذي سيرفع فيه الى مجلس الاعيان
المقرر)

هكذا عين الأصل

الاسباب الموجبة

القانون الساري هو قانون الآثار رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٣ وقد وضع في الوقت الذي كانت فيه امكانيات دائرة الآثار ضعيفة من حيث ادارتها الاجنبية وقلة موظفيها المختصين وعجز موازنتها .

أما الآن وقد تطورت الدائرة بتعريب جهازها واتساعه وتضخم موازنتها وكثرة اعمالها وحاجتها الشديدة لاكتشف عن الآثار التي لا تزال في باطن الارض واصلاح الآثار الظاهرة وترميمها لابرازها بالشكل الذي يتناسب مع التقدم الكبير الذي احرزته هذه المملكة الفتية في جميع أوجه النشاطات ولتتم التناسق بين اعمالها وبين مشاريع سلطة السياحة التي تهدف الى زيادة عدد السياح لمضاعفة الدخل القومي والدعاية الطيبة لهذا البلد .

وحتى تستطيع ان تقوم بهذه الاعمال فلا بد من تخطيط علمي مدروس وهذا يتطلب ادخال اشياء كثيرة في صلب القانون المقترح ولذا حرصت الدائرة في هذا القانون على تشكيل مجلس استشاري للآثار والمحافظة على المصلحة العامة العلمية والأثرية والمادية العمالية باشراف الجريدة العلمية الصحيحة والضمان والضمان المالي الكافي لاجراء الحفرية عند اصدار تصريح التنقيب ومعالجة الاتجار بالآثار بالشكل الذي يحفظ للدولة تراثها الاثري ويمنع تهريبه للخارج ، وضع العقوبات الرادعة على المخالفين لحفظ الآثار من عبث العابثين .

قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦

قانون الآثار القديمة

الفصل الاول

مواد عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه إلا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

تعني عبارة (الآثار القديم) : -

أ - أي أثر تاريخي ثابت او منقول أنشأه انسان او كونه او نقشه او بناه او اكتشفه او انتجه أو عدله قبل سنة (١٧٠٠) ميلادية بما في ذلك أي جزء اضيف الى ذلك الاثر وأعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ .

ب - البقايا البشرية وبقايا الحيوانات التي يرجع تاريخها الى ما قبل سنة (٦٠٠) ميلادية . أو
ج - أي أثر ثابت او منقول يرجع تاريخه الى ما بعد سنة (١٧٠٠) ميلادية يعان الوزير بأمر يصدره انه اثر قديم .

تعني لفظة التاجر - الشخص الذي يتعاطى شراء الآثار القديمة وبيعها .

تعني عبارة الاتجار بالآثار القديمة - شراؤها وبيعها .

تعني لفظة الوزير - الوزير الذي ترتبط به دائرة الآثار (رئيس مجلس سلطة السياحة / الآثار) وتعني عبارة الموقع التاريخي - أية منطقة يرى الوزير ضمن الحد المعلوم أنها تحتوي على آثار قديمة او أنها ذات صلة بحدوث تاريخية هامة سواء ذكرت بالجدول وفقاً للمادة (١١) أم لم تذكر .

ويقصد بعبارة المجلس الاستشاري - المجلس المؤلف بمقتضى الفصل الثاني من هذا القانون .

المادة ٣ - مهمة دائرة الآثار رسم السياسة الاثرية للدولة والعمل على التنقيب عن الآثار وصيانة القائم منها وتجميع ما حولها ونشر الثقافة الاثرية وتأسيس المتاحف الاثرية والتاريخية والفنية الشعبية والمساعدة على تنظيم المتاحف الاخرى التابعة لكافة النشاطات الحكومية في المملكة والتعاون مع المؤسسات الاثرية الاجنبية .

الفصل الثاني

المجلس الاستشاري

المادة ٤ - يتألف المجلس الاستشاري من : -

الوزير - رئيساً .

المدير نائباً للرئيس .

رئيس قسم الآثار والتاريخ في الجامعة الاردنية - عضواً .

مدير السياحة عضواً .

عضو من احدى المدارس الاثرية الاجنبية يعين لمدة سنتين .

عضوان آخرا يعينهما رئيس الوزراء بالتنسيق من الوزير .

مساعد المدير - أميناً للسفر .

المادة ٥ - يعقد المجلس جلسات عادية مرة واحدة في الشهر بدعوة من الرئيس ويجوز عقد جلسات اضافية عند الزوم ويكون نصاب الجلسة قانونياً بحضور خمسة اعضاء وتصدر القرارات بأكثرية اصوات الحاضرين .

هكذا جند الأصول

المادة ٦ - يستشير المدير المجلس في أي أمر له قيمة أو علاقة اثرية لا سيما في الامور التالية :-

- أ - طلبات رخص التنقيب .
- ب - مشروع الميزانية السنوية لدائرة الآثار .
- ج - المشاريع المقدمة لصيانة المواقع الاثرية .
- د - الاقتراحات المقدمة لبيع الآثار القديمة التي تملكها الحكومة او اعارتها مؤقتاً للمتاحف والمؤسسات الاثرية الاجنبية .
- هـ - تأسيس متاحف محلية جديدة .
- و - أية امور اخرى تهدف الى ترقية وتوسيع شؤون المتاحف واتخاذ التدابير الممكنة من اجل المحافظة على الآثار .

الفصل الثالث

ملكية الآثار القديمة وادارتها

- المادة ٧ - أ - تعتبر الآثار ملكاً للدولة وفقاً لاحكام مواد الفصلين الرابع والخامس من هذا القانون .
ب - ان ملكية الارض لا تكسب صاحبها حق التصرف في الآثار الموجودة على سطحها او في باطنها ولا تخوله حق التنقيب عن الآثار الا اذا حصل على تصريح بذلك .
ج - يعتبر قرار الوزير فيما اذا كان الشيء او الموقع او البناء اثرية او غير اثري بالمعنى المقصود في هذا القانون نهائياً .

- المادة ٨ - أ - تناط ادارة الآثار والاشراف عليها بالمدير او من ينوب عنه في حالة غيابه .
ب - يجوز للمدير ان يصدر نشرات مطبوعة بين حين وآخر تتعلق بالشؤون التاريخية والآثرية .
ج - يجوز للمدير بموافقة الوزير اجراء الحفريات الاثرية في أي مكان داخل المملكة الاردنية الهاشمية .

الفصل الرابع

الاشياء والمباني والمواقع الاثرية

- المادة ٩ - أ - ينشر المدير في الجريدة الرسمية جدولاً بموافقة الوزير باسماء المباني والمواقع الاثرية ويجوز له بين حين وآخر ان يضيف الى هذا الجدول مباني ومواقع اثرية اخرى او ان يعدله على ان تعرض الجدول في مركز المحافظة او اللواء او القضاء او الناحية او القرية التي يقع فيها الموقع الاثري .
ب - للمدير بموافقة الوزير ان يعين حدود المواقع الاثرية .

المادة ١٠ - لا يجوز لأي شخص حقيقي او معنوي بدون تصريح من الوزير أن :-

- أ - يحفر في أي موقع أثري ادرج في الجدول المنشور على الوجه المشار اليه في الفقرة (أ) من المادة السابقة أو ورد ذكره في أية اضافة او تعديل لذلك الجدول . او
- ب - يجري عمليات حفر او ينشيء بناء او يفرس اشجاراً او يفتح مقالع او يقوم به اييات ري أو احراق كلس او نحوها من الاعمال في الابنية والمواقع الاثرية او ينوارها او يضع فيها اترية او قاذورات او يجعل منها مقبرة . او
- ج - يخرب أي أثر او يهدم أي قسم او ينقله . او
- د - يداخل تغييراً على أي أثر او يضيف اليه او يرممه . او
- هـ - يقيم أبنية او جدراناً تتجاوز على اثر او تلاصقه .

ويشترط في ذلك ان لا تسري احكام الفقرتين (دو هـ) على المباني الاثرية المخصصة لمقاصد دينية او التي تملكها هيئة دينية .

المادة ١١ - اذا وجد بناء او موقع أثري سواء أكان مسجلاً في دائرة الاراضي قريبا كملك خاص او لم يكن، يجوز للمدير بموافقة الوزير :-

- أ - أن يتفق مع صاحب ذلك البناء او الموقع على حفظه وتفقده وصيانته ويجوز ان يخصص له مبلغاً للقيام بأية عمليات ترميم وصيانة يراها ضرورية .

وفي هذه الحالة يجب ان تتم الانشاءات وفقاً لاي شروط يضعها المدير بموافقة الوزير .

- ب - ان يشتري الموقع او يستأجره ، او
- ج - ان يستملك الموقع وفقاً لاحكام قانون استملاك الاراضي عند تملد البيع او الاجار ، بعد دفع تعويض عادل ، او
- د - ان يهدم او ينقل اي بناء أثري بكامله او جزء منه .

المادة ١٢ - للوزير بتنسيب من المدير ان يصرح لاية جمعية او مؤسسة أو أي شخص بالاحتفاظ بأي بناء او موقع أثري وصيانته بالشروط التي يراها مناسبة .

هكذا اجند العمل

المادة ١٣ - على كل شخص يجوز آثاراً قديمة أو يشغل بناء أو موقفاً أثرياً أن يسمح للمدير أو لأي موظف آخر يفوضه المدير في جميع الاوقات المناسبة ، بمعاينة تلك الآثار ودرسها وان يقدم له جميع التسهيلات الممكنة لأخذ رسوم عنها أو صور شمسية ونماذج بواسطة قوالب أو بأية وسيلة أخرى والقيام بأي عمل آخر يراه المدير ضرورياً لصيانة الأثر أو حفظه أو جمع المعلومات عنه . ولا يجوز ادخال أي تغيير على ذلك الأثر أو البناء أو الموقع بدون موافقة الوزير الخطية .

المادة ١٤ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون تسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها رقم (٦) لسنة ١٩٦٤ يتم تسجيل جميع المواقع الأثرية باسم الخزينة لمصلحة الآثار .

الفصل الخامس

اكتشاف الآثار وملكها

المادة ١٥ - كل من اكتشف أثراً قديماً من أي نوع كان ولم يكن حائزاً على رخصة التنقيب بمقتضى أحكام المادة (٢٠) من هذا القانون وكل من علم باكتشاف مثل ذلك الأثر ، عليه ان يبلغ أقرب سلطة حكومية عنه خلال ثلاثة أيام ، وعلى هذه السلطة أن تضع يدها على هذه الآثار وتبلغ المدير حالا .

المادة ١٦ - أ - باستثناء ما ورد في الفقرة (٣) من هذه المادة يكون حق الوزير في استملاك أي اثر قديم موقوفاً على دفع مكافأة لا تقل عن قيمة جوهر الأثر الى الشخص الذي عثر عليه .

ب - تحدد هذه القيمة بالاتفاق بين الوزير والشخص الذي عثر على الأثر وعند الاختلاف تحدد القيمة من محكم يعينه مجلس الوزراء ويكون قراره نهائياً .

ج - لا يكون الوزير مكلفاً بدفع قيمة الأثر القديم الى الشخص الذي عثر عليه .

١ - اذا اكتشف الأثر خلافاً لأي حكم من أحكام هذا القانون ، أو

٢ - اذا ارتأى المدير ضرورة الاحتفاظ بالأثر في المكان الذي وجد فيه وعلن أنه منطقة أثرية ، أو

٣ - اذا تم امتلاك الأثر نتيجة قسمة اجريت وفقاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٥) من هذا القانون .

المادة ١٧ - أ - للوزير أن ينسب بيع الآثار القديمة التي تملكها الحكومة بموافقة مجلس الوزراء اذا رأى أنها فائضة عن حاجة متحف الآثار الاردني .

ب - للوزير ان يغير اية آثار قديمة تملكها الحكومة الى أية جمعية علمية أو متحف أو ان يستبدلها بما لدى كل منهما من آثار ، وله ان يسمح بتصديرها من أجل تلك الغاية .

ج - يجب ان يتضمن اتفاق الاعارة للمجموعة العلمية أو المتحف الذي أعيرت إليه ثمراتها وافية تضمن وقاية الآثار والتأمين عليها واستردادها مع دفع النفقات الضرورية لذلك .

المادة ١٨ - للمدير بموافقة الوزير أن يمنح أي شخص مكافأة مالية لقاء إخبار دائرة الآثار بأن شخصاً من نصت عليهم المادة (٢٤) من هذا القانون اكتشف آثاراً منقولة وكتب أمرها .

الفصل السادس

الحفريات الأثرية

المادة ١٩ - لا يجوز لأي شخص باستثناء المذكور في المادة (٨) أن ينفذ أرضاً أو يقوم بنخر أو تنقيب بغية اكتشاف آثار قديمة ما لم يكن قد حصل على تصريح خطي بذلك من الوزير .

المادة ٢٠ - يمنح الوزير تصريحاً بالتنقيب بتسليم من المجلس الاستشاري للأشخاص الذين في متدورهم أن ينفقوا على الحفريات المنوي اجرائها مبلغاً من المال يفسد الحصول على نتيجة مرضية من الوجهة الأثرية على ان تقدم لهم الجدييات والمؤسسات المستوفى بها ضماناً كافياً على كفائتهم العلمية ويشترط ان يكون مدير الحفيرة مختصاً وله خبرة بالحفريات .

المادة ٢١ - على طالب التصريح ان : -

أ - يقدم كفالة مالية بمبلغ يتراوح بين (١٠٠٠ و ٥٠٠٠) ديناراً تأميناً لاصدار ثمرات علمية وافية عن نتائج الحفريات ومكتشفاتها .

ب - يضمن وجوب صرف المبالغ التالية كأجور للعامل الاردنيين في المواقع المنوي الحفر فيها وهي : -

١ - خمسمائة دينار لموقع ما قبل التاريخ .

٢ - خمسة آلاف دينار لموقع مدينة ينحصر تاريخها بين (٢٢٠٠ ق م - ٣٣٠ ق م) .

٣ - الفا دينار لموقع يوناني روماني تاريخه من (٣٣٠ ق م - ٣٥٠ ق م) .

٤ - الفا دينار لموقع بيزنطي تاريخه من (٤٠٠ م - ٦٤٠ م) .

٥ - خمسمائة دينار لموقع اسلامي تاريخه من (٦٤٠ م - ١١٠٠ م) .

٦ - الف دينار لموقع تاريخه من (١٢٠٠ م - ١٧٠٠ م) .

المادة ٢٢ - يتزب على من يقدم طلباً للحصول على التصريح ان يبين : -

أ - مؤهلاته العلمية وخبراته السابقة .

ب - المكان الذي ينوي التنقيب فيه مع خطط لذلك المكان .

ج - الزمن الذي يقدره لانجام عمليات الحفر .

د - المبلغ الذي يستطيع اتقاؤه على الحفر .

هكذا جند العمل

المادة ٢٣ - يجب ان يعدل مع بعثة الحفريات مسح ورسام .

المادة ٢٤ - أ - لا يجوز لحامل تصريح الحفر أن يطير ما يكون قد حفره هو أو ما حفره سلفه في أي موقع أثري إلا بموافقة المدير الخطية .

ب - على حامل التصريح أن يزود المدير بمجموعة من الصور الملونة (Slides) والصور العادية أسود وبيض لما يكتشفه من آثار .

المادة ٢٥ - كل رخصة تمنح بمقتضى هذا الفصل تكون خاضعة للشروط التالية بالإضافة الى أية شروط أخرى يضعها المدير : -

أ - اذا كانت الأرض التي صدرت الرخصة للتنقيب فيها ملكاً خاصاً فيجب على المرخص له أن يفتح مع صاحب الأرض على : -

١ - استئجارها اذا كانت مدة الحفر لموسمين .

٢ - شرائها باسم الخزينة / الآثار اذا زادت مدة التنقيب عن ذلك .

٣ - اذا لم يتم الاتفاق بين المنقب ومالك الأرض فيجوز للمدير بتنسيب من المجلس الاستشاري استملاك الأرض كلها أو بعضها بالنيابة عن حامل الرخصة وعلى نفقته أو ان يستأجرها وفقاً لأحكام القانون .

ب - على المرخص له ان يتخذ جميع التدابير المعقولة لوقاية الآثار التي يكتشفها .

ج - على المرخص له ان يتيح للمدير عند الانتهاء من اعدال التنقيب او في أي وقت آخر بعينه المدير فرصة قسمة الآثار التي اكتشفت بمقتضى المادة (١٦) من هذا القانون .

د - تجري القسمة بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير ومساعدته الفني ومدير مكتب المحافظة التي تم فيها الحفر مع مراعاة اعطاء صاحب الرخصة حصة عادلة .

هـ - على المرخص له ان يودع لدى المدير خلال مدة معقولة ما يحتاج اليه من صور وقوالب او نماذج للآثار التي كانت من نصيبه في القسمة .

و - على المرخص له ان يقدم للمدير مخططات بالحفريات التي يقوم بها وان يقدم قبل اجراء القسمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة بيانات ورسوماً وصوراً شمسية لجميع الآثار التي اكتشفها وما يطلبه المدير من المعلومات الاضافية .

ز - على المدير ان يعين ممثلاً له لحضور الحفريات تكون نفقته على الشخص او الهيئة او المؤسسة التي تجريها كما تكون الحفريات وجميع الاشياء المكتشفة تحت اشراف ذلك الموظف .

ح - يتقاضى ممثل الدائرة المذكور في الفقرة (ز) من هذه المادة مياومة وفق الانظمة المالية للدولة من المرخص له بالإضافة الى اجرة سفره وتأمين منامه وطعامه .

المادة ٢٦ - على حامل رخصة التنقيب ان : -

أ - يتخذ جميع التدابير اللازمة لوقاية الآثار التي يكتشفها والمحافظة عليها .

ب - يقدم للمدير مخططات بالحفريات التي يقوم بها مع سجل كادى واضح للاكتشافات وصورها ورسوماتها .

ج - يزود المدير بنسخين من كل نشرة مطبوعة تتعلق بالحفريات او جزئها خلال مدة معقولة لحفظها في سجلات دائرة الآثار ولا يجوز له نشر المعلومات او اذاعة البيانات عنها إلا بعد موافقة المدير الخطية .

د - يقدم للمدير بياناً واقعياً في فترة لا تتجاوز الستين من انتهاء الحفريات بتفصيل نتائج الحفريات . واذا تخلف عن ذلك يجوز للمدير بموافقة الوزير ان يلغى الرخصة ويصادر مبلغ التأمين .

المادة ٢٧ - ينتهي العدل بالرخصة للحفر في ٣١ كانون اول من نفس السنة التي صدرت الرخصة فيها مسالم يعين الوزير مدة محدودة للعمل بتلك الرخصة .

المادة ٢٨ - يرتب على كل من يحمل رخصة بالتنقيب عن الآثار ويرغب في مواصلة الحفريات بعد انتهاء مدة العمل بالرخصة ان يتقدم بطلب خطي الى المدير لتجديدها قبل شهر واحد من تاريخ المباشرة باعمال الحفر .

المادة ٢٩ - تبرز رخصة التنقيب عند طلبها من أي موظف مختص .

المادة ٣٠ - اذا خالف المرخص له رأي شرط من الشروط التي بموجبها منحت له رخصة التنقيب فيجوز للمدير بموافقة الوزير ان يوقف العمل بالرخصة او ان يلغىها ويصادر الآثار التي تم اكتشافها .

المادة ٣١ - لا يجوز لأي شخص ان يصدر الى الخارج اي اثر قديم مالم يكن قد حصل على رخصة بذلك بموافقة مجلس الوزراء وتنسيب من الوزير .

المادة ٣٢ - رخصة التصدير شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل .

ب - يستوفى رسم قدره ١٥٪ من قيمة الآثار التي يصرح بتصديرها على ان لا يقل الرسم المذكور عن (٥٠) فلساً ويجب الحصول على رخصة لكل اثر بمفرده . وفي الاحوال التي يراها المدير تمنح رخصة واحدة لتصدير قطع متعددة بموافقة مجلس الوزراء وتنسيب من الوزير .

ج - يكلف مدير الجمارك موظفاً للإشراف على تعبئة قطع الآثار في مكان وجودها على ان يتحمل طالب التصدير نفقات سفر الموظف واجوره .

هكذا عند العمل

المادة ٣٣ - لا يستوفى رسم عن رخصة تصدير الآثار :

أ - التي تنازل الوزير عنها أو منحها لحامل رخصة التفتيش .

ب - التي اعيرت أو امتثلت وفق احكام الفقرة الثانية من المادة (١٧) من هذا القانون .

المادة ٣٤ - أ - على كل من يطلب رخصة تصدير أثر قديم أن يسودع ذلك الأثر لدى المدير لمعاينته وتسجيله .

ب - توجه طلبات الحصول على التصريح بالتصدير خطياً الى المدير وعلى الطالب ان يزود مدير الآثار ببيان يوضح فيه :

١ - نوع الآثار وقيمتها والمكان الذي وجد فيه

٢ - البلد الذي ينوي التصدير اليه .

٣ - اسم المرسل اليه وعنوانه

٤ - أية معلومات أخرى قد يطلبها المدير

المادة ٣٥ - للمدير الحق ان يمنع تصدير أي أثر قديم ، يرى ان بقائه في المملكة الأردنية الهاشمية ضروري للمصلحة العامة .

المادة ٣٦ - يحظر استيراد الآثار من الخارج وتصادر أية آثار مستوردة وتسلم للمدير لحفظها باعتبارها ملكاً للدولة .

الفصل الثامن

الالتجار بالآثار

المادة ٣٧ - أ - على كل من يملك آثاراً قديمة ويرغب بالتصرف بها ان يكون قد حصل على رخصة بذلك من المدير حتى اذا ما تنازل عن حقه في الشراء بمنح صاحبها شهادة بذلك .

ب - تصدر رخص لبيع الآثار والتجار بها من مدير التجار أو من يعينه المجلس الاستشاري في حالة غيابه .

ج - تكون الرخصة الممنوحة لبيع الآثار والتجار بها شخصية لحاملها وغير قابلة للتحويل .

د - تعتبر الرخصة لمدة سنة واحدة اعتباراً من بداية السنة المالية وتنتهي بانتهائها .

هـ - يستوفى عن كل رخصة للتجار بالآثار رسم قدره مائة دينار .

و - للمدير الحق في ان يسحب رخصة التجار اذا خالف صاحبها أي شرط من الشروط المدرجة فيها أو ارتكب أية مخالفة لهذا القانون .

ز - يجب إبراز هذه الرخصة عند الطلب لأي موظف من موظفي دائرة الآثار أو أي فرد من أفراد الشرطة .

ح - لا يجوز للأشخاص الذين منحت لهم رخصة بيع الآثار أو الاتجار بها ان يبيعوا الآثار أو يتجروا بها في مكان غير المكان المعين بالرخصة .

ط - على كل شخص منح رخصة لبيع الآثار أو الاتجار بها ان يحفظ سجلاً بالآثار التي في حوزته أو التي اشترأها للبيع أو التي باعها .

المادة ٣٨ - يجب ان يتضمن السجل التفاصيل التالية :

أ - وصفاً مختصراً لكل قطعة من الآثار ورقاً متساوياً مطابق الرقم المخصص لقطعة الآثار نفسها .

ب - معلومات عن المكان الذي وجدت فيه قطعة الآثار وكيفية وصولها الى حوزة البائع .

ج - تاريخ شرائها أو وصولها الى حوزته .

د - المبلغ الذي دفع ثمنها لها أو قيمة أي اعتبار آخر اعطاه البائع لشراء قطعة الآثار .

هـ - الصناق صورة أو رسم للقطع المسجلة امام ارقامها في السجل .

المادة ٣٩ - أ - يحق لمدير الآثار أو المفوضين من قبله في المحافظات والبلديات والنواحي معاينة جميع الآثار التي في حوزة المرخص له والاطلاع على السجل المشار اليه في المادة السابقة للتأكد من ان القيود صحيحة .

ب - على الموظف الذي يقوم بمعاينة سجل الآثار في المكان المرخص ان يدون تاريخ المعاينة وان يثبت أية ملاحظات يراها مناسبة في السجل .

ج - ترسل الى المدير في نهاية كل شهر نسخة عن القيود التي اثبتت في السجل خلال ذلك الشهر .

المادة ٤٠ - اذا خالف أي شخص احكام هذا الفصل يجوز لمدير الآثار إلغاء الرخصة الممنوحة له .

الفصل التاسع

اصدار رخص لإنشاء الابنية في المواقع الأثرية

المادة ٤١ - تقدم جميع الطلبات لإنشاء الابنية أو نقل الحجارة الأثرية أو تنظيف الكهوف القديمة أو الآثار على النماذج الخاصة التي تقدمها دائرة الآثار .

المادة ٤٢ - يعمل بالرخصة لمدة ستة أشهر من تاريخ صدورها ويجوز تجديدها بموافقة الوزير الخطية .

هكذا عند العمل

المادة ٤٣ - تستوفي الرسوم التالية عن الرخص المذكورة آنفاً : -

أ - دينار اردني واحد عن كل دويم او اقل من ذلك .

ب - دينار اردني واحد عن كل ودتم او جزء من الدويم زاد عن الدويم الاول .

ج - خمسة دنائير اردنية لاستعمال كهف قديم او بئر .

د - يستوفي ثمناً لكل حجر قديم نقل من مكانه او استعماله في البناء : -

١ - عشرة فلوس عن كل حجر ناري .

٢ - خمسة وعشرون فلساً عن كل حجر من الانواع الاخرى .

المادة ٤٤ - يترتب على مقدم الطلب ان يدفع نفقات اجراء أي معايينة خاصة على الموقع المراد انشاء البناء عليه .

المادة ٤٥ - يجوز للمدير ان يرفض الموافقة على إنشاء الابنية في المواقع الاثرية او بيع حجارها .

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٤٦ - كل من : -

أ - ارتكب أي عمل محظور بموجب هذا القانون او أي قرار صادر بمقتضاه / او .

ب - تخلف عن القيام بأي عمل طلب اليه القيام به بموجب هذا القانون أو

ج - ادلى ببيان كاذب في طلب الحصول على رخصة بالحفر او خالف الشروط التي اشترطت في منح التصريح بالحفرو -

د - أجم بالاثار بدون رخصة ، او خالف الشروط التي اشترطت في منح رخصة الانحجار بالاثار او ادلى ببيان كاذب في طلب الحصول على رخصة كهله . او -

هـ - شوه أو أثلف أو طمس أو نقل أو حجب أية آثار ،

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة من ٢٠ ديناراً الى ٢٠٠ دينار . ولا يجوز تخفيض الحبس عن شهرين والغرامة عن عشرين ديناراً عند وجود أسباب مخففة تقديرية وعلاوة على ذلك : -

١ - تصادر أية آثار ارتكبت المخالفة من اجلها او بصددھا .

٢ - يهدم ويزال على نفقة المخالف ، أي بناء انشيء او أي نبات زرع او أي شيء احدث خلافاً لهذا القانون .

٣ - يكون مرتكب المخالفة مكلفاً بدفع نفقات اصلاح اي ضرر الحق به أية آثار حسب تقدير المدير .

المادة ٤٧ - أ - كل من عثر على اثر قديم وتخلّف عن التبليغ عنه . او عن اتخاذ التدابير اللازمة للصيانتھ او عن ذكر الظروف التي أحاطت باكتشافه او عن بيان مصدره . او قدم عن قصد بياناً كاذباً بهذا الشأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد او بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً ولا يجوز تخفيض عقوبة الحبس عن اسبوع واحد والغرامة عن عشرة دنائير عند وجود اسباب مخففة تقديرية .

ب - كل شخص لا يحل رخصة تنقيب صادرة بمقتضى احكام المادة (٢٠) من هذا القانون ونقب عن اثار او خرب اية جدران او انشاءات او أية اشياء تعتبر اثرية بالمعنى المقصود من هذا القانون ، سواء اجريت اعمال التنقيب فوق الارض او تحتها سواء اكانت ملكاً له ام لغيره يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر او بغرامة تتراوح من خمسين ديناراً ومائتي دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن عشرة دنائير عند وجود أسباب مخففة تقديرية . وتصادر وسائل الحفر والاثار المستخرجة .

ج - كل من صدر او حاول تصدير أي أثر قديم حظر تصديره بمقتضى المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين او بغرامة من مائة دينار الى ثمانمائة دينار ويجوز الاستعاضة عن الغرامة بقيمة الاثر حسب تقدير المدير اذا كانت اكثر من مبلغ الغرامة المحكوم به .

د - كل من غش او حاول ان يغش عن قصد أي مشتر او موظف حكومي حين اعطائه وصفاً أو بياناً أو أي إيضاح عن حقيقة أي أثر أو أهمية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر او بغرامة لا تقل عن (٥٠) ديناراً أو بكتلة العقوبتين .

الفصل الحادي عشر

القرارات

المادة ٤٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون وخاصة فيما يتعلق : -

أ - مراقبة الاشياء والابنية والمواقع الاثرية .

ب - زيارة المواقع الاثرية وتعيين الرسوم التي تستوفي عنها .

الفصل الثاني عشر

الالغاءات

المادة ٤٩ - يلغى هذا القانون جميع ما سبقه من القوانين والقرارات على ان تعتبر جداول المباني والمواقع الاثرية الصادرة بمقتضى قانون العاديات لسنة ١٩٣٥ وقانون الآثار الفلسطيني . أو أي جدول يوضع للإماكن الاثرية او قرار يصدر هذا القانون معديلاً بها كأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٥٠ - رئيس الوزراء ووزير العدلية والوزير المختص بالاثار مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا عند الأصل

(٥)

السيد الرئيس :

نأتي الآن للبند الخامس من قرار اللجنة وهو القانون المؤقت رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الأردنية الهاشمية . فهل هناك من حضرات النواب المحترمين من يود مناقشته . علماً بأن لجنتنا القانونية قد وافقت عليه كما ورد من الحكومة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ياسيدي ، يوجد في المادة الرابعة من هذا القانون نص يقول :

« تنظم جميع الشؤون المتعلقة بموظفي المؤسسة ولوازمها ومالياتها بموجب أنظمة خاصة تصدر بموجب هذا القانون »

الواقع بالنسبة لمؤسسة التلفزيون أرى أنه من الضروري أن تنظم جميع الشؤون المتعلقة فقط بموظفي المؤسسة بموجب أنظمة خاصة بهم . أما فيما يتعلق (بلوازمها ومالياتها) فأرى أن تطبق الأنظمة المالية وأنظمة اللوازم المعمول بها في وزارة المالية ضماناً لاموال الدولة وسير العمل حتى ينسجم مع جميع المؤسسات الأخرى بالدولة ، لأنه لا ضرورة أن تكون لوازنها ومالياتها لوحدها بموجب أنظمة خاصة .

اصوات ثبئية

السيد العظم نائب معان :

التي على ذلك .

السيد المقرر :

مؤسسة التلفزيون هي مؤسسة لها شخصية اعتبارية مميزة ، هذه المؤسسة تختلف في الواقع عن

المؤسسات الثانية في المسائل الفنية وغير الفنية ، فإذا أخضعنا موضوع اللوازم والمالية للأنظمة الروتينية التقليدية يختلف الوضع ، فيوضع نظام خاص يشمل نفس الأسلوب .

السيد وزير الداخلية :

الأصل أن النظام لا يصبح لأن يكون موجبه تصدر أية رسوم أو ضرائب . النص القانوني يقول : لا رسم ولا ضريبة إلا بقانون ، فالنظام لا يصح بهذه الحالة . إلا إذا كان المجلس ، الأصل أن الصلاحية لمجلس الأمة . أما إذا كان المجلس يريد أن يتنازل عن صلاحياته واختصاصه في هذا المجال إلى الوزير أو إلى مجلس الوزراء فعندئذ يصح أن يكون النص بهذه الصورة .. إذا كان المجلس لا يريد ذلك ، يصح أن يعدل النص بأن يقال : « تنظم جميع الشؤون المتعلقة بموظفي المؤسسة ولوازمها بموجب أنظمة خاصة تصدر بموجب هذا القانون »

تخلف كلمة (مالياتها) :

السيد العظم نائب معان :

الكلام الذي قاله خالد بك أنا أقره وأيده معالي الوزير من وجهة نظر دستورية . هناك نظام مالي خاص بالقسم التجاري بالإذاعة ، القسم التجاري لا يخضع ...

وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات :

... هذا موضوع خارج عن البحث ويمكنك إثارة بالموازلة وعند بحثها ...

السيد العظم نائب معان :

... أقول أن فكرة المالية واللوازم .. ولما ضربت هذا المثل أردت أن أبين مئة ألف دينار وزير فرضاً أو مدير قسم تجاري وخبير أميركي لا تدخل في الموازنة ولا في المالية ولا أي نظام مالي يخضعها ، فممكن أن يضعوا نظام في التلفزيون ، لمبلغ كبير من موازنة التلفزيون لا تخضع للرقابة .

السيد المقرر :

عطوفة الرئيس

كلمة مالية هنا لا تعني أبداً فرض رسوم ولا تعني وضع ضرائب ، مالية معناها التنظيمات المالية ، أما موارد المؤسسة فيكون عليها نص آخر ، لذلك النقطة التي أثرت من هذه الناحية أنا برأيي .. قضية مالية لا تعني أبداً فرض رسوم بل تعني تنظيمات مالية .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

كلمة (ومالياتها) إذا سمحت ... معنى ذلك وضع أنظمة مالية خاصة .. إذا سمحت .. إذا سمحت يا أخ سلمان .

السيد المقرر :

المادة ١١ .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لا هذه سائرهما المادة ١١ .

خاصة في كيفية التصرف ، الصرف والنفقات ولذلك الاقتراح كان على أساس أن تنظم جميع الشؤون المتعلقة بموظفي المؤسسة ولوازمها بموجب أنظمة خاصة تصدر بموجب هذا القانون . والحكومة أبدت وجهة النظر على لسان حسن بك ولا أعرف إذا كان بالإمكان الآن طرح الموضوع للتصويت .

السيد المفلح نائب عمان

المؤسسة المعنية بهذا القانون لم تكن هي الأولى . فهناك مؤسسة الإسكان وهناك مؤسسة الأقراس الزراعي وهناك مؤسسات كثيرة مثل المصادر الطبيعية كل قوانينها شملت هذه المادة أي أنها نصت بهذا النص .

ثانياً : لم يقال على أن المؤسسة تنصرف بمالياتها مستقلة دون مراقبة ، بل أشارت المادة أن توضع هذه التصرفات بموجب أنظمة والأنظمة حق من حقوق مجلس الوزراء ، فمجلس الوزراء هو الذي وضع الأنظمة المالية فباستطاعته أن يحدد النظام الذي يضعه مجلس الوزراء بالشكل الذي يريده وبالشكل المناسب .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على شطب (ولوازمها ومالياتها) الواردة بالمادة الرابعة حسب اقتراح مسالي خالد بك ؟

(فوافق المجلس على ذلك)

السيد الحاج حسن نائب عمان :

في ملاحظة ثانية على المادة ١١ التي تقول : - لمجلس الوزراء ، بتنسيق من الوزير ، أن يصدر الأنظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في تعيين الرخص التي تصدر بمقتضاها وتحديد رسومها وفرض العقوبات المترتبة على مختلف أحكامها .

الواقع فرض الرسوم حسب أحكام الدستور هو حق من حقوق هذا المجلس إلا في الحالات الاستثنائية تقتضي المصلحة العامة إعطاء هذا الحق لمجلس الوزراء . فمثلاً رسوم جمركية تريد الحكومة رفع الرسوم الجمركية مثلاً تستطيع الحكومة أن تصدر

فكرة ابن الأصل

مشروع قانون لرفع التعرفة او الرسوم وترسله لمجلس الامة لان ذلك يحدث بلبلة ليست من المصلحة العامة الا ان تعطى لمجلس الوزراء .

اما وضع رسوم على التلفزيون يجب ان يكون بموافقة هذا المجلس .

لذلك اذا سمحت ان يكون النص بموجب قوانين بدلا من انظمة صيانة لحن هذا المجلس .

السيد معمر نائب اربد

في الدستور نص صريح على انه لا يجوز فرض اية رسوم او غرامات الا بموجب القانون ، انما النظام جزء من القانون ، النظام يسير القانون واكثر الرسوم موجودة بالانظمة وليست بقوانين ، نظام رسوم المحاكم ينظام لكن مستند الى قانون او ميثاق عن القانون اذن فهو جزء من القانون .

السيد البخيت نائب عمان

كما تفضل معالي خيسالد بك . . مثلا الرسوم الجمركية ، فالرسوم الجمركية تصدر بالانظمة ويتنسب من وزير المالية ووزير الاقتصاد فهي تتعلق بقضايا حساسة وبالجملة ، ولا تستطيع الحكومة ان تتقدم بها كمشايخ قوانين الى مجلس الامة .

فالرسوم نوعين : رسم مقابل خدمات تقوم بها الحكومة ورسم انتاج . فهنا مر على هذا المجلس عدة قوانين مثل هذا القانون ، واجاز للمجلس بموجب قانون ان يقر مجلس الوزراء ان يوضع انظمة لوضع رسم كذا وكيت ، فاذا جاز بقانون الحق لمجلس الوزراء ان يضع رسوم كان به واذا لم يقر المجلس فلا يقر للحكومة ان تضع رسم اي رسم الا فيما يتعلق بالرسوم الجمركية التي جرت العادة عليها ان توضع من قبل مجلس الوزراء كما اسلفت .

وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات

راي معالي خيسالد بك وراي معالي سليم بك صحيح وهو انه لا يجوز فرض رسوم الا بقانون ، الا انه يجوز فرض رسوم بنظام يستند الى قانون ، بمعنى ان اكثر القوانين الموجودة كقانون الجمارك . . . يميز لمجلس الوزراء ان يزيد او يخفض رسوم الجمارك (التعرفة) بموجب انظمة ، فعندما تريد ان تقيدها بقانون معناه كل قضيه كمثل زيادة ١٠ فلسات للمجهود الحربي على كل رايدو معناه يجب ان تاتي بذلك بقانون الى مجلس الامة او تصدره بقانون مؤقت .

لذلك اقترح بقاء المادة كما وردت من الحكومة .

السيد ابو الراغب نائب عمان

مثلا الجمارك ، لديه الآف الاصناف كلها اراد ان يزيد او ينقص التعرفة على صنف هل هذا يعني ان يكون بقانون ؟ لا بل ذلك مستند الى قانون

السيد الحاج حسن نائب عمان

نحن لسنا في نقاش قانوني ، من حق هذا المجلس ان يقر هذه المادة بحيث انه يعطي الصلاحية بموجب نظام او قانون . اذا اعطى بموجب نظام فليس لهذا المجلس حق في ان يناقش موضوع الرسوم في المستقبل . لكن اذا وضع في قانون فتصبح القضية مشتركة بين الحكومة والمجلس وموضوع مثل موضوع التلفزيون ليس بموضوع حساس مثل موضوع الجمارك ، بل هو موضوع يتعلق بتربية وتوجيه المواطنين قبل كل شيء ، وليس مصلحة تجارية . فارى ان يكون الاشتراك المتمر الخبير بسين الحكومة والمجلس بحيث يكون بموجب قانون .

السيد البخيت نائب عمان

الواقع مع احترامي وتقديري لراي الاخ الكريم ان هذا الموضوع بالذات ، وكما شرحت قبل الان عرض على هذا المجلس ، وهناك اجتهاد بجمته كثير من رجال القضاء ورجال الفقه ورجال القانون وهو هل يجوز للمجلس ان يتنازل عن حقه التشريعي فيما يتعلق في اعطاء الحكومة الحق بوضع رسوم على اي مصلر كان فالراي الراجح ان المجلس له الحق ان يعطي هذه الصلاحية لمجلس الوزراء بموجب قانون . فحينما يقر المجلس هذا القانون ويعطي الصلاحية لمجلس الوزراء ان يضع انظمة لوضع رسم انتاج مثلا او على اي ناحية من النواحي او مقابل خدمات عامة تقدمها المحاكم او وزارة المواصلات او تقدمها شتى الدوائر الحكومية . لذلك لم يبق هناك ضير على هذا المجلس ، فالمجلس معناه اعطى الحق للحكومة بموجب قانون . ١١ من ناحية ثانية لا تستطيع الحكومة . . . ان رسم الانتاج والرسوم هذه قابلة لزيادة والنقص في كل حين ، قد يضطر ببال السلطة التنفيذية ان تزيد الرسم او تنقصه في بعض الحالات او في ظروف استثنائية ، فبمثل هذه الحالات زيادة ونصف بالمائة او نصف بالالف او اية زيادة لا تعود لمجلس النواب ، لذلك هذا المجلس اقر عدة قوانين واجاز للسلطة التنفيذية بموجب قانون ان تضع رسوم على اي نوع .

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات

الشيء الذي قاله معالي الاخ ابو هاني واراد ، ولكن هناك اقترح لمعالي السيد خالد الحاج حسن ان تضعوه بالراي .

السيد المكشك نائب الكرك

المادة (١١) موضوع بحثنا ذات شقين : الشق الاول : يعطى لمجلس الوزراء ، بتسنيب من

من الوزير وضع انظمة فيما يتعلق بالترخيص وفرض رسوم وزيادتها .

الشق الثاني : يتعلق بفرض العقوبة .

اما الشق الاول ففي رأيي يجب ان يبنى بالنسبة لما ورد ببيان بعض الاخوان ان يبنى تخويله بالانظمة يضعها مجلس الوزراء بتسنيب الوزير .

اما فيما يتعلق بفرض العقوبة فالمجلس اتخذ قاعدة على ان العقوبات يجب ان تكون بقانون .

ولذا اقترح ان تكون العقوبة محسدة بنفس القانون وتوضع مادة في صلب القانون ، على اساس ان كل من يخالف احكام هذا القانون على الاطلاق ان يكون عرضة لغرامة معينة ، اما ان تكون ٣٠ او ٥٠ ديناراً على الاكثر .

السيد الرئيس

والآن اضع اقتراح معالي السيد خالد الحاج حسن بالراي فن يوافق عليه ؟

(فلم يوافق عليه المجلس)

السيد المفلح نائب عمان

القضية بسيطة جدا ففيما يتعلق بالرسوم سبق لهذا المجلس ان قرر عدة قوانين واعطى حق فرض الرسوم للسلطة التنفيذية ولم يكن هذا القانون هو القانون الاول من نوعه ، لم تكن هناك رسوم كرسوم الجمارك كما ورد على لسان بعض النواب ، بل هناك رسوم كرسوم المحاكم ورسوم السير ورسوم البرق والبريد والهاتف والمواصلات ، لكل وزارة مختصة تقرر فرض الرسوم على اساس الخدمات التي تقدمها وعلى

تمت اجراء العمل

اساس اما ان تكون قابلة للزيادة او النقصان وقد تفرض هذه الرسوم لأول مرة . . مثلاً وكما حصل فرض على التلفزيون رسم اقتناء ٢٠ ديناراً فشعرت بعد ذلك وزارة المواصلات ان هذا المبلغ يحجب بحق المواطنين فعاتت وفرضت بدلا منه ٥ دنانير . بمعنى هي التي تتحسس وهذه القضية تتعلق في تطبيق وكيفية ومصلحة المكلف . فليس بالامكان ان يعاد في كل وقت الى السلطة التشريعية لفرض مثل هذه الرسوم . لذلك اذا كان لا بد من وضع اقتراح فيوضع اقتراح الأخ خالدا .

السيد الرئيس

هذا صحيح وقد وضع اقتراح معالي الحاج خالدا ولم ينل الموافقة

السيد الرئيس

والآن هل هناك اي اعتراض او ملاحظة اخرى على القانون رقم ٢٥٢ ؟

(فلم يبد احد اي اعتراض او ملاحظة على باقي المواد)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من الحكومة وكما عدل الآن ؟

الجميع .. موافقون

وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة وعليه بمجموعه وبالشكل النهائي وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر

الاسباب الموجبة

تمشيا مع نهضة الاردن وتقدمه في مختلف المجالات ، ولما كان البث التلفزيوني قد أصبح من الوسائل الهامة في تحقيق اهداف الاعلام وتوعية المواطنين وتقنينهم وتقديم التسلية المفيدة لهم ، فقد اقتضت الضرورة انشاء محطة تلفزيونية في الاردن ووضع هذا القانون لتنظيم شؤونها .

قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية المؤقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكيانات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

أ - المملكة

ب - حكومة

ج - الوزير

د - مؤسسة

المملكة الاردنية الهاشمية

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وزير الاعلام

مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ٣ - تقوم في المملكة مؤسسة حكومية خاصة ذات شخصية اعتبارية تسمى (مؤسسة تلفزيون المملكة الاردنية الهاشمية) تكون مسؤولة عن انشاء التلفزيون في (المملكة) وادارته وتنميته واستغلاله وصيانته والقيام بجميع الاعمال المتعلقة به وترتبط هذه المؤسسة بالوزير .

المادة ٤ - تنظم جميع الشؤون المتعلقة بموظفي المؤسسة بموجب أنظمة خاصة تصادر بموجب هذا القانون .

المادة ٥ - يكون مركز المؤسسة في عمان ويجوز لها ان تؤسس فروعاً لها ومكاتب في اي مكان من المملكة . كما يجوز لها ان تعين عملاء لها او ممثلين عنها في داخل المملكة وخارجها ، كلما رأت ذلك مناسباً .

المادة ٦ - غايات المؤسسة هي تحقيق اهداف الاعلام في المملكة في توعية المواطن الاردني وتنشيطه وتنمية فكره وذوقه وتقديم التسلية المفيدة له عن طريق وسائل البث التلفزيوني المختلفة .

المادة ٧ - لتحقيق الغايات المذكورة في المادة السادسة من هذا القانون تقوم المؤسسة بما يلي :-

أ - انشاء محطة او اكثر ، حسبها تقتضي الحاجة ، للبث التلفزيوني وتزويدها بجميع الادوات والمعدات اللازمة لكي تؤدي مهمتها على الوجه الانسب .

ب - بث الصورة التلفزيونية والصوت الذين يمكن استقباليهما مجتمعين في جهاز التلفزيون ، وذلك في جميع المناطق التي تقع ضمن حدود المملكة ويمكن البث اليها فنياً .

ج - العمل على صيانة المحطة - او المحطات - بما فيها من الادوات ، والانشاءات ، والمعدات ، وتطويرها وتوسيعها حسب مقتضى الحاجة .

المادة ٨ - يتولى ادارة المؤسسة مدير عام يرتبط بالوزير مباشرة ويكون مسؤولاً امامه عن تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة وعن حسن سير العمل فيها من الناحيتين الادارية والفنية .

المادة ٩ - يكون مصدر تمويل المؤسسة ، الاموال التي ترصدها الحكومة في الميزانية العامة للدولة لحساب المؤسسة لغايات تغطية احتياجاتها السنوية الفنية والادارية ، وتحول الاموال المتسدة لسله الغاية لحساب المؤسسة فور اقرار الميزانية .

المادة ١٠ - يعين مجلس الوزراء ، بتنسيب من الوزير ، المدير العام للمؤسسة ويقترن التعيين بارادة ملكية سامية (ان كان المدير العام موظفاً مصلحاً) .

المادة ١١ - لمجلس الوزراء ، بتنسيب من الوزير ، ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون ، بما في ذلك تعيين الرخص التي تصدر بمقتضاها وتحديد رسومها ، وفرض العقوبات المترتبة على مخالفة احكامها .

المادة ١٢ - لا يعمل باي قانون او نظام سابق آخر يتعلق بالتلفزيون الى المسدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(٦)

السيد الرئيس

والآن ارجو ان باقي الى القانون رقم (٦٦) لسنة ... القانون المعدل لقانون التربية والتعليم .

هذه عند الاصل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند (٦)

<p>البيانات الفنية القانونية على القوانين</p>	<p>المادة ١٨٨ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد.</p>	<p>المادة ١٨٨ المدمول أيضا الآن</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ السيد (٦)</p>	<p>تعمل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة كلمة (المادة) الى عبارة (الشهادة الاعلانية) الواردة فيها .</p>	<p>نفس الفقرة من المادة (٢) : تفني عبارة (الوقعة الاعلانية) الشاهدة التي تحتجها الوزارة في نهاية التعليم الاتراحي</p>
	<p>تعمل المادة (٨) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : - (ست منها ابتدائية وثلاث اعدادادية) .</p>	<p>نفس الفقرة (أ) من المادة (٨) أ - الزامية ومنها سبع سنوات .</p>
	<p>يلغي ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : - المادة (١٠) :</p>	<p>نفس المادة (١٠) : ١- مدة مرحلة الاتراحم تسع سنوات تبدأ في اول العام الدراسي الذي يلحق به تسليم السنة السادسة من عمر الطالب .</p>
	<p>تعمل المادة (١٨) من القانون الاصيل بتعطيل كلمة (الزامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاعدادية العامة) .</p>	<p>لا يقل في المرحلة الثانوية الا من يحمل الشهادة الاتراحية اما للدارس الخاصة التي لم تعد طلابا فليسوا بطلاب . هذا النص فضلي مهلة سنتين من نقاد هذا القانون لتطبيق هذه الفاية .</p>
	<p>تعمل المادة (١٨) من القانون الاصيل بتعطيل كلمة (الزامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاعدادية العامة) .</p>	<p>نفس المادة (١٨)</p>

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ٩/١٢/١٩٦٧ البند (٦)

[illegible]

كتاب في الأصول

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧ البند (٦)

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
تمثل المادة (٣٩) من القانون الاصيل بألفاء مساهم في الفقرة (أ) ١ - رئيس وعدد من الاعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في مبحث من المباحث التي تدرس في المراحل التعليمية المختلفة . ويجب أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .	نفس الفقرة (أ) من المادة (٣٩) : ١ - رئيس وستة أعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في مبحث من المباحث التالية : - الآداب ، العلوم ، الصناعة ، الزراعة ، التربية وعلم النفس . ويجب أن يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
تمثل المادة (٤٥) من القانون الاصيل كما يلي : - ١ - بأضائة عبارة (باللغة العربية) بعد كلمة (مدرسي) الواردة في الفقرة (أ) منها .	نفس الفقرة (أ) من المادة (٤٥) : - ١ - في حالة تقرير كتاب مدرسي بصرف لوائحه مبلغ خمسمائة دينار حدا أعلى وفق نظام خاص ، ويصبح هذا الكتاب من حقوق الوزارة .
ب - بأضائة الفقرة (ج) التالية إليها : - (ج) في حالة تقرير كتاب مدرسي في مبحث اللغة الانجليزية سواء بطريقة المسابقة الحرة أو بطريقة التكليف تقدر اللجنة العليا المكافأة المالية التي يستحقها المؤلف ويصبح هذا الكتاب من حقوق الوزارة .	ج - ليس لها أصل بالقانون الاصيل .
تمثل المادة (٥٥) من القانون الاصيل بتطبع عبارة (الشهادة الانزامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الشهادة الاعادية العامة) .	نفس المادة (٥٥) : - تجري الوزارة امتحانات عاما في نهاية الرحلة الانزامية تمنح الطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى (الشهادة الانزامية) وتكون تنظيم هذا الامتحان وشروط منح الشهادة بموجب تعليمات خاصة تصدرها الوزارة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧ البند (٦) .

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	
المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
تمثل المادة (٥٧) من القانون الاصيل بتطبع كلمة (الانزامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاعادية العامة) فقط .	نفس المادة (٥٧) : - تسمى في رسوم الامتحانات لشهادتي (الانزامية) والدراسة الثانوية العامة) التي تجريها الوزارة يقتضي نظام خاص ، تمنح فيه مقابل الرسوم وطريقة تعيينها وأجور المعلمين في الامتحانات وكيفية دفعها وكل ما يتعلق بذلك .
تمثل المادة (٥٨) من القانون الاصيل باختيار ما يقرب (أ) وأضائة الفقرة (ب) التالية إليها : - ب - قرارات الوزارات المتعلقة باجرامات وتأتج امتحاني (الشهادة الاعادية العامة) (وشهادة الثانوية العامة) لا تخضع للعلم أمام جميع قضايا	ب - ليس لها أصل بالقانون الاصيل .
تمثل المادة (٥٩) من القانون الاصيل باختيار ما يقرب (أ) وأضائة الفقرة (ب) التالية إليها : - ب - تكون الرخصة الممنوحة بموجب الفقرة (أ) مؤقتة أو دائمة وفق الأسس التي تضعها الوزارة .	ب - ليس لها أصل بالقانون الاصيل .
ج - تعتبر الرخص المؤقتة الصادرة من الوزارة قبل تجاوزه هذا التماسون كتابا صادرة بغيره .	نفس الفقرة (ب) من المادة (٩٠) : - ب - تألف لجنة التربية والتعليم العليا في عمان من وكيل وزارة التربية والتعليم ومن يثني صدره رئيسا ومعلمين من مجلس الامانة يتخبرها المجلس المذكور . كما يثق لوزرة التربية والتعليم أن يثني ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة في شؤون العلم بغيره هذه اللجنة .

هذه اصدت الاصل

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) للمؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧/١٩٦٧ البند (٦)

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
يبقى النيران السوارد تحت الفصل الخامس عشر من القانون الاصيل وستعاض عنه بالنيران الثاني (البجعات العلمية) .	يبقى ما جاء في المادة (١٠٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١٠٠ :- تعالج شؤون البجعات العلمية بنظام خاص يقدمه مجلس الوزراء وتولف بحريته لجان البجعات العلمية تسمى احياءها (لجنة بعثات الريية) ورأسها وزير الريية والتعليم وتختص ببجعات جميع الطلاب الذين يوفرون لجان البجعات العلمية الجامعي أو الاختصاصي والفني وبجعات موظفي وزارة الريية والتعليم . وتسمى اللجنة الثانية (لجنة بعثات الموظفين) ورأسها رئيس ديوان الموظفين وتختص ببجعات جميع الموظفين (من غير وزارة الريية والتعليم) وبمستثناء البعثات الطلابيين الذين يترك أمر إقادهم الى المجلس القضائي وموافقة رئيس الوزراء .	تولف لجنة (تسمى اللجنة العامة للبجعات) برئاسة وزير الريية والتعليم وصغوية :- ١ - تمثل عن الجامعة الاردنية بخارده مجلس الجامعة . ٢ - وكل وزارة الريية والتعليم . ٣ - وكل الوزارة الموقمة ٤ - وكل ديوان الموظفين ٥ - الامين العام لمجلس الاعمار . وتتولى امانة سر اللجنة ورئيس قسم البجعات في وزارة الريية والتعليم .
المادة (١٠١) :-	المادة (١٠١) :- تكون مهمة اللجنة المختصة دراسة حاجة وزارة الريية والتعليم أو حاجات الوزارات والديارات والمؤسسات والمؤسسات الى التدريب أو التخصص ووضع خطط شامل لسد تلك الحاجات واتخاذ القرارات المتعلقة بإيجاد جميع البعثين للدراسة أو التدريب خارج المملكة أو في الجامعة الاردنية وفي غيرها من المعاهد الحكومية الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء سر بيان أحكام نظام البجعات العلمية عليها .	المادة ١٠١ :- مهمة اللجنة تقرير إعداد جميع البعثين للدراسة أو للتدريب في الجامعة الاردنية وفي خارج المملكة لمدة تزيد على أربعة أشهر وفق نظام خاص .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) للمؤرخ في ٢١/٩/١٩٦٧/١٩٦٧ البند (٦)

اجراءات اللجنة القانونية مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
يبقى ما جاء في المادة (١٠٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١٠٢ :- لا يجوز إيفاد أي بعوث الا بقرار من اللجنة المختصة . يبقى ما جاء في المادة ١٠٣ مسن القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١٠٣ :- الموظف الموقد لمدة تقل عن أربعة أشهر لا يجوز تعيد مدة إيفاده الا بقرار من اللجنة المختصة، وتضيق في هذه الحالة لاحكام نظام البجعات العلمية اعتبارا من تاريخ إيفاده الاول . تعدل المادة (١٠٤) من القانون الاصيل كما يلي :- ١ - يشطب عبارة (اللجنة العامة للبجعات) الواردة فيها واللائقة فيها عبارة (اللجنة المختصة) . ب - يشطب كلمة (خاص) الواردة في آخرها والاستعاضة فيها بعبارة (البجعات العلمية) . يبقى ما جاء في المادة ١٠٤ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١٠٤ :- لا يجوز السماح لأي بعوث خلال مسلة بعته بتغيير موزع الشخص الذي تفرته اللجنة المختصة الا بموافقة الشخص المختص الذي تفرته اللجنة المختصة الا بموافقة .	يبقى ما جاء في المادة (١٠٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١٠٢ :- لا يجوز إيفاد أي بعوث الا بقرار من اللجنة المختصة . يبقى ما جاء في المادة ١٠٣ مسن القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١٠٣ :- الموظف الموقد لمدة تقل عن أربعة أشهر لا يجوز تعيد مدة إيفاده الا بقرار من اللجنة المختصة، وتضيق في هذه الحالة لاحكام نظام البجعات العلمية اعتبارا من تاريخ إيفاده الاول . تعدل المادة (١٠٤) من القانون الاصيل كما يلي :- ١ - يشطب عبارة (اللجنة العامة للبجعات) الواردة فيها واللائقة فيها عبارة (اللجنة المختصة) . ب - يشطب كلمة (خاص) الواردة في آخرها والاستعاضة فيها بعبارة (البجعات العلمية) . يبقى ما جاء في المادة ١٠٤ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- المادة ١٠٤ :- لا يجوز السماح لأي بعوث خلال مسلة بعته بتغيير موزع الشخص الذي تفرته اللجنة المختصة الا بموافقة الشخص المختص الذي تفرته اللجنة المختصة الا بموافقة .	نفس المواد ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ من القانون الاصيل :- المادة ١٠٢ :- لا يجوز إيفاد أي بعوث لمدة تزيد على أربعة أشهر مهما يكن مصدر تمويل بعثته ، الا بقرار من اللجنة العامة للبجعات . المادة ١٠٣ :- الموظف الموقد لمدة أربعة أشهر أو أقل لا يجوز تعيد مدة إيفاده الا بقرار من اللجنة العامة للبجعات . المادة ١٠٤ :- يشطب في الوزارة قسم يسمى (قسم البجعات) بمهمة تسبق طلبات للرشح للبجعات ومعرضها على (اللجنة العامة للبجعات) وتنظيم شؤون البعثين الذين يقرر اللجنة إيفادهم وتابعة سير دراستهم وتأمينهم بالترافيقهم خلال الدراسة وبعد عودتهم ويتم كل ذلك وفق نظام خاص . نفس المادة (١٠٤) من القانون الاصيل :- المادة ١٠٤ :- لا يجوز السماح لأي بعوث خلال مسلة بعته بتغيير موزع الشخص الذي تفرته له اللجنة العامة للبجعات الا بموافقة اللجنة .

مهمكم بتمه ١٠٢٠٥

السيد المقرر : (متابعاً)

واللجنة وافقت على هذا القانون كما ورد من الحكومة .

السيد الرئيس :

هل هناك من اعتراض او ملاحظة ؟

(لم يبد احد اية ملاحظة او اعتراض)

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة ومجموعه وبالشكل الذي ورد فيه من الحكومة وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٦
المعدل لقانون التربية والتعليم

١ - لقد تكشف لوزارة التربية والتعليم من خلال التطبيق العملي لقانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ بعض الثغرات الفنية فيه وكذلك بعض الثغرات القانونية الامر الذي استلزم اصدار هذا القانون المعدل سدا لتلك الثغرات وحما للامتكالات القانونية التي يحتمل ان تؤدي الى الطعن في بعض الاجراءات والقرارات الادارية .

٢ - لما كانت النية قد اتجهت في الآونة الاخيرة الى فصل بعثات موظفي الدولة (من غير وزارة التربية والتعليم) وجعل النظر فيها من اختصاص لجنة خاصة وقصر بعثات موظفي التربية والطلاب على لجنة اخرى هي (لجنة بعثات التربية) استلزم ذلك تعديل نصوص بعض المواد الواردة في الفصل الخامس عشر من قانون التربية والتعليم ولا سيما المادة (١٠٠) التي كانت تنص على وجود لجنة واحدة للبعثات العلمية هي اللجنة العامة وذلك تمهيدا لتعديل نظام البعثات العلمية رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ على هذا الاساس تحقيقا للمصلحة العامة وحفظا لحقوق خزانة الدولة .

قانون مؤقت رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات ، كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة كلمة (العامة) الى عبارة (الشهادة الاعدادية) الواردة فيها :

المادة ٣ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :

(ست منها ابتدائية وثلاث اعدادية)

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٠ -

يقبل الطالب في السنة الاولى من المرحلة (الالزامية) اذا اتم السنة السادسة من عمره في اول العام الدراسي ضمن حدود الامكانيات .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصيل بشطب كلمة (الالزامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاعدادية العامة) .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢١) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرتين التاليتين اليها :-

ب - تحدد الوزارة انواع الاجازة المنصوص عليها في الفقرة (أ) بموجب نظام .

ج - تعتبر اجازات التعليم الصادرة عن الوزارة قبل نفاذ هذا القانون كأنها صادرة بمقتضاه .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٨) من القانون الاصيل كما يلي :-

أ - باضافة لفظة (الخ) بعد كلمة (المهندسة) الواردة في الفقرة (ج) منها .

ب - بالغاء ما جاء في الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ح - ثلاثة اعضاء من ذوي الخبرة والرأي المهتمين بامور التربية والتعليم ينسبهم الوزير بصفتهم الشخصية من خارج الوزارة .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (٣٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٣٣ -

يتكون النصاب القانوني للجنة العليا من ستة اعضاء وتصدر قراراتها بالايجاب او باكثرية الاعضاء الحاضرين ، وعلى الوزير ان يرفع قرارات اللجنة العليا التي تتعلق بالسياسة العامة للمناهج والكتب المدرسية الى مجلس الوزراء للنظر فيها :

تمت عند العمل

المادة ٩ - تعدل المادة (٣٦) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

أ - رئيس وعدد من الاعضاء يكون كل واحد منهم دون غيره متخصصا في مبحث من المباحث التي تدرس في المراحل التعليمية المختلفة . ويجب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية ومن ذوي الخبرة في التدريس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ١٠ - تعدل المادة (٤٥) من القانون الاصيلي كما يلي : -

أ - باضافة عبارة (باللغة العربية) بعد كلمة (مدرسي) الواردة في الفقرة (أ) منها .

ب - باضافة الفقرة (ج) التالية اليها : -

(ج) في حالة تقرير كتاب مدرسي في مبحث اللغة الانجليزية سواء بطريقة المسابقة الحرة او بطريقة التكليف تقلد اللجنة العليا المكافأة المالية التي يستحقها المؤلف ويصبح هذا الكتاب من حقوق الوزارة .

المادة ١١ - تعدل المادة (٥٥) من القانون الاصيلي بشطب عبارة (الشهادة الازامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الشهادة الاعدادية العامة) :

المادة ١٢ - تعدل المادة (٥٧) من القانون الاصيلي بشطب كلمة (الازامية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (الاعدادية العامة) .

المادة ١٣ - تعدل المادة (٥٨) من القانون الاصيلي باعتبار ما جاء بها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها : -
ب - قرارات الوزارة المتعلقة باجراءات ونتائج امتحاني (الشهادة الاعدادية العامة) و (شهادة الدراسة الثانوية العامة) لاتخضع للعلن امام اي مرجع قضائي .

المادة ١٤ - تعدل المادة (٥٩) من القانون الاصيلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واضافة الفقرتين التاليتين اليها : -

ب - تكون الرخصة الممنوحة بموجب الفقرة (أ) مؤقتة او دائمة وفق الاسس التي تضعها الوزارة .
ج - تعتبر الرخص المؤقتة الصادرة عن الوزارة قبل نفاذ هذا القانون كأنها صادرة بمقتضاء .

المادة ١٥ - تعدل المادة (٩٠) من القانون الاصيلي بشطب عبارة (وكيل وزارة التربية والتعليم) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المحافظ) .

المادة ١٦ - يلغى العنوان الوارد تحت الفصل الخامس عشر من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالعنوان التالي :
(البعثات العلمية) .

المادة ١٧ - يلغى ما جاء في المادة (١٠٠) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٠٠ :

تعالج شؤون البعثات العلمية بنظام خاص يضعه مجلس الوزراء وتؤلف بموجبه لجنتان للبعثات العلمية تسمى احدهما (لجنة بعثات التربية) ويرأسها وزير التربية والتعليم وتختص ببعثات جميع الطلاب الذين يوفدون لغايات التعليم الجامعي او الاختصاصي والمهني وبعثات موظفي وزارة التربية والتعليم . وتسمى اللجنة الثانية (لجنة بعثات الموظفين) ويرأسها رئيس ديوان الموظفين وتختص ببعثات جميع الموظفين (من غير وزارة التربية والتعليم) وباستثناء القضاة النظاميين الذين يترك امر ايفادهم الى المجلس القضائي وموافقة رئيس الوزراء .

المادة ١٨ - يلغى ما جاء في المادة (١٠١) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٠١ :

تكون مهمة اللجنة المختصة دراسة حاجة وزارة التربية والتعليم او حاجات الوزارات والادارات والمؤسسات والهيئات الى التدريب او التخصص ووضع مخطط شامل لسد تلك الحاجات واتخاذ القرارات المتعلقة بايسفاد جميع المبعوثين للدراسة او التدريب خارج المملكة وفي الجامعة الاردنية وفي غيرها من المعاهد الحكومية الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام نظام البعثات العلمية عليها .

المادة ١٩ - يلغى ما جاء في المادة ١٠٢ من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٠٢ :

لايجوز ايفاد اي مبعوث الا بقرار من اللجنة المختصة .

المادة ٢٠ - يلغى ما جاء في المادة (١٠٣) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٠٣ :

الموظف الموفد لمدة تقل عن اربعة اشهر لايجوز تمديد مدة ايفاده الا بقرار من اللجنة المختصة ، ويخضع في هذه الحالة لاحكام نظام البعثات العلمية اعتبارا من تاريخ ايفاده الاول .

المادة ٢١ - تعدل المادة (١٠٤) من القانون الاصيلي كما يلي : -

أ - بشطب عبارة (اللجنة العامة للبعثات) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (اللجنة المختصة) ;
ب - بشطب كلمة (خاص) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة (البعثات العلمية) .

المادة ٢٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٠٩) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٠٩ :

لايجوز السماح لاي مبعوث خلال مدة بعثته بتغيير موضوع التخصص الذي قرره اللجنة المختصة الا بموافقتها .

مجلس النواب

السيد الرئيس

والآن أرجو أن تنتقل إلى الفقرة السابعة من القرار وهي
القانون المؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦ الممثل قانون البلديات

السيد الرئيس

السجدة يقرأها وافقت عليه كما ورد من الحكومة والتعديل كما يلي :

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٦ الممثل قانون البلديات

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند (٧)	تعديل المادة (٤١) من القانون الاصل بالاضافة للبند الثاني الى الفقرة (أ) : - ٣٩ - مراقبة الاراضي الكثرية من الماشيات وأسطحها وأرجائها وتكليف أصحابها بتنظيفها أو تجميعها وإقامة الاسوار حولها والقيام بذلك على نفقتهم اذا تخلفوا عن ذلك . وتكون النفقات التي يحددها رئيس البلدية بالنسبة للنفقات غير خاصة للطعن .	ليس لها أصل بالقانون الاصيل

السيد العظيم نائب معان

أرى شطب كلمة (غير) الواردة في المادة (٢) من هذا القانون بحيث تكون المادة :
(... وتكون الشهادة التي يصدرها رئيس البلدية بالنسبة للنفقات خاضعة للطعن)

السيد الحاج حسن نائب عمنان

الواقع يجب ان لا تكون خاضعة للطعن لان مثل تلك الامور... تعرفوا شوارع الامانة بهذا البلد وفي باقي البلديات ، فاذا ما ارادت البلديات بناء سور او كلها ارادت البلديات تنظيم شيء تذهب الى المحكمة لا تستطيع ان تعمل البلديات لذلك اقترح بقاء المادة كما وردت .

وزير الاشغال العامة السيد بشاره غصيب

انا رغم اني عضو في الحكومة ولا يجوز لي الكلام بهذه الناحية ، الا ان هذا القانون صدر بزم من حكومة سابقة ولي حق كمناسب ان اعترض على هذه الكلمة ، وانا اقر السيد يوسف العظيم بان تكون خاضعة للطعن .

السيد العظيم نائب معان

توضيحا لكلمتي ، اما ان تكون خاضعة للطعن او بناء على رأي لجنة مختصة .

السيد العودة الله نائب مادبا

هل معالي بشاره بك يتكلم كنائب او كوزير

السيد غصيب نائب السلط

انا اتكلم كنائب .

السيد العودة الله نائب مادبا

اذن نحن نعارض تغيير هذه المادة :

السيد فوزي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

عطوفة الرئيس

الواقع ان الموضوع بالنسبة الى التجربة والشكل المجرد يستدعي بقاء المادة كما وردت. والسبب فيها بالنسبة للاموال والاشياء الصغيرة... ان منع وضع صندوق او بناء سور ورفع براميل زيت مثل هذه الاشياء الصغيرة اذا كل حالة مثل هذه الحالات تتطلب لجنة وقرارها تابع وقابل للطعن معناه الامانة لا يمكنها عمل شيء ولا اية بلدية في المملكة .

السيد الرئيس

من يوافق على اقتراح السيد العظيم ؟

(لم يوافق المجلس عليه)

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون كما ورد من الحكومة ؟

الجميع... موافقون

(وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة وكما وافق المجلس عليه مادة مادة وبمجموعه وكما سيرسل الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبه

وضع هذا التعديل لتمكين البلديات من وضع النظمه تكلف فيها اصحاب الانشاءات الواقعة داخل مناطقها وتجميعها وتنظيفها والقيام بذلك على نفقتهم في حالة تخلفهم عن ذلك اسوة بالقانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ الذي وضع للمنطقة التي تقع خارج مناطق البلديات .

هكذا اجبه الاصل

قانون مؤقت رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦ قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤١) من القانون الاصيل باضافة البند التالي الى الفقرة (أ) منها بعد البند (٣٨) مباشرة ويرقم البند (٣٩) الحالي برقم (٤٠) :-

(٣٩) - مراقبة الاراضي المكشوفة والانشاءات واسطحها وواجهاتها وتكليف اصحابها بتنظيفها او تجميلها واقامة الاسوار حولها والقيام بمللك على نفقتهم اذا تخلفوا عن ذلك . وتكون الشهادة التي يصدرها رئيس البلدية بالنسبة لمقدار النفقات غير خاضعة للطعن .

- ٨ -

السيد الرئيس

ثاني الآن للقانون رقم (٧١) القانون المعدل لقانون التبغ .

السيد المقرر

وافقت اللجنة على هذا القانون كما ورد من الحكومة والتعديل كما يلي :

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التبغ

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند (٨)

مادة ١ - تعديل ارقام الفقرات (١ و ٢ و ٣) من المادة الرابعة بحيث تصبح (أ ، ب ، ج) وتضاف اليها الفقرات التالية :-	مادة ٢ - تعديل المرسوم رقم ١٠ و ٣٠ من المادة (٤)
د - مع مراعاة نصوص الفقرة (هـ) من هذه المادة لا يسمح لشركات صنع التبغ والسجائر بزراعة التبغ حليها مباشرة او بواسطة آخرين ويدخل في ذلك اي ارتباط للشركة مع اي شخص اذا كان من شأنها التحكم في الحركة بالخصوص والاداء بأي جزء منه والسلطة ان تسحب الرخصة الصادرة لاي شخص اذا اقتضت بانه يزرع بصورة مخالفة لهذه الفقرة ، وان ترفض تجديد ميثاقها ، وبما يقابل على هذه المخالفة بالاضافة الى ذلك بالمقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .	١ - على كل من يرغب في زرع التبغ ان يقدم قبل الزرع طلبا عن الترخيص المدين الى مأمور الكورس في المنطقة التي سيزرع فيها تبغ في مساحة الارض التي يتوزعها المكان الذي سيزرع فيه التبغ بعد قتله من المكان المزروع فيه وذلك للحصول على تصريح من منطقة الكورس ويجوز لسلطة الكورس ان ترفض اعطاء التصريح دون ان تكون مكلفة ببيان سبب الرفض .
هـ - يجند وزير الاقتصاد الوطني كل سنة المساحات التي تسمح للسلطة بزراعتها بعد الاستئناس برأي شركات صنع السجائر ومقاييل تعهد من الشركات بشراء كافة محصول هذه المساحات من التبغ وتبلغ قسره الى السلطة لاحصاء الاراضي الاودية . وله ان يبين الشروط التي يسمح للشركات بموجبها ان ترفض اي مبلغ للمزارعين ويقب على كل مخالفة لهذه الشروط بالمقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .	٢ - لسلطة الكورس ان تمنح اي ذراع تصريحها لزراع التبغ في مستنبت او مثل مع مراعاة الاحكام القروية .
و - يستثنى من احكام الفقرة (هـ) من هذه المادة عمليات التغليف المرحية التي تنفذ عليها بتعدد خطية بين الشركات والمزارعين كل نشاط هذا القانون والتي يتم تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الوطني خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويشرف وزير الاقتصاد الوطني على تنفيذها بموجب تعليمات يصدرها استنادا الى هذا القانون بالتشاور مع وزير الزراعة .	٣ - كل تبغ وزرع دون الحصول على تصريح خاص يزرعه يعتبر مهربا ويعلق بالاربع بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بغرامة لا تزيد على خمسين دينار مع مصادرة التبغ .
	يجوز لوزير التجارة بعد ان يثبت من وجود مخالفة ان يأمر بتلافيف التبغ المزروع دون انتظار نتيجة الاجراءات القضائية وان يترجم المزارع بتهافتات الاختلاف اذا لم يتم هو بتلافيه خلال مدة اسبوع واحد من تاريخ تبليغه او تبليغ عن اقامته طلبا جنائيا بذلك .

محصول التبغ

المادة كـ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كـ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد
<p>ز - يسمح لشركات صناعة السجائر إقامة مشاتل لزراعة التبغ وذلك لتنمية إنتاج التبغ وإجراء الأبحاث العلمية عليها لتحسين الاصناف ونجح تلك الاعمال إلى المزارعين وذلك حسب الشروط والترتيبات التي تصدر بقرار مشترك من وزيرى الزراعة والاقتصاد الوطنى .</p> <p>ح - كل تبغ وحده في حوزة المزارع في غير المكان المصرح به في طلب تصريح الزراعة المنجز لها في الفترة (أ) من المادة الرابعة من القانون الاصلى يجوز موارها ويقاب عليه بالمقويات التسموص عليها في المادة (٣٢) من القانون الاصلى :</p> <p>تعديل المادة (٤) من القانون الاصلى باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (أ) واطافة ترقيم الفقرات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) منها بحيث تصبح (ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح) .</p> <p>أ - يحظر على وزارة المالية / الجمارك ، الاقتصاد الوطنى ، الزراعة ووطنى ووزاراتهم وكذلك موطنى مؤسسة الاقراض الزراعى والاتحاد التعاونى المكونى زراعة التبغ .</p> <p>تعطل المادة (١٠) من القانون الاصلى باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطافة الفقرات التالية اليها :-</p> <p>ب - يوقف مجلس الوزراء لجنة فنية من مجلسين من وزارات المالية / الجمارك والاقتصاد الوطنى والزراعة ومن مؤسسة الاقراض الزراعى والاتحاد التعاونى المكونى بالاضافة الى مندوب عن شركات السجائر ومندوب عن المزارعين يتسبب تعيينها الى مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطنى . يكون النصاب قانونياً بحدود خمسة أعضاء من المندوبين المكونين للجنة قرارها بالاجماع أو بالأكثرية المطلقة للاقتضاء المأخضين على أن لا يقل عدد الاعضاء الذين يرشقون على القرار عن أربعة .</p>	<p>١ - ليس على أصل القانون الاصلى</p>

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧ البند (٨)

المادة كـ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كـ كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد
<p>ز - يسمح لشركات صناعة السجائر إقامة مشاتل لزراعة التبغ وذلك لتنمية إنتاج التبغ وإجراء الأبحاث العلمية عليها لتحسين الاصناف ونجح تلك الاعمال إلى المزارعين وذلك حسب الشروط والترتيبات التي تصدر بقرار مشترك من وزيرى الزراعة والاقتصاد الوطنى .</p> <p>ح - كل تبغ وحده في حوزة المزارع في غير المكان المصرح به في طلب تصريح الزراعة المنجز لها في الفترة (أ) من المادة الرابعة من القانون الاصلى يجوز موارها ويقاب عليه بالمقويات التسموص عليها في المادة (٣٢) من القانون الاصلى :</p> <p>تعديل المادة (٤) من القانون الاصلى باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (أ) واطافة ترقيم الفقرات (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) منها بحيث تصبح (ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز ، ح) .</p> <p>أ - يحظر على وزارة المالية / الجمارك ، الاقتصاد الوطنى ، الزراعة ووطنى ووزاراتهم وكذلك موطنى مؤسسة الاقراض الزراعى والاتحاد التعاونى المكونى زراعة التبغ .</p> <p>تعطل المادة (١٠) من القانون الاصلى باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطافة الفقرات التالية اليها :-</p> <p>ب - يوقف مجلس الوزراء لجنة فنية من مجلسين من وزارات المالية / الجمارك والاقتصاد الوطنى والزراعة ومن مؤسسة الاقراض الزراعى والاتحاد التعاونى المكونى بالاضافة الى مندوب عن شركات السجائر ومندوب عن المزارعين يتسبب تعيينها الى مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطنى . يكون النصاب قانونياً بحدود خمسة أعضاء من المندوبين المكونين للجنة قرارها بالاجماع أو بالأكثرية المطلقة للاقتضاء المأخضين على أن لا يقل عدد الاعضاء الذين يرشقون على القرار عن أربعة .</p>	<p>١ - ليس على أصل القانون الاصلى</p>

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧ البند (٨)

مجلس النواب

أسماء الأعضاء الذين سجلوا الحضور	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند (٨)	<p>تعدل المادة (٢٢) من القانون الأصلي بإضافة ما يلي إلى الفقرة (٤) منها : -</p> <p>« وللسلطة أن تتطلع على جميع قيود وثائق الترخيص المتعلقة بملاقاتها مع المزارعين تنفيذاً لأحكام هذا القانون . »</p>	<p>نص الفقرة (٤) من المادة (٢٢) : -</p> <p>« يجب على صاحب العمل أن يسجل في سجل ينظم حسب التوزيع الفرر ويحفظ في العمل ما يتطلبه سلطة المكون من تفاصيل والسلطة أن تتطلع على هذا السجل في أي وقت ترى لزمه ولا يجوز لأصاحب العمل أن يعطل أي قسم من السجل أو يحويه أو أن يغير أي قيد فيه إلا إذا كان ذلك بمثابة تصحيح خطأ وبعد أخذ موافقة السلطة . »</p>
	<p>تعدل المادة (٤٠) من القانون الأصلي بإضافة جملته (أو يعطى بها) إلى نهاية البند (أ) من الفقرة (١) منها .</p>	<p>نص البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٤٠) : -</p> <p>« ١ - أنظمة بلي أو يضيف أو يمسح بموجبها الرسوم البيئية في اللجنة الثالثة من هذا القانون . »</p>

السيد الحاج حسن نائب عمان :	السيد الرئيس :
<p>في المادة (٤) فقرة (٨) النص التالي :</p> <p>(٨) - يحدد وزير الاقتصاد الوطني كل سنة المساحات التي تسمح للسلطة بزراعتها ... الخ)</p> <p>الواقع فيه بموجب القانون باللدات الفقرة (ب) من المادة (٤) تقول :</p> <p>يؤلف مجلس الوزراء لجنة فنية من ممثلين عن الوزارات المختصة ... الخ .</p> <p>فاقتراح أن تعدل الفقرة بالشكل التالي :</p> <p>٨ - يحدد وزير الاقتصاد بناءً على تنسيب اللجنة الفنية .</p> <p>اصوات ، موافقة ... الخ .</p>	<p>السيد الرئيس :</p> <p>هل يوافق المجلس على اقتراح السيد الحاج حسن ؟</p> <p>الجميع : موافقون .</p> <p>السيد الرئيس :</p> <p>أذن سيصبح بدء الفقرة كما يلي :</p> <p>(٨) - يحدد وزير الاقتصاد بناءً على تنسيب اللجنة الفنية كل سنة المساحات ... الخ) .</p> <p>السيد الحاج حسن نائب عمان :</p> <p>ملاحظة أخرى على الفقرة أ المضافة على المادة (٤) تقول : -</p> <p>« أ - يحظر على وزارة المالية / الجمارك ، الاقتصاد الوطني ، الزراعة ، وموظفي وزاراتهم وكذلك موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي زراعة التبغ . »</p> <p>أي واقتراح على مجلسكم الكريم ان يجري هذا الحظر أيضاً على كل من ليس له خبره بزراعة الدخان او من لا يمتلك ارضاً صالحة لزراعة الدخان للأسباب التالية :</p> <p>هناك رخص معطاة لافراد لزراعة الدخان . ليس لديهم خبرة ولا ارض يزرعوها دخان ويؤجروا الرخصة مقابل مبالغ لأصحاب الأرض او اصحاب الخبرة بالدخان .</p> <p>فأرى وكلكم يعرف ذلك ، لذلك وتقديراً لكل ذلك الاستغلال التفويدي ارى ان تعدل المادة بإضافة الفقرة التالية :</p>
<p>السيد البطاينة نائب أريد :</p> <p>عطوفة الرئيس</p> <p>تتعلق هذه النقطة بالذات في سياسة الدولة وخطة عمل الحكومة في تحديد مساحات الأراضي التي تزرع بالتبغ ، فلا يجوز بأي حال من الأحوال ان يفرد وزير الاقتصاد بالذات في تحديد المساحات التي تزرع بالتبغ ، وهذه ظاهرة اعتقد ان فيها من الخطورة ما فيها لانها تدخل في سياسة الحكومة وخطة عملها في تحديد مساحات يمكن زراعة التبغ فيها .</p> <p>واعتقد انه من الافضل ان يستبدل وزير الاقتصاد بمجلس الوزراء .</p> <p>(اصوات : موافقة)</p> <p>السيد المفلح نائب عمان :</p> <p>نحن نسي يومياً للقضاء على المركزية ... ونأني بعد ذلك ننقل الى مجلس الوزراء ليسمح لنا بزرع شيء، على هذا الاساس لجنة فنية بتنسيب الوزير اصح :</p>	

هكذا جاء الأصل

(كما يشمل الحظر الاشخاص الذين ليس لديهم ارض صالحة لزراعة التبغ او خبرة كالمية تقررها اللجنة الفنية) .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على اقتراح معالي خالده بك ؟
الجميع : موافقون .

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات :
ارجو ان سمحتم العودة الى الفقرة (هـ) من المادة (٤) .

انا اعتقد ان زراعة التبغ في البلد سياسة دولة ، خطة حكومة ، لذلك اعتقد ان هذه الصلاحية يجب ان تعطى الى مجلس الوزراء وليس الى وزير الاقتصاد لأن الموضوع مهم جداً فجلس الوزراء يجب عليه هو ان يجلد مساحات زراعة التبغ .

السيد المقرر :

وزير الاقتصاد انما هو عضو في الوزارة ويتحمل المسؤولية التي قال عنها الاخ رزق بك ، فلما نقول لجنة فنية : مجلس الوزراء اصلاً لا يضم فنيين ... لا نقول بناء على تنصيب لجنة فنية المفروض انما تدرس جميع النواحي فبرأيي .

السيد الرئيس :

اي مادة هذه ؟

السيد المقرر :

هذه المادة الثانية :

السيد الرئيس :

هذه المادة مررنا عليها والتي :

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات :
... جرت العادة في المسائل المهمة ان نعود الى مواد هامة ..

السيد الرئيس :

... نقطة نظام ... ولا يجوز ...

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات :
عطوفة الرئيس

هذا موضوع هام ... وقد بحث في الفترة القصيرة التي غادرت بها القاعة الآن . انا آسف .

السيد البطانية نائب اريد

عطوفة الرئيس

ارجو ان اوضح هذه النقطة بالذات ...

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات

عطوفة الرئيس

اذا كان المجلس الكريم لا يريد ان يعود للمادة الثانية ارجو تأجيل القانون ليستوفي الدراسة اذ ان هذا القانون خطر جداً ويؤثر على المواطن ...

السيد البطانية نائب اريد

المجلس هو الذي اقر القانون والذي يقدر هو الذي يستطيع ان يعسود عن قراره فهو صاحب الصلاحية . فالآن معالي الاخ عاكف بك اورد نقطة لها علاقة الى حد بعيد جداً في مصلحة البلد العامة ، هذه النقطة بالذات ارى انها جذيرة بمتابعة واهتمام هذا المجلس بقسدين ما هي جذيرة بمتابعة واهتمام الحكومة بالذات ، هذا الموضوع له خطورته . وايضا البعده المدي جداً ...

السيد الرئيس

... اسمحلي انا سأخذ رأي المجلس ان كان يود العودة الى المادة التي تشير اليها ...

اصوات : موافقين

السيد البطانية نائب اريد

اقتراحي : بدل وزير الاقتصاد مجلس الوزراء

السيد المقرر

اذن اصبح بداية الفقرة هكذا :

« هـ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنصيب اللجنة الفنية كل سنة المساحات ... الخ »

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على الصيغة كما تلاها السيد المقرر ؟

الجميع : موافقون .

الاستاذ جيمو نائب عمان :

ارجو ان نعود الى الفقرة (أ) من المادة (٤) لم نكمل البحث فيها فارى ان يوضع القيد الذي اقترحه معالي الزميل خالد الحاج حسن حتى لا يبقى هناك مجال لبيع الرخص لمن لا يملك ارضاً وليس لديهم استعداد لزراعة التبغ .

السيد الرئيس :

يا استاذ ووفق على اقتراح معالي خالد بك على الفقرة (أ) من المادة (٤) اذا اضفنا كما يشمل الحظر الاشخاص ... الخ .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لي ملاحظة اخرى على المادة (٤) من نفس القانون وفي الفقرة (ب) منها نقول :

« ب - يؤلف مجلس الوزراء لجنة فنية من ممثلين عن وزارات المالية / الجمارك والاقتصاد الوطني والزراعة وعن مؤسسة الافراض الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي بالاضافة الى مندوب عن شركات السجائر ومندوب عن المزارعين ينوب تعيينها الى مجلس الوزراء وزير الاقتصاد الوطني »

الواقع فيها يتعلق بممثلين المزارعين يجب ان يكون بتنصيب وزير الزراعة وليس بتنصيب من وزير الاقتصاد .

السيد المفلح نائب السلط :

يا معالي المقرر .. يا حضرة المقرر زراعة التبغ تتعلق بوزير الاقتصاد لم يكن لوزير الزراعة علاقة بالامر ...

السيد المقرر :

... لم يبحث الموضوع بعد ارجو ان تناقش المقترح ...

السيد الحاج حسن نائب عمان :

... وزير الاقتصاد .. هنا يمثل المزارعين والمسؤول عن الزراعة هو وزير الزراعة وليس وزير الاقتصاد مدراء الزراعة في الأولوية هم الذين يعرفون المناطق الزراعية واثبات ذلك هناك ممثل عن وزارة الزراعة في اللجنة الفنية فالحق يجب ان يكون في الاختيار لوزير الزراعة وليس لوزير الاقتصاد .

السيد المقرر :

ارجو ان اوضح اقتراح معالي الاخ خالد وهو ان يكون النص كما يلي :

هكذا من الأصل

« . . مندوب عن شركات السجائر ينسبه وزير الاقتصاد الوطني ومندوب عن المزارعين ينسبه وزير الزراعة وينسب تعيين هذه اللجنة الى مجلس الوزراء وزير الاقتصاد الوطني » .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

الجميع : موافقون .

السيد العوده الله نائب مادبا

يا سادى بك ، المعروف عندنا ان شركات الدخان الموجودة في البلديات متحركة في مصير المزارعين وتشدد عليهم وتسيرهم بالطريق التي هي تراها مقابل انها تسلفهم بعض المال وتستغل كل متوجهم .

الاسباب الموجبة

للقانون المعدل لقانون التبغ

المادة الثانية منه

وضعت لحماية المزارعين من تحكم الشركات بهم عن طريق القروض .

المادة الثالثة منه

وضعت هذه المادة للحيلولة دون التصرف بالمحصول بصورة مخالفة للقانون بعد ان ثبت ذلك .

المادة الرابعة منه

وضعت لايحاد لجنة فنية تتولى تحديد المساحات المسموح بزراعتها وتصنيف التبغ الى درجات بالنسبة للاسعار التي تحدد لكل صنف حياية للمزارعين ايضا وكذلك للنظر في الزراعات التي تقع بين المزارعين والشركات عند بيعهم المحصول اليها .

المادة الخامسة منه

وضعت لاعطاء الحق للجوارك للاطلاع على قيود الشركة المتعلقة بعلاقتها مع المزارعين .

المادة السادسة منه

وضعت لاعطاء مجلس الوزراء صلاحيات الاعفاء من رسوم المكوس عند الضرورة .

فالحقيقة يجب ان يكون للدولة اشراف على هذه الناحية ، وانا على استعداد للاثبات بان ثلثي مزارعي الدخان يزرعوا على حساب شركات الدخان ...

السيد المقرر

ما حد معارض فيما تقول .

السيد الرئيس

هل هناك اية ملاحظة اخرى ؟

(لم يبد احد اية معارضة)

السيد الرئيس

القانون بمجموعه بالرأي ؟

الجميع : موافقون .

وهذا هو نص القانون بالشكل النهائي كما عدله المجلس وكما وافق المجلس عليه مادة مادة ومجموعه وبالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان الموقر .

قانون مؤقت رقم (٧١) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون التبغ



المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل ارقام الفقرات (٣،٢،١) من المادة الرابعة بحيث تصيح (أ ، ب ، ج) وتضاف اليها الفقرات التالية :

د - مع مراعاة نصوص الفقرة (هـ) من هذه المادة لا يسمح لشركات صنع التبغ والسجائر بزراعة التبغ لحسابها باسمها مباشرة او بواسطة آخرين ويدخل في ذلك اي ارتباط لشركة مع اي شخص اذا كان من شأنها ان تتحكم الشركة بالمحصول او باي جزء منه والسلطة ان تسحب الرخصة الصادرة لأي شخص اذا اقتنعت بأنه يزرع بصورة مخالفة لهذه الفقرة ، وان ترفض تجديدهما نهائيا ، ويعاقب على هذه المخالفة بالاضافة الى ذلك بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

هـ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة الفنية كل سنة المساحات التي تسمح للسلطة بزراعتها بعد الاستئناس برأي شركات صنع السجائر ومقابل تعهد من الشركات بشراء كافة محصول هذه المساحات من التبغ ويبلغ قراره الى السلطة لاصدار الرخص اللازمة . وله ان يمين الشروط التي يسمح للشركات بموجبها ان تقرض اي مبلغ للمزارعين ويعاقب على كل مخالفة لهذه الشروط بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

و - يستثنى من احكام الفقرة (هـ) من هذه المادة عمليات التسايف الموسمية المتفق عليها بعقود خطية بين الشركات والمزارعين قبل نفاذ هذا القانون والتي يتم تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الوطني خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويشرف وزير الاقتصاد الوطني على تنفيذها ، بموجب تعليمات يصدرها استنادا الى هذا القانون بالتشاور مع وزير الزراعة .

مكتبة العدل

ز - يسمح لشركات صناعة السجائر اقامة مشاتل لزراعة التبغ وذلك لتنمية اشتال التبغ واجراء الابحاث العلمية عليها لتحسين الاصناف وبيع تلك الاشغال الى المزارعين وذلك حسب الشروط والترتيبات التي تصدر بقرار مشترك من وزيرى الزراعة والاقتصاد الوطنى .

ح - كل تبغ وجد في حوزة المزارع في غير المكان المصرح به في طلب تصريح الزراعة المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون الاصلى يعتبر مهربا ويعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٢) من القانون الاصلى .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلى باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (أ) واعادة ترقيم الفقرات (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز) منها بحيث تصبح (ب، ج، د، هـ، و، ز، ح) .

أ - ١ - يحظر على وزارة المالية / الجمارك ، الاقتصاد الوطنى ، الزراعة وموظفى وزارتهم وكذلك موظفى مؤسسة الاقراض الزراعى والاتحاد التعاونى المركزى زراعة التبغ .

٢ - كما يشمل الحظر الأشخاص الذين ليس لديهم اراض صالحة لزراعة التبغ أو خبرة كافية تقرها اللجنة الفنية .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٠) من القانون الاصلى باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطراف الفقرات التالية اليها :

ب - يؤلف مجلس الوزراء لجنة فنية من ممثلين عن وزارات المالية / الجمارك والاقتصاد الوطنى والزراعة وعن مؤسسة الاقراض الزراعى والاتحاد التعاونى المركزى بالاضافة الى مندوب عن شركات السجائر ينسب وزير الاقتصاد الوطنى ومندوب عن المزارعين ينسب وزير الزراعة وينسب تعيين هذه اللجنة الى مجلس الوزراء وزير الاقتصاد الوطنى .

يكون النصاب قانونيا بحضور خمسة أعضاء من اللجنة وتصدر اللجنة قراراتها بالاجماع او بالاكثورية المطلقة للاعضاء الحاضرين على ان لا يقل عدد الاعضاء الذين يوافقون على القرار عن أربعة .

يرأس اللجنة العضو الأعلى درجة من بين ممثلى الوزارات ويكون مقرها في وزارة المالية / الجمارك .

ج - تختص اللجنة الفنية بما يلي :

١ - التنسيب الى وزير الاقتصاد الوطنى بتحديد المساحات التي تلزم لزراعتها تبعا لاسواق المحلى على اساس حاجة شركات صنع السجائر والمساحات اللازمة للتصدير للخارج بحسب تقدير وزارة الاقتصاد الوطنى .

٢ - تنسيب المناطق التي يسمح بالزراعة فيها في ضوء الاعتبارات الفنية التي تقتضيها الزراعة والصناعة .

٣ - وضع المواصفات التي تصنف الشركات بموجبها التبغ الذي تشتريه من المزارعين على ان تحدد اضافة باربع درجات فقط . ويتلف تحت اشراف السلطة اى تبغ يقدمه المزارع للشركات اذا كان دون المستوى للدرجة الرابعة .

٤ - النظر في الشكاوى التي تقدم اليها من المزارعين او الشركات بشأن اى خلاف على تصنيف محصول المزارعين من التبغ ، وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بهذه الشكاوى خلال اسبوعين من تسليمها . ويكون قرارها قابلا للاعتراض عليه امام لجنة مؤلفة من وزراء الجمارك والاقتصاد الوطنى والزراعة اذ زادت القيمة المختلف عليها عن (٥٠٠) دينار ويكون قرار الوزراء قطعيا وملزما لطرفي النزاع .

٥ - التنسيب الى وزير الاقتصاد الوطنى موسميا او عند الانقضاء بتحديد سعر لكل درجة من اصناف التبغ المباع من المزارعين للشركات على اساس التكاليف الزراعية . ويقرر مجلس الوزراء هذه الاسعار بناء على تنسيب من الوزير يراعى به تأثير السعر على تكاليف لاحكام صناعة السجائر .

المادة ٥ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلى باضافة ما يلي الى الفقرة (٤) منها .
«وللسطة ان تطلع على جميع قيود ووثائق الشركة المتعلقة بملاقاتها مع المزارعين تنفيذا لاحكام هذا القانون» .

المادة ٦ - تعدل المادة (٤٠) من القانون الاصلى باضافة عبارة «او يعفى عنها» الى نهاية البند (أ) من الفقرة (١) منها .

تمت
١٧ كانون اول ١٩٦٧

التي تصدر القرار دائماً رأي اللجنة او لأكثريه اصوب
من رأى واحد.

السيد الرئيس

من يوافق على اقتراح الاستاذ العظم ؟
(لم يوافق عليه احد)

السيد الدقموني نائب اربد

عطوفة الرئيس

الاحظ ان حضرات الاخوان المسلمين يناقشون
 بجلهم من اعضاء اللجنة القانونية ، فالمفروض بعضو
 اللجنة ان يناقش القوانين اثناء بحثها في اللجنة الا اذا
 كان العضو متغيب عن جلسة اللجنة فهذا علره معاه.

السيد العظم نائب معان

انا لست عضوا في اللجنة القانونية .

السيد الدقموني نائب ارشد

غيرك

السيد الرئيس

هل هناك من ملاحظة أخرى على القانون .

(لم يبدأ احد اية رغبة في المناقشة)

السيد المقرر

اللجنة وافقت عليه كما ورد من الحكومة وهذا هو التعديل :

السيد الرئيس

القانون بمجموعه ٢

الجميع : موافقون : ١٠٠٪

(وهذا هو نص قانون الحرف والضمانات المعدل كما ورد من الحكومة ووافقت عليه اللجنة ووافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وهذا هو نصه الشكل النهائي الذي سيرفع فيه الى المجلس الاعيان الموقر).

فأتي الآن الى القانون رقم ٨٢ القانون المعدل
لقانون الحرف والصناعات واللجنة القانونية قررت
قبول القانون كما ورد من الحكومة . فهل هناك من
يود مناقشة هذا القانون ؟

السيد العظم نائب معان

ورد بالمادة (٤) من القانون

المادة ١٥ من اجل تصنيف درجات الحرف والصناعات حسبها ورد في الجدو للملحق بهذا القانون يستشير الحاكم الادارى الموظفين الموظفين المختصين في المحافظة او البواء والقضاء ويكون قراره بالتصنيف قطعياً .

قطعیاً اری . . .

السيد الرئيس

... ارجو يا استاذ وضع اقتراحك .

السيد العظيم نائب معان

... نعم . بلبل يستشير الحسابم يستعين الحسابم
الاداري بلجنة من الموظفين المختصين في المحافظة او
السواء او القضاء ويكون قرارها بالتصنيف قطعياً
قرار اللجنة وليس قرار الحسابم الاداري . . .

السيد الرئيس

من يوافق اويثني على اقترح الاستاذ يوسف ؟

السيد العظم نائب معان

ار جوان اوضح رايي اذا سمحت . .

أخواني ، الحاكم الإداري قد يصنف مهنة قد لا تكون بدرجة مناسبة ، كل منا معرض للخطأ ، لما يكون لجنة فنية تقرر هذه المهنة أو الحرفة ثم اللجنة

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في
٩/١٢/١٩٦٧ البند (٩)

<p>إجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب</p>	<p>المادة ١٢٧/١٢/٩ النظام الداخلي</p>	<p>المادة ١٢٧/١٢/٩ النظام الداخلي</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ (٩) البند</p>	<p>المادة ١٢٧/١٢/٩ النظام الداخلي</p>	<p>المادة ١٢٧/١٢/٩ النظام الداخلي</p>
<p>انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ (٩) البند</p>	<p>المادة ١٢٧/١٢/٩ النظام الداخلي</p>	<p>المادة ١٢٧/١٢/٩ النظام الداخلي</p>

150

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل بناء على توصية خبراء الادارة الذين قاموا بدراسة اوضاع وزارة الداخلية وأوصوا بالغاء عدد من اللجان المشكلة في المحافظات بحيث يقوم الحاكم الادارى بالصلاحيات المخولة لتلك اللجان وذلك لتنظيم وتسهيل الاجراءات اللازمة .

قانون مؤقت رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الحرف والصناعات



المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بشطب عبارة (تشمل كلمة « المتصرف » محافظ العاصمة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-

« تعني عبارة (الحاكم الادارى) المحافظة او المتصرف او مدير القضاء حسب مقتضى الحال » .

المادة ٣ - تحذف كلمة المتصرف وعبارة قائم مقام القضاء حيثما وردت في القانون الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (الحاكم الادارى) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٥ -

من اجل تصنيف درجات الحرف والصناعات حسبها ورد في الجدول الملحق بهذا القانون يستشير الحاكم الادارى الموظفين المختصين في المحافظة او اللواء او القضاء ويكون قراره بالتصنيف قطعيا .

- ١٠ -

السيد الرئيس :

والان ناتي للقانون المؤقت رقم (٨٥) قانون صيانة الاشجار والمزروعات .

السيد المقرر

هذا القانون وافقت عليه اللجنة كما ورد من الحكومة .

السيد الرئيس

هل لاحد اية ملاحظات او اعتراضات عليه ؟

(لم يبد احد ذلك)

السيد الرئيس

القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة ووافقت عليه اللجنة ووافق عليه المجلس مادة مصاده وعليه بمجموعه بالشكل النهائي التالي وكما سترفع لمجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

لقانون صيانة الاشجار والمزروعات

الموقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٦

حيث تبين ان مقتضيات المصلحة العامة اصبحت تتطلب اعادة النظر في قانون صيانة المزروعات والفراس رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٧ على ضوء التطور الادارى الجديد من جهة ووضع احكام أكثر دقة وصراحة بحق المعلنين على الثروة الزراعية التي هي اساس اقتصاد هذه المملكة النامية - فقد وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٦

قانون صيانة الاشجار والمزروعات



المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون صيانة الاشجار والمزروعات لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الحاكم الاداري : المحافظ او مساعده او المتصرف او مساعده او مدير القضاء او مدير الناحية : الضابطة العدلية : اي ضابط او فرد من قوة الامن العام في المنطقة المعنية . المزروعات : النباتات المزروعة الخضراء والجافة - اذا كانت ذات قيمة واشتال والزهور وتنتجها من اثمار او بلور او درنات او ابيضال او عقل او حبوب او خضار الاشجار : الاشجار المملوكة المثمرة وغير المثمرة واشجار الزينة والفراس وتشمل المشاتل الخاصة .

حيوان : الحيوانات الداجنة وتشمل المراسي والدواب والابل .

المادة ٣ - أ . اذا وقع تلف او خسران في اية مزروعات او اشجار من قبل اى شخص او حيوان فللمتضرر ان يقدم بشكواه الى الحاكم الادارى او الى احد افراد الضابطة العدلية ؛

هكذا من الأصول

ب- اذا قدمت الشكوى الى غير الحاكم الادارى فيتوجب إحالتها الى الحاكم الادارى المختص في الحال وعلى الحاكم الادارى او من ينبيه ان يتوجه الى مكان وقوع الضرر وان يجري التحقيقات والتحريات لمعرفة الفاعل او صاحب الحيوان او المسؤول عنه لتقدير قيمة الاضرار مستعينا بخبير او اكثر .

المادة ٤ - اذا لم يتم الحاكم الادارى بالتحقيق في الشكوى شخصيا يرفع الموظف المناسب اوراق التحقيق ومطالعة اليه .

المادة ٥ - أ - تقيد الشكوى في سجل خاص ويرسل الى المشتكى عليه او الى وجوه العائلة ان كان الفاعل مجهول الهوية موجزا عن فحوى الشكوى مربوطا بسند تبليغ للحضور في اليوم المعين للمحاكمة وفي حالة عدم الحضور تجرى المحاكمة غيابيا .

ب - تقوم الضابطة العدلية باجراء التبليغات وتنفيذ الاحكام والاوامر .

المادة ٦ - في اليوم المعين للمحاكمة يستمع الحاكم الادارى لاقوال المشتكى والمشتبه بهم ويوجه اليهم الاسئلة المتعلقة بموضوع الشكوى ثم يبلل الجهد في الصلح فاذا وفق الى ذلك يقوم بتنظيم صلح الصلح ثم يقرأ مضمونه على الطرفين بلغة بسيطة ثم يوقعه الطرفان المعنيون ويصدق عليه الحاكم الادارى ويجوز له ان يحكم على الفاعل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٧ - اذا لم يقع الصلح وكانت التحقيقات قد دلت على ان شخصا او اكثر معروفي الهوية قد وقعوا الضرر واقتنع الحاكم الادارى بعد اجراء المحاكمة بذلك قضى بالحكم بالتكافل والتضامن على الفاعل او الشركاء بدفع قيمة الاضرار والتفقات الى المتضرر وان تعددوا حكم لكل منهم بنسبة ما لحقهم من ضرر وذلك بالإضافة الى فرض العقوبة التالية على كل من الفاعلين او الشركاء : -

أ - اذا كان الضرر لا يزيد على عشرين دينارا فيغرامة لا تزيد على خمسة دنانير او بالحبس حتى اسبوع واحد او بكلا هاتين العقوبتين

ب- اذا زادت قيمة الاضرار على عشرين دينارا فيغرامة تعادل نصف الاضرار المحكوم بها او بالحبس من اسبوع الى شهرين او بكلا هاتين العقوبتين .

ج- تطبق الاحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات فيما يتعلق بالتدخل او المحرص .

المادة ٨ - أ - اذا اقتنع الحاكم الادارى بان الضرر قد وقعته او تسبب او حرض او ساعد على وقوعه شخص او اشخاص غير معروفي الهوية لكنهم ينتمون الى عائلة معينة او يقطنون في منطقة معينة فيحكم على الذكور البالغين من تلك العائلة او ممن يقطنون تلك المنطقة بدفع قيمة الاضرار مع التفقات بالتكافل والتضامن ويجوز للحاكم الادارى ان يفرض على من يرى انه مسؤول عن الضرر سواء مباشرة او غير مباشرة بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

ب- اذا كان الفاعل او الفاعلون من الاحداث فتفرض عليهم العقوبة حسبها هو مبين في الفقرتين (أ ، ب) من المادة السابعة من هذا القانون ، على ان يراعى بالنسبة لعقوبة الحبس قانون اصلاح الاحداث كما يجوز للحاكم الادارى ان يفرض على اولياء الاحداث الغرامة حسبها هو مبين في المادة السابقة بالإضافة الى الزامه بدفع قيمة الاضرار مع التفقات .

ج- اذا كان الفاعل او الفاعلون من الرعاة المأجورين فتفرض عليهم العقوبة حسبها هو مبين في المادة السابعة من القانون ويجوز للحاكم الادارى بالإضافة الى ذلك ان يحكم على صاحب الحيوانات حسبها هو مبين في المادة السابعة .

يستثنى من اى حكم في هذه المادة المجنون او المعتوه او العاجز ومن لا يقطن بصورة اعتيادية مع تلك العائلة او ضمن تلك المنطقة .

المادة ٩ - لا يتقيد الحاكم الادارى عند اجراء المحاكمة بالاصول الجزائية شرط ان يراعى في ذلك حق الدفاع .

المادة ١٠ - يوقع الحاكم الادارى القرار الذى يصدره وما لم يكن وجاهيا بحق المحكوم عليهم جميعا تعلق نسخة منه في مكان ظاهر في الدائرة وفي مكان اخر ظاهر حيث يسهل الاطلاع عليه من قبل المحكوم عليهم .

المادة ١١ - يجوز للحاكم الادارى ان يامر بتنفيذ قرار الحبس فوراً او ان يقرر اخلاء سبيل المحكوم عليه بكفالة مالية الى حين صدور قرار الاستئناف .

المادة ١٢ - يجوز استئناف القرار الصادر عن الحاكم الادارى الى وزير الداخلية خلال عشرة ايام من تلاوته ان كان وجاهيا وفي الحالة الاخرى خلال عشرة ايام من التاريخ الاخير لتعليق اى من نسختي القرار حسبها هو مبين في المادة العاشرة .

المادة ١٣ - أ - ينظر وزير الداخلية في الاستئناف تدقيقا ويكون قراره قطعيا .

ب - يجوز لوزير الداخلية اذا وقع الاستئناف من جميع المحكوم عليهم او من بعضهم او من المتضرر ان يفسخ الحكم كليا او جزئيا او ان يعدله او ان يخفف العقوبة المقررة او ان يلغيا او ان يعفي جميع المحكوم عليهم او بعضهم منها كليا او جزئيا .

ج- يتخذ الحاكم الادارى الاجراءات الكفيلة بتنفيذ قرار وزير الداخلية في اسرع وقت ممكن بعد وروده اليه .

تقيد اجراء المحكم

المادة ١٤ - يدفع المشتكي النفقات والاجور التي يقررها الحاكم الادارى والمشتكي المتضرر ان يحصلها من المحكوم عليه وكانها جزء من مقدار التعويض .

المادة ١٥ - تعتبر الاحكام والقرارات الصادرة بمقتضى احكام هذا القانون وكانها صادرة عن محكمة نظامية .

المادة ١٦ - يستثنى من احكام هذا القانون الاضرار الناجمة عن الحريق ، وفي هذه الحالة يحيل الحاكم الادارى الاوراق الى المدعي العام لاتخاذ الاجراءات القانونية فيما اذا كان الفاعل معلوما .

المادة ١٧ - لا يجوز تطبيق حكم المسادة (١٠٠) مسن قانون العقوبات لسنة ١٩٦٠ اذا كانت الاضرار في المزروعات او الاشجار مقصودة .

المادة ١٨ - ليس في هذا القانون ما يمنع الحاكم الادارى من اتخاذ الاجراءات والقرارات الادارية التي يمنحها اياه اى قانون آخر تجاه اى شخص يعتبره مسؤولا عن ايقاع الضرر بالاشجار والمزروعات .

المادة ١٩ - يجوز للحاكم الادارى ان يحيل الشكوى الى المحكمة النظامية اذا رأى ان الجريمة الواقعة خطيرة للدرجة لا تكون معها العقوبة التي يمكن فرضها بموجب هذا القانون كافية .

المادة ٢٠ - يلغى قانون صيانة المزروعات والفراس رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٧ .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ١١ -

السيد الرئيس

ناقي الى البند الحادي عشر من قرار اللجنة القانونية رقم (٧) وهو بحث القانون المؤقت المعدل

السيد المقرر

اللجنة كذلك وافقت على هذا القانون كما ورد من الحكومة والتعديل هو :

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لاحكام المنطقة بالاموال غير المنقولة

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧ البند (١١) :

المادة الثانية من القانون الاصيل على الوجه التالي :-	المادة الثانية من القانون الاصيل على الوجه التالي :-
١ - ينطبق ما جاء في البند (ب) من الفقرة (١) من الاعضاة منه ما يلي :-	١ - ينطبق ما جاء في البند (ب) من الفقرة (١) من الاعضاة منه ما يلي :-
هـ على مدعي النفقة او الاولوية عند تقديم دعواه ان يودع في صندوق المحكمة اثمن المذكور في عقد البيع أو ان يسلّم كضمانة بصرفه بمقداره وفي حال الادعاء بأن الثمن المذكور في العقد يزيد على الثمن الحقيقي او بدل الثمن فعلى المحكمة تقدير المبلغ الواجب ايداعه او تقديم الكفالة به على ان لا يؤثر ذلك في حقه في استرداد ما زاد عن الثمن الحقيقي او بدل الثمن المذكور	هـ على مدعي النفقة او الاولوية عند تقديم دعواه ان يودع في صندوق المحكمة اثمن المذكور في عقد البيع أو ان يسلّم كضمانة بصرفه بمقداره وفي حال الادعاء بأن الثمن المذكور في العقد يزيد على الثمن الحقيقي او بدل الثمن فعلى المحكمة تقدير المبلغ الواجب ايداعه او تقديم الكفالة به على ان لا يؤثر ذلك في حقه في استرداد ما زاد عن الثمن الحقيقي او بدل الثمن المذكور
ب - بامانة الفقرة (ج) التالية ايها :-	ب - بامانة الفقرة (ج) التالية ايها :-
و - تنقل حصري النفقة دون التقيد بأجرهات المواقفة والضرر والاحكام	و - تنقل حصري النفقة دون التقيد بأجرهات المواقفة والضرر والاحكام
ج - بالنسبة ما جاء في الفقرة (٢) منها والاعضاة منه ما يلي :-	ج - بالنسبة ما جاء في الفقرة (٢) منها والاعضاة منه ما يلي :-
٢ - اذا تبين نتيجة الحكم ان الثمن اربط المثل الواجب دفعه يزيد على المبلغ المودع في صندوق المحكمة او التقدم به كضمانة فعلى المدعي ان يدفع الزيادة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ احكام المحكمة القطعية والا سقط حقه في تنفيذ الحكم	٢ - اذا تبين نتيجة الحكم ان الثمن اربط المثل الواجب دفعه يزيد على المبلغ المودع في صندوق المحكمة او التقدم به كضمانة فعلى المدعي ان يدفع الزيادة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ احكام المحكمة القطعية والا سقط حقه في تنفيذ الحكم
١ - على الرضخ ما ورد في المادتين (١٤ و ١٥) من قانون الاراضي العقاري والمادة (١٦٦) من المجلد :-	١ - على الرضخ ما ورد في المادتين (١٤ و ١٥) من قانون الاراضي العقاري والمادة (١٦٦) من المجلد :-
١ - لا يعارض حق الاولوية أو النفقة بمقتضى أي مسن المباد المذكورة اعلاه من جانب أي شخص بعد مرور سنة أشهر على تاريخ الفراغ القطعي أو البيع في دوائر التسجيل	١ - لا يعارض حق الاولوية أو النفقة بمقتضى أي مسن المباد المذكورة اعلاه من جانب أي شخص بعد مرور سنة أشهر على تاريخ الفراغ القطعي أو البيع في دوائر التسجيل
ب - اذا كانت اية مدة ما عتبتا الفقرة (١) من المادة السادسة من قانون الاراضي المعدل لسنة ١٩٣٧ المنشور في الصفحة ٩١٦ من الجليل الثاني لقوانين فلسطين آخذة بالنظر عند العمل بها القانونين المذكورين	ب - اذا كانت اية مدة ما عتبتا الفقرة (١) من المادة السادسة من قانون الاراضي المعدل لسنة ١٩٣٧ المنشور في الصفحة ٩١٦ من الجليل الثاني لقوانين فلسطين آخذة بالنظر عند العمل بها القانونين المذكورين
السنة الأشهر الأولى التي تمر من تاريخ تاقاد القانون	السنة الأشهر الأولى التي تمر من تاريخ تاقاد القانون
او اذا كانا ممتدتين فيما قبل من ستة أشهر فتسعى بالقيام	او اذا كانا ممتدتين فيما قبل من ستة أشهر فتسعى بالقيام
القيام المبين في الفقرة السابقة	القيام المبين في الفقرة السابقة
٢ - اذا صدر أي حكم في صالح المدعي بفتح ارض ابيه وبيع عتاز علو له من الارض او النفقة فعلى المحكمة ان تقرر ارجاء التسجيل خلال مدخل تجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ احكام المحكمة القطعية على حسب ندر امساكها و اذا لم يتم التسجيل خلال هذه المدة في ذلك الحكم تسبب تقصير الشخص الذي صدر الحكم اياه على اكمال جهته بذلك الحكم لا يدخل في حساب هذه المدة اية مدة تتأخر من تأخر يقع في التسجيل وتكون دائرة تسجيل الاراضي مسؤولة عنه	٢ - اذا صدر أي حكم في صالح المدعي بفتح ارض ابيه وبيع عتاز علو له من الارض او النفقة فعلى المحكمة ان تقرر ارجاء التسجيل خلال مدخل تجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ احكام المحكمة القطعية على حسب ندر امساكها و اذا لم يتم التسجيل خلال هذه المدة في ذلك الحكم تسبب تقصير الشخص الذي صدر الحكم اياه على اكمال جهته بذلك الحكم لا يدخل في حساب هذه المدة اية مدة تتأخر من تأخر يقع في التسجيل وتكون دائرة تسجيل الاراضي مسؤولة عنه

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لاحكام المنطقة بالاموال غير المنقولة

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧/١٩٦٧ (١١)

المرات التي انقضى فيها المجلس	المادة
تقبل المادة (١١) من القانون الأصلي	١ - بالامتناع من جارة (سنة واحدة) حيث وردت فيها جارة (خمس سنوات) . ب - بإضافة الفرتين (جود) التاليتين إليها : ج - لا يسري حكم هذه المادة على الوكالات التي انتهى أجلها قبل قننة هذا القانون . د - اذا ورد نص في صك الوكالة يحدد مدة العمل بها لاق من خمس سنوات فيعمل بهذا النص
نص المادة (١١) من القانون الأصلي	١ - الوكالات بيع أو فراق أموال غير مقبولة التي ينظمها أو يصدرها كتاب العدل داخل الملكية أو التي ينظمها أو يصدرها قناصل الملكية الأردنية الهاشمية والقناصل الذين لهم صلاحية ماثلة بموجب ترتيب خاص وكتاب العدل بخارج الملكية الأردنية الهاشمية يمكن الوكيل من بيع وفراق أموال غير مقبولة إلى شخص آخر لدى دوائر تسجيل الأراضي تعمل بها دوائر التسجيل خلال سنة واحدة من تاريخ تنظيمها أو تصديقها وتعتبر ماثلة إذا لم تنفذ أحكامها لدى تلك الدوائر خلال المدة المذكورة . أما الوكالات المنظمة والمصدرة فلا تعتبر ماثلة إذا لم تنفذ أحكامها خلال سنة واحدة من تاريخ قننة هذا القانون وإذا كانت إية مدة عاجتها المادة السادسة من قانون تعديل الأحكام المتعلقة بالأموال غير المقبولة رقم (٣٥) لسنة ١٩٤٦ اتحدت في الشيء عند بدء العمل بهذا القانون فتنتهي أجلها بانتهاء تلك المدة . ولا يدخل في حساب السنة أو المدة المتبقية محققة عن تاريخ وقوع في مملكتنا البيع والفراق وتكون دائرة التسجيل مسؤولة عنه . ب - الوكالات التي ينظمها أو يصدرها المظنون المذكورون في الفقرة السابقة والخصخصة بيع وفراق الأموال غير المقبولة والمتعلق بها حق الغير كغيره من تاريخ تنظيمها أو تصديقها . أحوال لدى دوائر التسجيل والحكم في حالاته واحدة من تاريخ تنظيمها أو تصديقها . وكذلك الوكالات المنظمة أو المصدرة ولا راجية التنفيذ خلال سنة واحدة من تاريخ قننة هذا القانون سواء أحوال الوكيل أم توفي الوكيل أو الوكيل في حالة وفاة الوكيل تقوم دائرة تسجيل الأراضي بإتمام معاملة البيع أو الفراق باسم المشرع ولا يدخل في حساب السنة إية مدة تنتهي عن تاريخ وقوع في معاملة البيع والفراق وتكون دائرة التسجيل مسؤولة عنه .

السيد الرئيس :

هل لأحد إية ملاحظة على هذا القانون ؟
(لم يبد أحد إية رغبة)

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون :

(وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة ووافقت عليه اللجنة ووافق عليه المجلس مادة مائة وبمجموعه وبالشكل النهائي التالي كما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

لن قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

ان التطبيقات العملية للقانون الأصلي (القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٢) قد كشفت عن بعض الصعوبات والمشكلات في احكام هذا القانون اذ تبين ان ممارسة حق الشفعة بالقبول التي اشترطها القانون على غاية الصعوبة ، وان الابقاء على هذه القيود فيه ارهاق لممارسة هذا الحق ، فضلا عن ان تسهيل اجراءات التقاضي يتطلب اجراء التعديل . وعليه روي تخفيف هذه القيود بشكل يتفق مع حاجات الناس .

كما لوحظ ان بعض اصحاب حق الشفعة والاولوية مارسوه ضارا وكيدا بالآخرين ، اذ يقدم بعضهم على طلب تملك العقار استنادا لهذا الحق ، وليس في نيته ذلك ، امس لانه عاجز عن دفع بدل البيع او ثمن المثل للعقار المشفوع به او لعدم حاجته اليه . لذلك ارؤى وضع بعض القيود على ممارسة هذا الحق ضمانا للجدية في استعماله . كما تبين ان المدة المحددة للعمل في الوكالات التي ينظمها او يصدرها قناصل الملكية الأردنية الهاشمية في الخارج او القناصل الذين لهم صلاحية بموجب ترتيب خاص ، وكتاب العدل في الخارج لتمكين الوكيل من بيع وفراق اموال غير مقبولة الى آخرين لدى دائرة تسجيل الأراضي هي سنة واحدة . ولما كانت هذه المدة لا تتسع لتنفيذ احكام هذه الوكالة بسبب قصورها اذ ان اجراءات التصديق عليها بالطريق الدبلوماسي قد تطول كما ان بعض الاغترافات قد تطرأ على معاملة التسجيل وقد يطول امد البت بها اكثر من سنة اي بعد انتهاء اجل الوكالة ، للمادة روي تمديد مدة العمل بمثل هذه الوكالات الى خمس سنوات بدلا من سنة واحدة وهي مدة مقبولة بالنسبة للغاية التي يستهدفها هذا التعديل .

مجلس النواب

قانون مؤقت رقم (٩٨) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة

◆◆◆◆◆

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تعديل الاحكام المتعلقة بالاموال غير المنقولة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومسا طراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - بشطب ما جاء في البند (ب) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

« على مدعي الشفعة او الاولوية عند تقديم دعواه ان يودع في صندوق المحكمة الثمن المذكور في عقد البيع أو ان يقدم كفالة مصرفية بمقداره وفي حال الادعاء بان الثمن المذكور في العقد يزيد على الثمن الحقيقي او بدل المثل فعلى المحكمة تقدير المبلغ الواجب ايداعه او تقديم الكفالة به على ان لا يؤثر ذلك في حقه في استرداد ما زاد عن الثمن الحقيقي او بدل المثل المقدر » .

ب - باضافة الفقرة (ج) التالية اليها : -

« ج - قبل دعوى الشفعة دون التقيد باجراءات الموائمة والتقرير والاشهاد » .

ج - بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

٢ - اذا تبين نتيجة الحكم ان الثمن او بدل المثل الواجب دفعه يزيد على المبلغ المودع في صندوق المحكمة او المقدم به كفالة فعلى المدعي ان يدفع الزيادة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اكساب الحكم الدرجة القطعية والا سقط حقه في تنفيذ الحكم .

المادة ٣ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي على الوجه التالي : -

أ - بالاستعاضة عن عبارة (ستة واحدة) حيث وردت فيها بعبارة (خمس سنوات) .

ب - باضافة الفقرتين (ج ، د) التاليتين اليها : -

ج - لا يسري حكم هذه المادة على الوكالات التي انتهت اجلها قبل نفاذ هذا القانون .

د - اذا ورد نص في نص الوكالة يحدد مدة العمل بها لافضل عن خمس سنوات فيعمل بهذا النص .

- ١٢ -

السيد الرئيس :

نأتي الآن الى القانون المؤقت رقم ١٠١ لسنة ١٩٦٦ قانون المجلس القومي لتخطيط القوى البشرية .

السيد المقرر :

اللجنة وافقت عليه كما ورد من الحكومة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

هذا القانون . . الواقع من عنوانه يقول : لتخطيط القوى البشرية ، اذا الاخوان النواب اطلعوا على الاسباب الموجبة له نجد ان الاسباب الموجبة الذي دعت لسن مثل هذا القانون تتعارض بل هي من اختصاص مجلس الاعمار السلطة المعنية بالتخطيط والدراسة ، كما ان مثل هذا القانون ارى بانه ينطبق على بلد كبير ليس في مساحة وسكان الاردن وليس في تنظيم وواقعية الأردن ، فتأسس مؤسسة خاصة لا بل هيئة خاصة بعين لها وكيل وزارة ومجموعة من الموظفين لثل هذه الاعمال المنصوص عنها في هذا القانون اعتقد انه شيء زائد ولا لزوم له ، وكما قلت مسألة التخطيط تتعلق بمجلس الاعمار بالاضافة الى اني ايضا اعتقد ان جمع مجلس من رئيس الوزراء والمجلس المنصوص عنه في القانون صعب جداً ولو مرة واحدة بالسنة .

لذلك اترح الغاء هذا القانون لعدم الحاجة له لان هناك هيئات اخرى تعمل لتحقيق هذه الغاية .

السيد الرئيس :

يا اخ خالد بك

قبل قليل تفضل معالي فضلك وقال ان اغضنا اللجنة القانونية ليس لهم حق المناقشة بعد ان يكون

القانون قد مر عليهم في اللجنة اذ يمكنهم مناقشته في اللجنة . واثت يا اخ خالد عضو في اللجنة القانونية .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

مع احترامي وتقديري للاخ فضل اقتراح الاخ فضل ليس نظاماً او قانوناً ، بالاضافة الى ذلك اذا قرأت قرار اللجنة يقول حضر فلان وفلان وفلان وانما كنت متغيباً لسبب لم استطيع حضور الجلسة . واعتقد ان هذا رد كافي .

السيد المفتي نائب عمان :

اعتقد ان مجلس الاعمار وجد او اوجد من الاساس للتخطيط والتنفيذ والدراسة ، وفيما بعد تطور وضعه في ظروف شتى واثاء ورود حكومات مختلفة ، انما المجلس هذا ارى ان يبقى للتخطيط فقط . الحق الموضوع انه اتفق فيما بعد على ان مجلس الاعمار عليه ان يفرغ للتخطيط وللدراسة فقط . اني لا ارى اي نفع مطلقاً من الأكتار في تأسيس هيئات ودوائر لا عمل لها ، والنتيجة تكون ان رواج العمل وهو الوقت ، وكل دائرة تناقض الدائرة الاخرى . لذلك اعتقد ان الغاء هذه الهيئة المزعج الموافقة على قانونها اصبح ضروري للمصلحة ، واثني على اقتراح معالي السيد خالد الحاج حسن .

السيد وزير الدولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات :

انا ارجو المجلس الكريم تساهيل النظر بهذا القانون حتى تتمكن من دراسته .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على طلب الحكومة ؟

الجميع : موافقون

هكذا عند الاصل

- ١٣ -

السيد الرئيس :

اذن تنتقل الى القانون المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ وهذا وافقت عليه اللجنة كما ورد من الحكومة هل يوافق المجلس عليه ؟

الاسباب الموجبة

الذي اعادته النظر في اوضاع مجلس الاعمار والاطلاع على قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ ، والقانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين المذكور ، اللذين يحتويان على احكام تحرم الموظف والمستخدم الذي يستغنى عن خدمته في مجلس الاعمار من مكافأة الخدمة اذا نقل الى وزارة او دائرة حكومية اخرى او اعيد استخدامه فيها خلال شهر من تاريخ الاستغناء عن خدماته كما ينص على اقتطاع ٢٥٪ من هذه المكافأة عند استحقاقها ، تبين ما يلي : -

١ - كان مجلس الاعمار يستخدم عند سن القانونين الملغين عددا ضخما من المستخدمين والموظفين غير المصنفين ، وقد تقلص هذا العدد في هذه الايام بحيث لا يتجاوز (٦٠) موظفا ومستخدمين . ويعود السبب في ذلك الى انجاز المشاريع التي كان ينفذها المجلس او انتقالها الى الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى او التي تم انشاؤها حديثا . واقتصرت اعمال المجلس فيما يتعلق بالتنفيذ على الاشراف والمتابعة ولم يعد بحاجة الى العدد الكبير من الموظفين والمستخدمين كما كان سابقا . وبما ان التخفيف من اعباء الخزينة في دفع مكافآت الخدمة لعدد كبير من المستخدمين كان السبب في اصدار التشريع المذكور ، وبما ان هذا السبب لم يعد قائما بسبب تقلص عدد الموظفين والمستخدمين في المجلس فان الغاء ذلك التشريع اصبح لازما .

٢ - هناك مؤسسات حكومية اخرى تشبه مجلس الاعمار من حيث تكوينها وعلاقتها بالدولة كمؤسسة الاقراض الزراعي وبنك الائتماء الصناعي والمؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده . ومع ان كلا من هذه المؤسسات تستخدم عددا اكبر من موظفي ومستخدمي مجلس الاعمار فانه لا يوجد اي تشريع يفرض قيودا على موظفي ومستخدمي تلك المؤسسات كالقيود التي يحتويها التشريع موضوع البحث . ولا شك ان المشروع لا يقصد الاستمرار في التفریق في المعاملة بين موظفي ومستخدمي مجلس الاعمار من جهة وموظفي ومستخدمي المؤسسات الحكومية الاخرى من الجهة الثانية وخصوصا بعد انعدام الاسباب الموجبة .

٣ - ان تقييد موظفي ومستخدمي مجلس الاعمار باحكام التشريع موضوع البحث لا يشجع على اجتذاب الكفاءات الى مجلس الاعمار ، كما لا يشجع الموظفين والمستخدمين الحاليين على الاستمرار في خدمة المجلس .

٤ - ان التشريع موضوع البحث ينص على اقتطاع (٢٥٪) من المكافأة التي يستحقها مستخدمو المجلس اذا لم ينقلوا الى وزارة او مؤسسة حكومية اخرى او يعاد استخدامهم فيها خلال شهر من تاريخ الاستغناء عن خدماتهم في المجلس ، هذا مع ان علاوة ال ٢٥٪ التي كان يدفعها المجلس كبديل خدمة تقاعدية لم يسبق في تاريخ المجلس ان دفعت للمستخدمين . وبما ان نظام موظفي مجلس الاعمار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ لا يمنح اية مكافأة للمستخدمين على اي حال ، فان احكام الاقتطاع المذكورة في التشريع موضوع البحث اصبحت لاغية .

٥ - ان التشريع موضوع البحث ينص على اقتطاع ٢٥٪ من المكافأة التي تستحق للموظفين المصنفين وغير المصنفين عند الاستغناء عن خدماتهم في المجلس شريطة ان لا ينقلوا الى احدى الوزارات او الدوائر الحكومية الاخرى او يعاد استخدامهم فيها خلال شهر من تاريخ الاستغناء عن خدماتهم . وبما ان السبب الموجب لذلك هو علاوة ال ٢٥٪ التي كان يمنحها المجلس هؤلاء الموظفين كبديل خدمة تقاعدية وبما ان مجلس الاعمار قد قرر الغاء هذه العلاوة وذلك بمناسبة اصدار نظام موظفي مجلس الاعمار رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ فانه لم يعد هناك سبب مبرر لاحكام الاقتطاع المذكور في التشريع موضوع البحث . وبناء على ما ذكر اعلاه فقد وجد من الضروري الغاء القانونين المبحوث عنهم .

قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٦٧

قانون الغاء القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغاء القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٢ وتعديلاته) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٢ (قانون تعويض موظفي مجلس الاعمار المسرحين) والقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٢ المعدل له .

- ١٤ -

السيد المقرر :

السيد الرئيس :

نتنقل الى القانون رقم ٨ لسنة ٦٧ المعدل لقانون التسريح .
هذا القانون وافقت عليه اللجنة كما ورد من الحكومة والتعديل كما يلي :

تمت اذاعة الجدل

ملحوظة مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التبغ

أحداث اللجنة القانونية ومجلس النواب	أحداث اللجنة القانونية ومجلس النواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند ١٤	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند ١٤
المادة ٣ من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ٣ من الحكومة بالتعديل الجديد
تمثل المادة (٢) من القانون الأصلي بإلغاء تعريف (التبغ المصنوع) الوارد فيها أو في أي تعديل آخر والاستعاضة عنه بما يلي : - (وهي عبارة عن التبغ المصنوع والتبغ والتبغ المقروم أو المقروم أو المقروم ، والسجائر بما فيها وزنها ورفقها مع الصمغ ورائحة فيها وما تحتويه أو يضاف إليها من قطن وخلاصة ، والسجائر ، والشقوق والوعوط) .	تمثل المادة (٢) من القانون الأصلي بإلغاء تعريف (التبغ المصنوع) الوارد فيها أو في أي تعديل آخر والاستعاضة عنه بما يلي : - (وهي عبارة عن التبغ المصنوع والتبغ والتبغ المقروم أو المقروم أو المقروم ، والسجائر بما فيها وزنها ورفقها مع الصمغ ورائحة فيها وما تحتويه أو يضاف إليها من قطن وخلاصة ، والسجائر ، والشقوق والوعوط) .
تمثل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (١٦) التالية إليها : ١ - بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى التي تستوفي بموجب قانون الجمارك يستوفي أيضا عن التباك المستورد لغير المعامل المخصصة ، رسوم المكس والرسوم والضرائب الأخرى التي تستوفي في معاملة التباك عن التباك المصنوع والمبغ بإقتاف بالقدر المعلن في هذه المادة وفي القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ .	تمثل المادة (٣) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (١٦) التالية إليها : ١ - بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى التي تستوفي بموجب قانون الجمارك يستوفي أيضا عن التباك المستورد لغير المعامل المخصصة ، رسوم المكس والرسوم والضرائب الأخرى التي تستوفي في معاملة التباك عن التباك المصنوع والمبغ بإقتاف بالقدر المعلن في هذه المادة وفي القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ .
المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن
نص الفقرة من المادة (٢) وهي عبارة (تبغ مصنوع) التبغ والتبغ المقروم أو المقروم أو المقروم أو المقروم والسجائر والشقوق (الوعوط) .	نص الفقرة من المادة (٢) وهي عبارة (تبغ مصنوع) التبغ والتبغ المقروم أو المقروم أو المقروم أو المقروم والسجائر والشقوق (الوعوط) .
ليس لها أصل بالقانون الأصلي .	ليس لها أصل بالقانون الأصلي .

أحداث اللجنة القانونية ومجلس النواب	أحداث اللجنة القانونية ومجلس النواب
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند (١٤) .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند (١٤) .
المادة ١٥ من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة ١٥ من الحكومة بالتعديل الجديد
تمثل المادة (١٥) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها : - و يجري التصرف بالتبغ المستورد ونقله ويبيعه وتصديره وفقا للتعليمات التي يصورها مجلس الوزراء بتشجيع من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني .	تمثل المادة (١٥) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها : - و يجري التصرف بالتبغ المستورد ونقله ويبيعه وتصديره وفقا للتعليمات التي يصورها مجلس الوزراء بتشجيع من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني .
تمثل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها : - و غير أنه يجوز لها وفقا لأحكام المادة السابقة أن تسمح بتقل المبيعات المستوردة من مركز التخليص إلى مكان غير معمل ضمن الشروط والخطوات والتعليمات التي تحددتها .	تمثل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها : - و غير أنه يجوز لها وفقا لأحكام المادة السابقة أن تسمح بتقل المبيعات المستوردة من مركز التخليص إلى مكان غير معمل ضمن الشروط والخطوات والتعليمات التي تحددتها .
المادة المعمول بها الآن	المادة المعمول بها الآن
نص المادة (١٥) من القانون الأصلي : - استيراد التبغ (المادة - ١٥ -) لا يحق لأي شخص أن يستورد تبغاً غير مصنوع ما لم يحصل على تصريح بذلك من سلطة المكس .	نص المادة (١٥) من القانون الأصلي : - استيراد التبغ (المادة - ١٥ -) لا يحق لأي شخص أن يستورد تبغاً غير مصنوع ما لم يحصل على تصريح بذلك من سلطة المكس .
نص المادة (١٦) من القانون الأصلي : - نقل التبغ من مستودعات الجمارك - المادة ١٦ : - يحظر نقل التبغ غير المصنوع المستورد من مستودع الجمارك الواقع في المنطقة أو مكان الدخول الأجنبي تصديره ثانية سواء أكان ذلك مباشرة أو بطريق الرانسيب أو لأجل نقله إلى مستودعات أي معمل مرخص على أن يجري النقل بالمصورة التي تبينها السلطة .	نص المادة (١٦) من القانون الأصلي : - نقل التبغ من مستودعات الجمارك - المادة ١٦ : - يحظر نقل التبغ غير المصنوع المستورد من مستودع الجمارك الواقع في المنطقة أو مكان الدخول الأجنبي تصديره ثانية سواء أكان ذلك مباشرة أو بطريق الرانسيب أو لأجل نقله إلى مستودعات أي معمل مرخص على أن يجري النقل بالمصورة التي تبينها السلطة .

مجلس النواب

انتظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧ البند (١٤)

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كما وردت من اللجنة القانونية
تمثل المادة (٣٦) من القانون الأصلي بألفاء التفرتين (١ و ٢) منها والاستعاضة عنها بما يلي : -	نص الفقرتين (١ و ٢) من المادة (٣٦) : - رخصة بيع بالطل - المادة (٣٦) : - لا يجوز لأحد أن يبيع أو يقضي تبعا مصنوعا لأجل البيع إلا بموجب رخصة محرة حسب الغرض المقرر من قبل الوزير . ٢ - تجوز الرخصة حاملها بيع التبغ المصنع والتبغ أو اقتناؤها للبيع لأجل المدين فيها .
بطلب كلمة (آثار) الواردة في الفقرة (٧) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون أول) .	نص الفقرة (٧) من المادة (٣٦) : - ٧ - تنهى مدة العمل بكل رخصة في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من كل سنة ويجوز تجديدها .
تعتبر الرسوم التي استوفيت من السجائر بموجب القانون الأصلي كأنها استوفيت بموجب أحكام المادة الثانية منه حسب عدلت بهذا القانون ولا رد ما لم يكن قد صدر بها حكم قطعي .	ليس لها أصل بالقانون الأصلي

السيد الرئيس

هل من اعتراض ؟

(لم يبد أحد أي اعتراض)

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة ووافقت عليه اللجنة ووافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه وبالشكل النهائي التالي كما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

لمعالجة ازمة التباك معالجة فعالة تضمن توفير هذه المادة للمستهلكين بشكل منتظم مع حفظ حق الخزينة في استيفاء الرسوم المفروضة عليها ، وبناء على تنسيب معالي وزير الاقتصاد الوطني ، فقد وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون التبغ

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بالغاء تعريفت (التبغ المصنوع) الوارد فيها او في أي تعديل اخر والاستعاضة عنه بما يلي : -

(وتعني عبارة « التبغ المصنوع » التبغ والتبغ المفروم او المهروم او المفروك ، والسجائر بما فيها وزن ورقها مع الصمغ والغافق فيها وما تحتويها او يضاف اليها من قطن وخلاصه ، والسجائر ، والنشوق والزغوط) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي باضافة الفقرة (٦) التالية اليها : -

هكذا احده الاصل

٦ - بالاضافة الى الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى التي تستوفي بموجب قانون الجمارك يستوفي ايضا عن التباك المستورد لغير المعامل المرخصة، رسوم المكوس والرسوم والضرائب الاخرى التي تستوفي في معامل التباك عن التباك المصنوع والمعبأ بلفائف بالقسيس المعين في هذه المادة وفي القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :
« ويجري التصرف بالتباك المستورد ونقله وبيعه وتصديره وفقا للتعليمات التي يضعها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ووزير الاقتصاد الوطني » .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :
« غير انه يجوز لها وفقا لاحكام المسادة السابقة ان تسمح بنقل التباك المستورد من مركز التخليص الى مكان غير معمل مرخص ضمن الشروط والتحفظات والضمانات التي تقررها » .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الاصلي على الوجه الآتي :
أ - بالغاء ما جاء في الفقرتين (١ و ٢) والاستعاضة عنه بما يلي :
١ - لا يجوز لاحد ان يبيع او يقتني تبغا مصنوعا او تبغا كالا لاجل البيع الا بموجب رخصة محررة حسب النموذج المقرر من قبل الوزير .

٢ - تخول الرخصة حاملها بيع التبغ المصنوع والتبكا او اقتناءهما للبيع في المحل المعين فيها .
ب - بشطب كلمة (آذار) الواردة في الفقرة (٧) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون اول) .

المادة ٧ - تعتبر الرسوم التي استوفيت عن السجائر بموجب القانون الاصلي كأنها استوفيت بموجب احكام المادة الثانية منه حسب عدلت بهذا القانون ولا ترد ما لم يكن قد صدر بها حكم قطعي .

- ١٥ -

السيد الرئيس

ناتي الآن الى القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين .

السيد المقرر

وافقت اللجنة على هذا القانون كما ورد من الحكومة .

السيد الرئيس

هل هناك من حضرات النواب من يود مناقشة هذا القانون ؟

السيد الحاج حسن نائب عيان

نصت المادة (٧) من القانون ما يلي :

و - يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه واذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مرفوضا .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على اقتراح معالي خالد بك ؟

الجميع موافقون

السيد الرئيس :

لا ارى من يود المناقشة فهل يوافق المجلس على القانون بمجموعه ؟

الجميع موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة مادة ومجموعه وهذا هو نصه بالشكل النهائي كما سيرفع مجلس الاعيان الموقر)

هو طلب التسجيل . . في اصل المادة يتقدم المواطنين لتسجيل وكالاتهم ومدى اختصاصهم بالنسبة لاعمالهم في السجلات التجارية . ارى ان المواطن العادي الذي يذهب الى وزارة الاقتصاد ليسجل وينتظر بحكم الحال اكثرهم غير مطلع على القوانين - ينتظر ورود الموافقة او عدمها ، ارى ضمناً لمصلحة المواطنين ان يكون النص كما يلي حتى تكون الوزارة ملزمة باشعار المواطن بالرفض او القبول لا ان يبقى ينتظر شهر وشهرين، لهذا اقترح تعديل المادة بالشكل التالي : -

و - يصدر الوزير بنسب على تنسيب المدير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه واذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مقبولا .

اصوات : موافقة

الاسباب الموجبة

بما ان قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٣) لسنة ١٩٦٥ لم يوضع موضع التطبيق بعد فغاده بسبب قصر المدة التي حددها هذا القانون لتسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين ، وبما ان الحكومة لا زالت معنية بتنظيم مهنة الوكالة والوساطة التجارية وقصر ممارستها على الاردنيين حرصا على ابقاء النفع الاقتصادي المترتب من ممارستها ضمن المحاكاة ، فقد وضعت الحكومة هذا القانون لتحقيق الفوائد المترجاة والمشار اليها اعلاه .

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧

قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٦٧) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ١٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -
الوزارة : وزارة الاقتصاد الوطني .

نكتبنا اجندة الاصل

الوزير وزير الاقتصاد الوطني .

المدير مدير التجارة والشركات بوزارة الاقتصاد الوطني .

الوكيل التجاري الوكيل بالعمولة الوكيل الموزع لحسابه الخاص الوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة .

الوكلاء الاخرون الذين يتعاملون اعمالا مماثلة بمن فيهم وكلاء الدعاية والاعلان.

الوسيط التجاري كل من يتعاطى مهنة التوسط في اجراء العقود التجارية بين طرفين دون ان يلحق به شيء من تبعاتها .

المادة ٣ - ١ - ينحصر تعاطى مهنة الوكالة او الوساطة التجارية بالاشخاص المسجلين كوكلاء او وسطاء تجاريين بموجب احكام هذا القانون .

ب - على كل من يتعاطى مهنة الوكالة التجارية ان يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجل الوكلاء المعد لدى الوزارة .

ج - على كل من يتعاطى مهنة الوساطة التجارية ان يسجل نفسه لممارسة هذه المهنة في سجل الوسطاء المعد لدى الوزارة .

د - يستثنى من احكام الفترتين السابقتين (ب و ج) من يمارسون الوكالات المحلية او يتعاملون وكالة او وساطة تصدير المنتجات الزراعية .

المادة ٤ - يجب ان تتوفر في الوكيل او الوسيط التجاري الشروط التالية : -

أ - اذا كان شخصا طبيعيا : -

١ - ان يكون اردني الجنسية

٢ - ان لا يقل عمره عن عشرين سنة .

٣ - ان يقيم اقامة دائمة في المملكة

٤ - ان يكون له محل تجاري فيها

٥ - ان يكون مسجلا في احدى غرف التجارة والصناعة .

ب - اذا كان شركة عادية : -

ان تكون اردنية واكثرية الشركاء فيها من الاردنيين .

ج - اذا كان شركة مساهمة : -

١ - ان تكون اردنية

٢ - ان يكون اكثرية اعضاء مجلس ادارتها او هيئة مديريتها من الاردنيين .

٣ - ان لا تقل نسبة مساهمة الاردنيين في رأسمالها عن ٦٠٪ ويستثنى من ذلك الشركات التي سجلت قبل نفاذ هذا القانون .

المادة ٥ - يتوجب على كل من يتعاطى مهنة الوكالة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين لتسجيل وكالاته متضمنا البيانات التالية : -

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري ومحل اقامته .

ب - اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الموكل وجنسيته واسمه التجاري ومحل اقامته ويرفق بالطلب في هذه الحالة : -

١ - صورة عقد الوكالة يصدق الوكيل نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوكالة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .

٢ - ترجمة لعقد الوكالة اذا كان محررا بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم بمطابقتها للاصل .

ج - أية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٦ - يتوجب على كل من يمارس مهنة الوساطة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين لتسجيل نفسه في سجل الوسطاء التجاريين لدى الوزارة ويجب ان يتضمن البيانات التالية : -

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسم محله التجاري ومكان اقامته .

ب - اسم الشركة الموصطة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الموصط وجنسيته واسم محله التجاري ومكان اقامته على ان يرفق بالطلب في هذه الحالة : -

١ - صورة عقد الوساطة يصدق الوسيط نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوساطة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .

٢ - ترجمة لعقد الوساطة اذا كان محررا بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم بمطابقتها للاصل .

ج - أية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٧ - يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه واذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مقبولا .

المادة ٨ - يشترط في طلب التسجيل اذا كان لوكيل لشركة ان شركات معينة ان يكون مرتبطا مباشرة بالشركة الموكلة وللوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

هكذا عند الاصل

الوزير وزير الاقتصاد الوطني .

المدير مدير التجارة والشركات بوزارة الاقتصاد الوطني .

الوكيل التجاري الوكيل بالعمولة الوكيل الموزع لحسابه الخاص الوكيل الموزع لحساب شركة اجنبية او لحساب تاجر له مركز رئيسي خارج المملكة .

الوكلاء الآخرون الذين يتعاملون اعمالا مماثلة بمن فيهم وكلاء الدعاية والاعلان.

الوسيط التجاري كل من يتعامل مهنة التوسط في اجراء العتود التجارية بين طرفين دون ان يلحق به شيء من تبعاتها .

المادة ٣ - أ - ينحصر تعامل مهنة الوكالة او الوساطة التجارية بالاشخاص المسجلين كوكلاء او وسطاء تجاريين بموجب احكام هذا القانون .

ب - على كل من يتعامل مهنة الوكالة التجارية ان يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجل الوكلاء المعد لدى الوزارة .

ج - على كل من يتعامل مهنة الوساطة التجارية ان يسجل نفسه لممارسة هذه المهنة في سجل الوسطاء المعد لدى الوزارة .

د - يستثنى من احكام الفترتين السابقتين (ب و ج) من يمارسون الوكالات المحلية او يتعاملون وكالة او وساطة تصدير المنتجات الزراعية .

المادة ٤ - يجب ان تتوفر في الوكيل او الوسيط التجاري الشروط التالية :

أ - اذا كان شخصا طبيعيا :

١ - ان يكون اردني الجنسية

٢ - ان لا يقل عمره عن عشرين سنة .

٣ - ان يقيم اقامة دائمة في المملكة

٤ - ان يكون له محل تجاري فيها

٥ - ان يكون مسجلا في احدى غرف التجارة والصناعة .

ب - اذا كان شركة عادية :

ان تكون اردنية واكثرية الشركاء فيها من الاردنيين .

ج - اذا كان شركة مساهمة :

١ - ان تكون اردنية

٢ - ان يكون اكثرية اعضاء مجلس ادارتها او هيئة مديريها من الاردنيين .

٣ - ان لا تقل نسبة مساهمة الاردنيين في رأسمالها عن ٦٠٪ ويستثنى من ذلك الشركات التي سجلت قبل نفاذ هذا القانون .

المادة ٥ - يتوجب على كل من يتعامل مهنة الوكالة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين لتسجيل وكالته متضمنا البيانات التالية :

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري ومحل اقامته .

ب - اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الموكل وجنسيته واسمه التجاري ومحل اقامته ويرفق بالطلب في هذه الحالة :

١ - صورة عقد الوكالة يصدق الوكيل نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوكالة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .

٢ - ترجمة لعقد الوكالة اذا كان محررا بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم بمطابقتها للاصل .

ج - اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٦ - يتوجب على كل من يمارس مهنة الوساطة التجارية والذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون ان يتقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذه بطلب على نسختين لتسجيل نفسه في سجل الوسطاء التجاريين لدى الوزارة ويجب ان يتضمن البيانات التالية :

أ - اسمه وعمره وجنسيته واسم محله التجاري ومكان اقامته .

ب - اسم الشركة الوسطية ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الموكل وجنسيته واسم محله التجاري ومكان اقامته على ان يرفق بالطلب في هذه الحالة :

١ - صورة عقد الوساطة يصدق الوسيط نفسه على مطابقتها للاصل امام الموظف المختص ويجب ان تكون الوساطة الاصلية المبرزة امام هذا الموظف مستكملة لجميع الاجراءات الاصولية .

٢ - ترجمة لعقد الوساطة اذا كان محررا بلغة اجنبية الى اللغة العربية مصدقة من المترجم بمطابقتها للاصل .

ج - اية معلومات اخرى قد تطلبها الوزارة .

المادة ٧ - يصدر الوزير بناء على تنسيب المدير قراره بشأن الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه واذا لم يصدر هذا القرار خلال الوقت المحدد اعتبر الطلب مقبولا .

المادة ٨ - يشترط في طلب التسجيل ان يكون الوكيل او وكيل الشركة او شركات معينة ان يكون مرتبطا مباشرة بالشركة الموكلة وللوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

هكذا عند الاصل

المادة ٩ - يسجل الموظف المختص في الوزارة الطلب في السجل الخاص ويحفظ بنسخة منه مع الأوراق الثبوتية الأخرى ويعد إلى صاحب العلاقة النسخة الثانية بعد التصديق على أنها مطابقة للأصل ويستوفى رسم تسجيل بموجب الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٠ - على الوكيل التجاري أن يقدم بطلب تسجيل أية تغييرات تتعلق بالبيانات الواردة في الطلب أو عند الوكالة أو الشروط المنصوص عليها في المواد (٧ و ٥ و ٤) وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول التغيير ويعطى الموظف المختص إشعاراً بذلك بعد استيفاء رسم التغيير حسب ما هو مقرر في النظام .

المادة ١١ - على الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري الإشارة إلى رقم تسجيل وكيله أو وساطته في جميع مراسلاته ومعاملاته التجارية .

المادة ١٢ - يتوجب على كل مستورد أن يذكر في كافة المعلومات التي يقدم بها إلى جميع دوائر الدولة بما في ذلك طلبات رخص الاستيراد اسم الوسيط التجاري أو الوكيل التجاري أو المحلل للشركة أو الفاجر أو المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل الوساطة التجارية أو الوكالة التجارية في السجل المختص وإذا كان الاستيراد قد تم من قبل المستورد مباشرة فللدائرة المختصة التثبت من أن المصدر لم يدفع أو يلتزم بدفع أية عمولة لأي وكيل تجاري أو وسيط تجاري .

المادة ١٣ - بعد نفاذ هذا القانون ، لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمسجلة لدى مراقب الشركات أن تتعاطى في المملكة بالإضافة إلى أعمالها تمثيل شركات أخرى مؤسسة في الخارج .

المادة ١٤ - يلبي الوزير تسجيل أي وكيل أو وسيط تجاري :-

- أ - إذا فقد أو اخل بأحد الشروط الواجب توفرها بموجب هذا القانون .
- ب - يطلب من أية دائرة حكومية مختصة إذا ثبت لها أنه ارتكب عن قصد أو اشتراك أو تسليح في أية مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة .
- ج - إذا تبين عدم صحة المعلومات المقدمة في طلب التسجيل .

المادة ١٥ - يحق للوكلاء والوسطاء التجاريين المسجلين وفق أحكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم شريطة موافقة الوزير على ذلك وتحديد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانتساب إليها والرسوم التي تجب عليها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٦ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة تكون كافة المعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء التجاريين والوسطاء التجاريين سرية .

ب - يجب لكل ذي مصلحة أن يطلع بإشراف الموظف المختص أصلي سجل الوكلاء أو الوسطاء التجاريين مقابل الرسم المحدد بالنظام .

أما الإطلاع على ملفات الوكلاء أو الوسطاء التجاريين فسيلا يسمح به هؤلاء الوكلاء أو الوسطاء التجاريين أو المفوضين قانونياً بذلك أو بناء على طلب من محكمة مختصة .

المادة ١٧ - كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن ثلاثمائة دينار .

المادة ١٨ - مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يصدر من وقت لآخر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٩ - يلغى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٣) لسنة ١٩٦٥ وأي تشريع آخر إلى المدى الذي تتعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- ١٦ -

السيد الرئيس :

ثاني الآن للقانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧

عالية .

السيد المقرر :

واقفت اللجنة على هذا القانون كما ورد من الحكومة .

السيد الرئيس :

هل لأحد أية ملاحظة عليه ؟

(لم يبد أحد أية ملاحظة)

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة (عالية) الخطوط الجوية الملكية الأردنية المساهمة المحدودة كما ورد من الحكومة وكما وافق عليه المجلس مادة مادة وبمجموعه وكما سيرفع إلى مجلس الاعيان المقرر) .

هكذا عند الأصول

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لوضع امتياز الاتفاق الملحق به موضع التنفيذ عملاً بالمادة (١١٧) من الدستور .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٧

قانون تصديق اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة

====

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاق امتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر اتفاق الامتياز الملحق بهذا القانون والمعتمد بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة صحيحاً نافذاً بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة

====

تمشياً مع الحاجة الى تسيير خطوط جوية منتظمة للعمل داخل البلاد وخارجها تتناسب مع برامج الحكومة في تطوير وتنشيط السياحة في المملكة وفق ما تهدف اليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بها .

وسمياً وراء الفوائد والمكاسب التي يجنيها البلاد من ايجاد شركة ذات امتياز تتولى اعمال النقل الجوي ، فقد تم الاتفاق بين الحكومة وشركة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة على ما يلي :-

المادة الاولى

تعريف :

تدل الكلمات والعبارات التالية حيثاً وردت بهذا الاتفاق على ما يلي :-

- ١ - الحكومة : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - الوزير : وزير الاقتصاد الوطني .
- ٣ - السلطة : سلطة السياحة .
- ٤ - الشركة : شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة . ومركزها عمان المسجلة تحت رقم (١٤) بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٣ او اى هيئة تحمل محلها .
- ٥ - مجلس الادارة : هيئة الادارة المخولة بمقتضى احكام القوانين والانظمة النافذة المفعول حق تولي شؤون الشركة وتسيير امورها والمؤلفة بموجب نظام الشركة الداخلي .
- ٦ - الانشاءات والممتلكات : جميع الاراضي والمقارن والطائرات والسيارات والمعدات والادوات المملوكة للشركة واللازمة لها للقيام بأعمالها .
- ٧ - الشهر ، السنة : حسب التقويم الشمسي .
- ٨ - القوة القاهرة : القضاء والقدر والعصيان والحرب والحريق والاضطرابات والحوادث والفيضانات والصواعق والانفجارات والزلازل وائى حدث آخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه .

ويعتبر المفرد شاملاً للجميع ، والجمع شاملاً للمفرد .

المادة الثانية

منح الامتياز ، مدته ، ومقاصده :

تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة خمسة وعشرين عاماً تبدأ من تاريخ نشر هذا الاتفاق بالجريدة الرسمية ويجوز تمديد هذه المدة لفترة عشر سنوات اخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ويتناول هذا الامتياز الحقوق التالية :-

- ١ - القيام بجميع اعمال النقل الجوي ضمن المملكة وخارجها .
- ٢ - استعمال المطارات في المملكة دون دفع اية رسوم او اجور لقاء خدمات تقديم للطائرات بما في ذلك رسوم الهبوط في المطارات ورسوم الايوان وغيرها ويشتمل هذا الاعفاء لجميع الرسوم والاجور المتحققة على الشركة قبل نفاذ هذا الامتياز .

تمت اذنته الاصل

٣ - القيام بعملية استقبال وترحيل جميع الطائرات على اختلاف جنسياتها التي تهبط وتقلع في ومن مطارات المملكة على ان يسمح للشركات العاملة حين توقيع هذا الاتفاق بالاستمرار بالقيام بعملية القيام والترحيل لمدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ ابرام هذا الاتفاق .

٤ - استعمال اجهزة الرادار واجهزة المواصلات اللاسلكية (التليكو ميكيشن) بسلا مقابل وكذلك حظائر الطائرات (الهانكرز) .

٥ - استيراد الآلات والمعدات والادوات وقطع الغيار وجميع المواد الاخرى اللازمة لمنشأتها واعمالها دون دفع رسوم جمركية او اية رسوم اخرى .

٦ - للاعمال التي تقوم بها الشركة والخاصة بطائراتها او بصيانتها او بخدمات الطائرات والركاب ضمن مطارات المملكة .

٧ - اعفاء موظفي الشركة الاجانب من طيارين ومهندسين وميكانيكيين وغيرهم من ضريبة الدخل .

٨ - تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لغايات الشركة في تولي اعمال النقل الجوي .

٩ - القيام بكافة الاعمال اللازمة لتحقيق غايات الشركة واهدافها المبينة في عقد تأسيسها .

المادة الثالثة

مسؤوليات الشركة وواجباتها :

تعتبر الشركة طيلة مدة الامتياز الشركة الوطنية للنقل الجوي في جميع انحاء المملكة وخارجها ولا تسمح الحكومة خلال سريان مدة الامتياز تأسيس وتسجيل اية شركة اخرى تدخل في غاياتها اعمال النقل الجوي ضمن منطقة الامتياز .

وتلتزم شركة عالية مقابل هذا الحصر بضمان استقلال هذا الامتياز بما يكفل تحقيق مقاصده بشكل عام على الوجه الاكمل . ويتوجب عليها بشكل خاص تنفيذ ما يلي :

١ - تأمين الوسائل الكافية لسد حاجات النقل الجوي للمملكة وبشكل خاص الطائرات الحديثة بما يتفق مع تنظيم ورفع مستوى هذه الخدمة على احسن وجه ممكن تتطابق خطط تنمية الاقتصاد التي تضعها وتتمثلها الحكومة .

٢ - تسيير خطوط النقل الجوي وتنظيم الرحلات السياحية بطريق الجو داخل المملكة وخارجها وبسبب تنسيق هذه الرحلات بموجب برامج يتفق عليها بين الحين والآخر بين السلطة والشركة وفق ما تتطلبه خطط تنشيط السياحة وتنميتها .

ويتفق للسلطة ان تطلب تنظيم رحلات تجوية الى الاماكن السياحية والآثرية التي تحددها وذلك بهذه الاجراءات دراسة للجدوى الاقتصادية لهذه الرحلات يوافق عليها الطرفان .

٣ - ضمان تزويد مكاتب السياحة وشركاتها بجميع ما تحتاجه من طائرات لنقل السياح المرتبطين بهذه المكاتب والشركات وفق الشروط والاسس التي تقررها السلطة من وقت لآخر لهذه الغاية ، وذلك بعد الاتفاق مع الشركة .

٤ - الاتصال والتعامل مع منظمات وشركات ومكاتب السياحة العالمية وقبول الحجوزات منها مباشرة .

٥ - القيام بأعمال الدعاية السياحية للمملكة بالاضافة الى الدعاية للشركة وتوفير القدر الاكبر من التسهيلات عن طريق مكاتب الشركة وطائراتها للسلطة للقيام بأعمال الدعاية السياحية وتنشيط الحركة السياحية والاشتراك في برامج مع السلطة ترمي الى تحقيق هذه الاهداف والمساهمة في نفقاتها مع السلطة .

المادة الرابعة

حق الاستملاك :

يحق للشركة استملاك الاراضي وحقوق الارتفاق التي تحتاجها لتنفيذ غاياتها وذلك بالاتفاق مع اصحاب الاراضي والحقوق واذا لم يتم الاتفاق على ذلك ووجد الوزير بناء على تنسب الشركة ان امتلاك هذه الاراضي والحقوق ضروري لاعمال الشركة فيعتمد عندئذ الى استملاكها والاستيلاء عليها او حيازتها حيابة فورية على نفقة الشركة بمقتضى القوانين النافذة المتعول بهذه الامور .

المادة الخامسة

الاشراف المالي :

لوزير الاقتصاد الوطني خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف المالي على اعمال الشركة مسن اجل ضمان استقلال هذا الامتياز بما يتفق مع الاهداف المتوخاه منه . وعلى الشركة تزويد الوزير بجميع التقارير والمعلومات التي يراها ضرورية لغايات هذا الاشراف وللوزير او من ينسبه حق الاطلاع على جميع تقارير الشركة وملفاتهما لهذا الغرض . ويحق للوزير انتداب موظفين او خبراء لممارسة هذا الاشراف وتلتزم الشركة بتفقاتهم ورواتبهم التي يقررها الوزير مع تقديم التسهيلات اللازمة لهم .

المادة السادسة

كفاءة الشركة ومسؤوليتها :

ان تولى الوزير الرقابة المالية على الشركة . وفق مقتضيات المادة الخامسة من هذا الامتياز لا يعني الشركة من مسؤولية وجوب قيامها بجميع الالتزامات والواجبات المطلوبة منها بموجب هذا الامتياز على اكل وجه .

مكتبة العدل

المادة السابعة

حسابات الشركة :

مع مراعاة احكام اى قانون آخر ، يتوجب على الشركة ان تحفظ في كل الاوقات اثناء مدة هذا الامتياز في مكتبها الرئيسي جميع دفاترها وحساباتها منظمة منسقة بالصورة التي تكفل بيان جميع وارداتها ونفقاتها المثبتة عن اى عمل ذي علاقة بتنفيذ هذا الامتياز والتي تومن بتحديد موجوداتها ومطلوباتها بشكل واضح وصحيح ويكون الاطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباحا بشكل دائم لمندوبي الحكومة الذين يعينون خطيا لهذه الغاية من قبل اية جهة حكومية مختصة .

المادة الثامنة

تغطية اسهم الشركة :

تعميا للفائدة المتوخاه من هذا الامتياز وخلافا لاي احكام قانون آخر يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للمساهمة الى غير مساهميها السابقين وذلك بعرضها اولا على الجمهور للاكتتاب بها مدة لا تقل عن شهر كامل ابتداء من تاريخ فتح باب الاكتتاب حسب الاصول القانونية المرعية. وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة يحق بعدئذ للمساهمين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

المادة التاسعة

عدم تنازل الشركة عن الامتياز :

لا يجوز للشركة ان تحول هذا الامتياز ، كليا او جزئيا او ان توجره او تبيع او ترهن اى حق فيه او ان تتنازل عن اية سلطة مخولة لها بمقتضاه الابدع موافقة مجلس الوزراء على ذلك بناء على تنسيب مشترك من وزيرى الاقتصاد الوطنى والنقل :

المادة العاشرة

حق الحكومة في شراء موجودات :

يحق للحكومة بعد مرور خمسة عشرة سنة على بدء نفاذ هذا الامتياز شراء موجودات الشركة بشمر يقرر على اساس قيمتها الفعلية المقدرة وفق الاصول الحسابية المتعارف عليها وتم عملية تقدير قيمة موجودات الشركة وشهرتها من قبل لجنة تضم عددا متساويا من مندوبي الحكومة والشركة ويتفق الطرفان على تعيين رئيس اللجنة وفي حالة اختلافها على تعيينه يقوم رئيس اغل محكمة قضائية بتعيينه ويكون تقدير هذه اللجنة قطعيا ولازما نظري الامتياز وتغير قابل للظن .

المادة الحادية عشرة

فسخ الامتياز :

للحكومة بناء على تنسيب مشترك من وزيرى الاقتصاد الوطنى والنقل مع مراعاة احكام ظروف النوبة القاهرة ونصوص التحكيم الواردة بهذا الاتفاق وبعد ثلاثة اشهر من اخطار الشركة بذلك كتابيا ان تفسخ الامتياز لاي من الاسباب التالية : -

١ - اذا تنازلت الشركة للغير عن هذا الامتياز او عن اى حق فيه او عن اية صلاحية مخولة لها بموجبه او اذا اجرت او تصرفت فيه بأى شكل آخر دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء الخطية حسب ما يقتضيه هذا الامتياز .

٢ - اذا صدر قرار بتصفية الشركة سواء اكان ذلك اختياريا او اجباريا .

٣ - اذا الغي تسجيل الشركة لأى سبب قانوني .

٤ - اذا خالفت الشركة الواجبات والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى هذا الامتياز شريطة مراعاة ما يلي :-

أ - تبلغ الحكومة الشركة كلما لاحظت منها مخالفة او اهمالا او تقصيرا او تهاونا في مراعاة واحترام احكام هذا الاتفاق اخطارا كتابيا تطلب منها به ازالة اسباب المخالفة او الاهمال او التقصير او التعاون في الامر او الامور التي تعينها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار .

ب - اذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلبته منها الحكومة في اخطارها لها وخلال المدة المحددة به لذلك ولم تستطيع الشركة اقناع الحكومة ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة لم يكن بإمكانها تلافيها ، يحق عندئذ للحكومة اما ان تفرض غرامة على الشركة تعادل العطل والضرر الحاصل لها مع تمديد مدة الاخطار كما تراه مناسبا . او ان تبلغ الشركة فورا فسخ هذا الامتياز او ان تفرض عليها كلتا العقوبتين معا .

ج - اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز بموجب الاحكام المنصوصة عليها به ، لا يحق للشركة ان تطالب بسأى تعويض عن اى عطل او ضرر حصل لها او خسارة تتكبدها من جراء ذلك

هكذا عند الاصل

المادة الثانية عشرة

الاحكام:

كل اخطار ترغب الحكومة في توجيهه الى الشركة تطبيقاً لاحكام هذا الامتياز يرسل الى الشركة بالبريد المسجل والى مكتبها الرئيسي ، ويعتبر انه تبلغ لما بمجرد تبليغه الى ادارتها .

المادة الثالثة عشرة

التحكيم:

اذا وقع خلاف بين طرفي هذا الامتياز بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوصه او فيما يتعلق بأي قرار او اجراء اتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسوية هذا الخلاف بالاتفاق بين الطرفين ، يحال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الطرفين او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكماً واحداً بالاضافة الى محكم ثالث يتفقان عليه واذا اختلف الطرفان على تعيين هذا المحكم الثالث او اذا لم يعتمد احد الطرفين الى تعيين محكم عنه فان رئيس اعل محكمه قضائية في المملكة يقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقاً للقوانين والانظمة النافذة المعمول .

مدير عام شركة عالية - الخطوط الجوية الملكية الاردنية المساهمة المحدودة وزير الاقتصاد الوطني

١٩٦٧/٤/٢

- ١٧ -

السيد الرئيس :

تأتي الآن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ الملحق بقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة

الاردنية .

السيد الرئيس :

هذا القانون وافقت عليه اللجنة كما ورد من الحكومة والتعديل كما يلي :

وبمخرطة مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ الملحق بقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ
في ١٩/١٢/١٩٦٧ البند ١٧

المادة المزمول ٢٤ الان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كما وردت من اللجنة القانونية
ليس كما اصل القانون الاصل	المادة ٢ - تأتي وظيفة القائد العام ووظيفة نائب القائد العام جنباً ودرت في القانون الاصل او في اي تشريع آخر .	المادة ٣ - يجازي رئيس الازكان جميع الصلاحيات التي كان يجازيها القائد العام ونائبه والورادة في القانون الاصل او في اي تشريع آخر :
ليس كما اصل القانون الاصل		

تمت احده الاصل

السيد الرئيس

هل لأحد أي اعتراض ؟

(لم يبد أحد أي اعتراض)

السيد الرئيس

القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ كما أقره المجلس بالشكل الذي ورد به من الحكومة مادة مائة وبمجموعه وكما سيرفع الى مجلس الاعيان المقرر)

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الاردنية

وضع القانون المؤقت المرفق بناء على ما اقتضته المصلحة العامة من اعادة النظر في تنظيم القوات المسلحة على ضوء الأحداث العسكرية الاخيرة وتنفيذاً لرغبة جلالة الملك المعظم السامية بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة .

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون خدمة الضباط
في القوات المسلحة الاردنية

صادر بمقتضى المادة (١٢٧) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تلغى وظيفة القائد العام ووظيفة نائب القائد العام حيثما وردت في القانون الاصلي او في اي تشريع آخر .

المادة ٣ - يمارس رئيس الاركان جميع الصلاحيات التي كان يمارسها القائد العام ونائبه والواردة في القانون الاصلي او في اي تشريع آخر

- ١٨ -

السيد الرئيس

لأنني الآن الى القانون المؤقت المعدل رقم ٣١ لسنة ١٩٦٧ القانون المعدل لقانون الادارة العامة

السيد المقرر

أقرته اللجنة كما ورد من الحكومة والتعديل كما يلي :

ملحوظة مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الادارة العامة

الاجراءات للجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجليل	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند ١٩	تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي كما عمل بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٥ ورقم (٣١) لسنة ١٩٦٦ تحت رقم (٥) ويضاف رقم المراءد اللاحقة على هذا الاساس . المادة - ٥ - لرئيس الوزراء ان يعرض اي وزير من وزراء الوزارة لتقارير الرئاسة بخاصة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له يقتضي احكام هذا الدستور .	ليس كما اصل بالقانون الاصلي

مجلس النواب

السيد الرئيس

لم ارى من يعترض على هذا القانون فهل يوافق المجلس عليه ؟
الجميع موافقون .

(وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة وكما وافق المجلس عليه مادة مادة وبمجموعه وبالشكل الذي سيرفع فيه الى مجلس الاعيان الموقر

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لكي يتسنى لوزراء الدولة لشؤون الرئاسة معاونة رئيس الوزراء وممارسة الصلاحيات الموكلة اليه بمقتضى القوانين والانظمة التي يفوضهم بممارستها باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور .

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي

بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصيل كما عدل بالقانونين رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥ ورقم (٦٣) لسنة ١٩٦٦ تحت رقم (٥) ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ٥ : -

لرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزراء الدولة لشؤون الرئاسة بممارسة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور .

- ١٩ -

السيد الرئيس

والآن نبحت في مشروع قانون الشركات الموقت المعدل رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧

السيد المقرر

وافقت اللجنة على قبوله كما ورد من الحكومة والتعديل هو

ملحوظة مجلس النواب فقط حول القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون الشركات

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند (٢٠)

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
تعديل المادة (١٧٦) من القانون الاصيل بالناء ما جاء في الفقرة السادسة منها والاستعاضة عنه بما يلي :-	الفقرة (١) :- يجوز لمجلس الوزراء بناء على طلب الشركة التي تساهم الحكومة رأسمالها وتحتسب من الوزير أن يوافق على اعادة تقدير موجودات الشركة الثانية واعتبار قيمتها كإجمالي مضافاً إلى رأسمال الشركة إذا تبين لمجلس الوزراء وجود تبرعات اقتصادية تتطلب مثل هذا الاجراء .	نص الفقرة (١٧٦) من المادة ١٧٦ يجوز لمجلس ادارة الشركة التي تساهم الحكومة نسبة لا تقل عن ١/٤ من رأسمالها تحويل موجوداتها الثانية بعد تقديرها وفق الاصول من قبل لجنة يعينها مجلس الادارة الى رأسمال الشركة .
ب- لدى صدور موافقة مجلس الوزراء حسب جاء بالفقرة السابقة يتم تقدير موجودات الشركة الثانية وفق الاصول الجاهسية من قبل لجنة يعينها الوزير بعد التشاور مع مجلس ادارة الشركة ويكون من بين اعضاءها الرقيب وفاحص حسابات الشركة ج- توزع قيمة الموجودات اسهمياً اضافة على مساهمة الشركة بنفس القيمة الاسمية المقررة لاسهمها الاصلية .		

مجلس النواب

السيد الرئيس

القانون بمجموعه ؟

الجميع موافقون .

(وهذا هو نص القانون كما ورد من الحكومة ووافقت عليه اللجنة ووافق عليه المجلس مادة واحدة وبمجموعه وكما سيرفع الى مجلس الاعيا الموقر)

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لالغاء النسبة المحدودة في الفقرة (٦) من المادة (١٧٦) من القانون الاصيل بقصد ازالة التمييز القائم بين الشركات التي تساهم بها الحكومة اذ لا يتسنى للشركات التي تقل نسبة مساهمة الحكومة بها عن ٤٥٪ من رأسمالها الاستفادة من حكم الفقرة المذكورة بشكلها الحاضر .

كما وقد جعل هذا التعديل صلاحية السماح للشركة التي تساهم بها الحكومة بإعادة تقدير موجوداتها لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الاقتصاد بغض النظر عن نسبة المساهمة بحيث يؤخذ بعين الاعتبار وجود مبررات اقتصادية يستلعبها هذا الاجراء . وكذلك نص في التعديل على اجراء عملية التصحيح وفق اصول محاسبية من قبل لجنة يؤلفها وزير الاقتصاد ويشترك فيها مراقب الشركات وفاحصو حساباتها وغيرهم ممن يختارهم وذلك من قبيل ايجاد رقابة على عملية التقدير تضمن صحتها وعدالتها .

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧٦) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة السادسة منها والاستعاضة عنه بما يلي . -

الفقرة (٦) :-

أ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على طلب الشركة التي تساهم الحكومة برأسمالها وتنسيب من الوزير ان يوافق على اعادة تقدير موجوداتها الثانية واعتبار قيمتها كالأعمال مضافا الى رأسمال الشركة اذا تبين لمجلس الوزراء وجود مبررات اقتصادية تتطلب مثل هذا الاجراء .

ب - لدى صدور موافقة مجلس الوزراء حسميا جاء بالفقرة السابقة يتم تقدير موجودات الشركة الثانية وفق الاصول المحاسبية من قبل لجنة يعينها الوزير بعد التشاور مع مجلس ادارة الشركة ويكون من بين اعضائها المراقب وفاحص حسابات الشركة .

ج - توزع قيمة الموجودات اسهماً اضافية على مساهمي الشركة بنفس القيمة الاسمية المقررة لاسهمها الاصلية .

- ٢٠ -

السيد الرئيس :

ونأتي أخيراً لبحث مشروع قانون ملكية الطوايق والشقق لسنة ٦٧ واللجنة وافقت عليه كما ورد من الحكومة .

اصوات موافقة

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا هو نص مشروع القانون كما ورد من الحكومة ووافقت عليه اللجنة ووافق عليه المجلس مادة واحدة وبمجموعه وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

١ - يعالج مشروع القانون تسجيل ملكية الشقق التي توجد في الطابق الواحد او في عدة طوابق مع ابقاء الارض ثابتة بدون تقسيم ما دامت هناك مدينة قائمة ووفقاً لاحكام التنظيم .

٢ - ان بقاء الارض ثابتة في مساحتها على مدى الدهر بغض النظر عما عليها من املاك وطوابق وشقق يؤمن تفتيت الارض بالاضافة الى تسهيل واكثار معاملات البيع والشراء بين المواطنين وحل ازمة الاسكان التي تعانيها مدن المملكة .

٣ - ان هذا القانون يعالج واجبات وحقوق ملاكي تلك الشقق بشكل مباشر وواضح وامثلة هذه المشاكل المرافق المشتركة كالارض والادراج والحجاري وتبديدات المياه والكهرباء التي تقتضي احوال الملاكين ايجاد وسيلة مباشرة لسرعة البت بها بشكل مباشر وفق احكام هذا القانون . والتعليقات الصادرة بمقتضاه على اساس حديثة وضعت لها معظم الدول تعليقات مماثلة .

٤ - ان الاحكام التشريعية النافذة المفعول تقتصر على امكانية تسجيل كل طابق من بناء مؤلف من طابقين او اكثر بمفرده وهي احكام بنائية لا تتناسب والتطورات المصرية الحديثة التي واكبت مواجهة احتياجات المواطن المتزايدة وبذلك عملت مختلف الدول على تنظيم هذه الناحية على اساس عصرية بقانون خاص يعالج هذه الاحتياجات سمي بقانون الشقق والطوايق وليس بمواد بنسطة في قوانين لا تمت الى هذا الموضوع بشكل مباشر كقانون تسوية الاراضي والمياه ونظام تسجيل الاراضي .

مجلس الاعيان

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون ملكية الطوابق والشقق



المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٦٧) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادنى الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

(الشخص) كل شخص حقيقي او معنوي ، يحق له امتلاك الاموال غير المنقولة بمقتضى القوانين المرعية .

(الشقة) وحدة سكنية مستقلة من طابق .

(الطابق) وحدة سكنية او اكثر في مستوى افقي واحد .

(البناء) طابق او اكثر مقام على العقار المدة له .

(القسم المشترك) ارض العقار ، واجزاء البناء المدة للاستعمال المشترك او اى جزء آخر يسجل بهذا الوصف ، او تقتضي طبيعة البناء ان يكون مشتركاً فيه وتشمل بوجه خاص ما يلي : -

أ - الاساسات والجدران الرئيسية .

ب - الجدران الفاصلة المشتركة ، والجدران المدة للمدة الجدران وحمل السقف .

ج - مجاري التهوية لبيوت الخلاء .

د - ركائز السقوف ، والقناطر والمداخيل والسلام واقفاصها والممرات

والبنهايز والمصاعد وغرف البوابين ،

هـ - اجهزة التدفئة والتبريد وسائر انواع الانابيب والقساطل والمراريب

والمجاري والتركيبات والتديدات المشتركة ، كتنجيزات الانارة والمياه

وملحقاتها الا ما كان منها داخل الطابق او الشقة .

المادة ٣ - ١ - لكل مالك ان يقيد لدى دائرة التسجيل كل طابق او شقة من البناء المنشأ على عقاره كجزء مستقل يجوز التصرف به على هذا الوجه وتعتبر عندئذ ارض العقار واجزاء البناء المدة للاستعمال المشترك قسماً مشتركاً لجميع اصحاب تلك الطوابق والشقق .

٢ - يعطى هذا القسم المشترك رقماً خاصاً هو دوما الرقم (١) ويقيد على صحيفة العقار لدى دائرة التسجيل ، ويعطى كل طابق او شقة مستقلة رقماً متسلسلاً اعتباراً من الرقم (٢) وتتبع هذه الارقام في جميع الحالات رقم العقار الاساسي فيعرف كل طابق او شقة بهذا الرقم مضافاً اليه رقم الطابق او الشقة الخاص وتنظم دائرة التسجيل صحيفة اضافية لكل طابق او شقة تقيد عليها الحقوق العينية الخاصة بها .

٣ - يعتبر كل طابق او شقة مؤلفة من (٢٤٠٠) سهم .

٤ - على طالب او طالب القيد ، اذا تجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة ان يبرزوا لدائرة التسجيل نظاماً لادارة البناء موافقاً لاحكام هذا القانون ومصدقا من الكاتب العدل مع خرائط البناء لكل طابق او شقة على حدة لحفظها في ملف العقار وربط نسخ منها مطابقة للاصل بكل سند ملكية يتعلق بالعقار ، واذا لم يتجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة فبان وضع ذلك النظام والخرائط لا يكون الزامياً .

٥ - يجوز اضافة طابق او شقة على الاقل للقسم المشترك المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثالثة وذلك عند قيده في سجلات دائرة التسجيل او بقرار لاحق تتمخذه الجمعية المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذا القانون وبالاغلبية المذكورة في نظام ادارة البناء .

المادة ٤ - ١ - لا يقبل القسم المشترك المشار اليه في المادة الثالثة القسمة الرضائية او الجزئية ولا التصرف به او بيعه مستقلاً عن الطوابق والشقق اذ ان حق كل مالك فيه يتبع حكماً ملكية الشقق او الطوابق ولا ينفصل عنها في جميع الحالات ، غير انه يحق للجمعية ان تقرر افراز قسماً من العقار غير المبني والتصرف به مستقلاً وفقاً لاحكام نظام ادارة البناء .

٢ - لا يقيد اى حق ارتفاق على القسم المشترك الا بقرار تصدره الجمعية بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل .

٣ - تعتبر الجدران الفاصلة بين شقتين مشتركة بين مالكي هاتين الشقتين اذا لم تكن في عداد جدران القسم المشترك .

المادة ٥ - يحق لكل شخص ان يملك طابقاً او شقة واحدة في البناء المقيد على الوجه المبين في المادة الثالثة او اكثر من طابق او شقة منه .

مكتبة العدل

المادة ٦ - يحق لكل مالك ضمن شروط النظام المقدم لدائرة التسجيل ان يستعمل القسم المشترك فيما اعد له على ان لا يجوز دون استعمال باقي المالكين ولا يجوز لاي مالك ان يقوم بأى عمل من شأنه ان يهدد سلامة البناء او ان يغير في شكله او مظهره الخارجي او اضافة اية ابنية عليه ، ولا يجوز احدث اى تعديل في القسم المشترك حتى عند تجديد البناء او في كل ما هو ضروري لتكوين وتناسق البناء وان كان من الاجزاء غير المشتركة كأبواب المداخل والشبابيك والبلكونات وسواها الا بقرار تصدره الجمعية بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الأقل .

المادة ٧ - على كل مالك ان يشترك في تكاليف حفظ القسم المشترك وصيانته وادارته ويكون نصيبه من هذه التكاليف بنسبة قيمة ما يملك في العتار كما هو مبين في نظام ادارة البناء ، وكل مالك يسبب زيادة في النفقات المشتركة يكون مسؤولاً عنها .

المادة ٨ - لكل شريك في طابق او شقة حق الافضلية لشراء الحصة الشائعة التي يراد بيعها بالتراضي من شخص غير شريك ولا ينشأ ذلك الحق اذا كان البيع بين الزوجين او الاصول او الفروع او الاخوة او الاخوات وفروعهم .

المادة ٩ - ١ - يسقط حق الافضلية اذا ابلغ البائع اسم المشتري وعنوانه وشروط البيع بواسطة الكاتب العدل الى الشركاء في الشقة او الطابق او البناية ولم يقبلوا بهذه الشروط خلال خمسة ايام من تاريخ التبليغ .

٢ - اذا قبل الشركاء الشروط المعروضة يجب عليهم ابلاغ ذلك الى البائع بواسطة الكاتب العدل وتنفيذ الشروط في دوائر التسجيل خلال يومين اعتباراً من تاريخ تبليغ قبول العرض الى البائع .

٣ - حق الافضلية لا يتجزأ ، فلا يجوز استعماله او اسقاطه الا بكامله فاذا تعدد اصحاب حق الافضلية استعمل كل واحد منه بنسبة الاسهم التي يملكها ، واذا اسقط احدهم او بعضهم حقه انتقل الحق الى الباقي بالتساوي بالاضافة الى سهام كل منهم ، اما اذا تعدد المشترون فلاصحاب حق الافضلية ان يمارسوا هذا الحق تجاه بعضهم او جميعهم على الوجه المتقدم .

المادة ١٠ - اذا ثبت ان الشراء تم بشروط افضل من الشروط المبينة في الاشعار المرسل الى اصحاب حق الافضلية يكون البائع مسؤولاً تجاه هؤلاء بطل وضرر يوازي على الاقل ربع قيمة البيع وذلك دون حاجة الى اذار .

المادة ١١ - لا تطبق على القرارات المسجلة بقتضى هذا القانون الاحكام المتعلقة بالشفعة وبحق الرجحان او بالحق الاخر مماثل .

المادة ١٢ - اذا تجاوز عدد الطوابق او الشقق الاربعة في الابنية المقيدة وفقاً لاحكام هذا القانون فان اصحابها يشكلون حكماً جمعية فيما بينهم لادارة العقار المشترك ويكون لهذه الجمعية الشخصية المعنوية ويمثلها امام القضاء او امام اية جهة اخرى المدير الذي يمين وفقاً لاحكام نظام ادارة البناء .

اذا اضاف المالكون الى القسم المشترك طابقاً او شقة او اكثر وفقاً لاحكام الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من هذا القانون ، فانه يحق لمدير الجمعية تأجير ذلك العقار او الشقة وقبض بدل الايجار وصرفه في سبيل ادارة العقار المشترك لحساب جميع المالكين .

المادة ١٣ - تخضع الجمعية للنظام المشار اليه في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من هذا القانون .

المادة ١٤ - يوضع ذلك النظام لتأمين حسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن ادارته وكيفية اداء الحساب سنوياً الى الاعضاء .

المادة ١٥ - يتضمن ذلك النظام الامور التالية دون حصر او تحديد :-

- ١ - تحديد القسم المشترك من العقار وكل طابق او شقة بالتفصيل .
- ٢ - قيمة كل طابق او شقة بالنسبة لقيمة مجموع الطوابق او الشقق .
- ٣ - التعديلات الداخلية التي يجوز لكل مالك ان يجريها في الطابق او الشقة العائده له وبيان شروط اجراء هذه التعديلات .
- ٤ - الاعمال والتركيبات التي لا يجوز لكل مالك او ان يقوم بها .
- ٥ - شروط استعمال القسم المشترك من العقار او البعض منه .
- ٦ - شروط ضمان العقار ضد الحريق وغيره من الاخطار وتحديد الاعباء المشتركة والالتزامات المتبادلة وتوزيعها بين المالكين بنسبة حصصهم .
- ٧ - شروط ادارة العقار من قبل جمعية ادارة المالكين وبيان كيفية تعيين المدير وعزله وبيان واجباته وحقوقه وبيان حق الجمعية باجراء بعض الاعمال والاضافة للقسم المشترك التي تزيد في قيمة العقار كله او بعضه على نفقة جميع الشركاء على اساس ما تضعه الجمعية من شروط على الشركاء او على بعضهم لمصلحة البعض الآخر .
- ٨ - بيان واجبات وحقوق كل مالك لحضور جلسات الجمعية العادية وغير العادية وطريقة دعوتها اليها وشروط تمثيل البعض الآخر وبيان التصاب الواجب حصوله لانتقاد الجلسات بصورة قانونية مرة بعد مرة وبيان اغلبية الاصوات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات على ان يمثل اصحاب كل طابق او شقة بصاحب طابق او شقة عدد من الاصوات يوازي قيمة ما يملك كما هو مبين في نظام ادارة البناء المبرز الى دائرة التسجيل .
- ٩ - بيان كيفية مسك الحسابات الادارية وتقديمها الى اعضاء الجمعية وتدقيقها وتسليمها سنوياً .

هكذا عين الممثل

١٠- بيان طريقة فصل الخلافات الممكن حصولها بين اصحاب الطوايق او الشقق او بينهم وبين مدير الجمعية .

١١- بيان شروط تمثيل الجمعية امام المحاكم والدوائر ونجاء الغير .

١٢- الاصول الواجب اتباعها لتعديل نظام ادارة البناء على ان تبرز التعديلات مصدقة من الكاتب العدل الى دائرة التسجيل لضمها لملف العقار تحت طائلة بطلانها حتى بين اصحاب العلاقة .

المادة ١٦ - اذا لم يدفع المالك حصته من النفقات المشتركة او لم يف بالتزاماته وتعهدهات تجاه جمعية المالكين رغم الانذار الموجه اليه بواسطة الكاتب العدل يعتبر الانذار المذكور بمثابة سند خطي بحق لمدير الجمعية بعد مرور (١٥) يوما على تاريخ تبليغ الانذار ان تراجع دائرة الاجراء ويطلب تحصيل تلك النفقات من ذلك المالك وفقا لاحكام قانون الاجراء .

المادة ١٧ - اذا هلك البناء بحريق او بسبب اخر على اصحابه ان يلتزموا من حين حيث اعادة تشييده بما تقرره الجمعية باغلبية ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل فاذا قررت الجمعية تجديد البناء خصص ما قد يستحق من تعويض بسبب هلاك البناء لاعمال التجديد واذا رفض احسد المالكين الاذعان لقرار الجمعية فانه يكون ملزما ببيع حقوقه لباقي المالكين او بعضهم بالتمن الذي تقرره المحكمة المختصة بناء على طلب يقدمه مدير الجمعية ينظر فيه بصفة الاستعجال .

المادة ١٨ - كل قرض تمنحه جمعية المالكين او بعض اصحاب الطوايق او الشقق الى البعض الآخر لتمكينه من القيام بالتزاماته يكون مضمونا بامتياز على ما يملكه في العقار وعلى حقه في القسم المشترك من العقار ويسجل هذا الامتياز في سجل دائرة التسجيل ويحسب مرتبته من يوم تسجيله .

المادة ١٩ - يستوفي رسم قدره واحد بالالف من قيمة العقار اذا اراد اصحاب البناء المسجل لدى دائرة التسجيل قيده وفقا لاحكام هذا القانون ولا يستوفي الا برسم الانشاءات الجديدة اذا طلب اصحاب البناء قيد الانشاءات او الطوايق او الشقق في آن واحد .

المادة ٢٠ - تلغى احكام أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون تكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

السيد الرئيس :

نتنقل الآن الى قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ فارجو من عطوفة المقرر سلمان بك ثلاثه على مسامع حضرات النواب المحترمين .

السيد المقرر :

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٩ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور اصحاب المعالي والطرفه السادة : المقرر سلمان بك القاضي سليم البخت ، يعقوب معمر ، مصباح الكاظمي ، محي الدين الحسيني ، سابع العكشه .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة الحالة عليها من قبل المجلس ، وبعد دراستها ، قررت ما يلي : -

١ - الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اضافة عبارة (او محلي) بعد عبارة (مجلس بلدي) الواردة في المادة الثانية .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون استقلال القضاء بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديل التالي عليه ، وهو : -

أ - الغاء المادة الرابعة منه برمتها .

ب - اعادة ترقيم باقي المواد التي ثلها .

٣ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه ، وهي : -

أ - المادة الثالثة تعاد صياغتها بالشكل التالي : -

٣ - للوزير ان يعلن في الجريدة الرسمية ايسة مناطق او اي جزء منها انها مناطق انشاءات وله ان يطلب بأمر يصدره من مالكي تلك الانشاءات يبلغه اليهم بضرورة القيام باي عمل او اعمال تتعلق بتلك الانشاءات او الارض المحيطة بها يراها ضرورية من اجل تنظيمها وتجميلها ضمن مدة لا تقل عن شهر واحد يحددها لذلك .

ب - المادة الخامسة تعاد صياغتها بالشكل التالي : -

٥ - بالاضافة لما ورد في المادة السابقة يعاقب كل مالك خالف احكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على شهر واحد او بغرامة لا تزيد على خمسين دينار او بكليهما هاتين العقوبتين ، ويشترط لوقف الملاحقة الجزائية بحق المخالف او اسقاط دعوى الحق الصام او اسقاط العقوبة عنه اذا كان المخالف عن القيام بمتطلبات الامر خلال المدة المبينة فيه ناشئا عن اي سبب من الاسباب التالية : -

أ - غياب المالك عن المملكة بصورة مستمرة لمدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ التبليغ .

ب - عدم اقتدار المالك ماليا بشهادة من المحافظ تثبت ذلك ، وفي هذه الحالة يجوز للمحافظ المختص بأمر خطي يصدره ان يعفي المالك من دفع جميع او بعض النفقات المترتبة عليه .

مجلس النواب

- ٤ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديل التالي ، وهو :-
- صياغة الفقرة (ز) الواردة في المادة الثانية على النحو التالي :-
- ز - بصرف النظر عما ورد في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء اصدار أنظمة مباشرة في اي موضوع من اجل تنفيذ احكامه وتعتبر جميع الانظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .
- ٥ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :-
- أ - الغاء المادة الثانية من القانون المعدل برمتها .
- ب - اعادة صياغة العبارة المضافة الى المادة السادسة عشرة الاصلية بموجب المادة الثالثة من هذا القانون بالشكل التالي :-
- « ويكون قرار المحكمة بالرفض غير قابل للاستئناف ما لم يكن الدفع متعلقا بمرور الزمن ، فيكون القرار خاضعا للاستئناف » .
- ج - الغاء المادة الرابعة من القانون المعدل برمتها .
- د - الغاء المادة السادسة من القانون المعدل برمتها .
- هـ - استبدال عبارة (مرة واحدة) الواردة في الفقرة الاولى من المادة السابعة من هذا القانون بكلمة (مرتين) .
- و - اعادة ترقيم مواد هذا القانون بعد المصادقة عليه .
- ٦ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون البلديات بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (٤) وهي (بقرار من مجلس الامانة وموافقة رئيس الوزراء) .
- وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
- اللجنة القانونية

-١-

السيد الرئيس :

القانون الاول من هذا القرار هو مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ ،

السيد المقرر :

الاجتهاد وقت على قبوله كما ورد من الحكومة مع التعديل الذي تطلبه والاصل هو :

ملحوظات مجلس النواب حول مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ .

المادة المعدل بها الآن	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	اخر الملاحظات والتعديلات التي اقترحها
المادة (٣)	تعدل المادة (٢) من القانون الاصل بامانة الجارة التالية باستثناء الشبكات ذات الصلة العامة التي يملكها او يسيطر عليها مجلس بلدي كالتنزهات والاسواق العامة .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند ١

لجنة امانة الاصل

السيد المقرر (متابعاً)

ارجو ان يكون (او قروي) بعد عبارة (مجلس بلدي) بخلاف القرار انه لا يوجد عندنا مجالس محلية.

اصوات موافقة

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على هذا التعديل .

الجميع موافقون

السيد الرئيس

القانون بمجموعه

الجميع موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مائه وعليه بمجموعه وبالصيغة التي سيرفع بها الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

من جملة الاعمال التي تقوم بها البلديات في المماكة استنادا لقانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ انشاء الاسواق والمنزهات والمحلات العامة لغاية خدمة الجمهور وتجميل المناطق البلدية من جهة ، ولايجاد موارد للبلديات تنفق منها على الاعمال والخدمات التي تؤديها من جهة اخرى .

وقد سمح قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ للبلديات بتزيم هذه المحلات والمنشآت والمنزهات والاسواق العامة للملتزمين باستغلالها لقاء مبلغ مقطوع .

وحرصا على ان تظل هذه المحلات والمنشآت والاسواق العامة تحت اشراف البلديات ومراقبتها من اجل تحسينها وتطويرها وزيادة الموارد التي تجنيها منها ، ومنعا للملتزمين من التمسك بمحايسة قانون المالكين والمستأجرين رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٢ وتشبيهم بالبقاء في هذه الاملاك والعقارات البلدية كمستأجرين ، وجد من الضرورة وضع هذا المشروع .

مشروع

قانون المالكين والمستأجرين المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - - يسمى هذا القانون (قانون المالكين والمستأجرين المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع قانون المالكين والمستأجرين رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وماطراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بأضافة العبارة التالية الى آخرها .

« باستثناء المنشآت ذات الصفة العامة التي يملكها او يتصرف بها مجلس بلدي او / قروي كالمنزحات والاسواق العامة . »

(٢)

السيد الرئيس

والان ناتي لبحث القانون الموقت رقم ١٦ المعدل لقانون استقلال القضاء

السيد المقرر

اللجنة عدلته كما تلوته على حضراتكم بالقرار والملاحظات هي :

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧ البند (٢)

اجراءات اللجنة القانونية بمجلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجليل

تضاف العبارة التالية الى آخر المادة الثانية من القانون الاصلي
« واي قاضي يعود امر تعيينه الى المجلس القضائي »

تلقى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستأنض
عنها بما يلي : -
الفقرة (٤) - (قد أضي ستة واحدة قاضيا تحت التدريب أو أن يكون من الحامين الاساتذة ، أو من يشغل عند قضاء مهنتها القانون أحد الاحوال القلمية في الحكم النظامية ، أو في وزارة القضاة وأنض في علمه مدة سنتين أو أن يكون مجموع اللدة التي قضاه في الحاماة وفي الاحوال القلمية المشار اليها مدة سنتين على الاقل ، ولا يشغل هذا الشرط القضاة تحت التدريب .

المادة المعدل بمجلس النواب

نص المادة (٢)

تشمل كلمة (قضاء ، أو قاض ، أو قضاة) أيضا وردت في هذا القانون ، رئيس وأعضاء محكمة التمييز ورؤساء النيابة العامة ومساعدوه ووكيل وزارة العدلية وقضاة الشريعة ورؤساء وأعضاء محكمة الاستئناف والادب العام ومساعدوه ورؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية وقاضي تسمية الاراضي وقاضي أمارة الباصية وقضاة الصلح والمعين بالحامين جميعا .

نفس الفقرة (٤) من المادة (٣)

أن يكون من الحامين الاساتذة أو من قضى على تعيينهم في الاحوال القلمية في الحكم النظامية مدة سنتين أو أن يكون مجموع اللدة التي قضاه في الحاماة وفي الاحوال القلمية المشار اليها مدة سنتين على الاقل .

مجلس الاعيان

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٢/٩/١٩٦٧ البند (٢)

[illegible]

<p>المادة ١٢٣ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>١ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٢ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٣ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٤ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٥ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٦ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٧ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٨ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٩ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>١٠ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>١١ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>١٢ - رئيس المحكمة الدستورية</p>
<p>١ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٢ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٣ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٤ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٥ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٦ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٧ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٨ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>٩ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>١٠ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>١١ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>١٢ - رئيس المحكمة الدستورية</p>	<p>١٣ - رئيس المحكمة الدستورية</p>

1951/12/1

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس :

القانون بجموعه ؟

الجميع : موافقون

وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه
مادة مادة وبمجموعه وكما سيرفع الى مجلس
الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

القانون الموقت المعدل لقانون استقلال القضاء

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥

بالنسبة الى احداث بعض الوظائف القضائية
التي لم ينص عليها قانون استقلال القضاء وهي رئيس
ثاني محكمة التمييز ومحكمة استئناف ضريبة الدخل ،
وقضاة تحت التدريب وقضاة ملحقين بوزارة العدلية ،
فقد وجد من الضروري تعديل احكام هذا القانون :

قانون موقت معدل لقانون استقلال القضاء

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون موقت معدل
لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٥) وقرأ مع
قانون استقلال القضاء رقم ١٩ لسنة ١٩٥٥ المشار
اليه ليبدأ يلى بالقانون الاصلى كقانون واحد ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تضاف العبارة التالية الى آخر المادة
الثانية من القانون الاصلى . - (وای قاضى يعود امر
تعيينه الى المجلس القضائي) .

المادة (٣) تلغى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة
من القانون الاصلى ويستعاض عنها بما يلي . -
الفقرة ٤ - (قد امضى سنة واحدة قاضيا تحت
التدريب ، أو أن يكون من المحامين الاساتذة ، او من
يشغل عند نفاذ هذا القانون احد اعمال القلمية في
الحاكم النظامية ، او في وزارة العدلية وامضى في عمله
مدة سنتين او ان يكون مجموع المدة التي قضاه في
الحاماة وفي الاعمال القلمية المشار اليها مدة سنتين على
الاقل ولا يشمل هذا الشرط القضاة تحت التدريب)

المادة (٤) تضاف الفقرة (ج) الى المادة ١٣ من
القانون الاصلى : -

الفقرة ج - تعتبر محكمة استئناف ضريبة الدخل محكمة
استئناف عادية لغايات هذا القانون .

المادة (٥) تلغى المادة ١٥ من القانون الاصلى
ويستعاض عنها بما يلي . -

المادة ١٥ - يشكل المجلس القضائي من سبعة
اعضاء على الوجه التالي . -

١ - رئيسا محكمة التمييز على ان يكون الرئيس
الاول رئيسا له .

٢ - عضوا من محكمة التمييز حسب الاقدمية
وفي حالة التساوي ينتخب الاكبر سنا .

٣ - رئيس النيابة العامة)

٤ - رئيس محكمة استئناف عمان)

٥ - رئيس محكمة استئناف القدس)

٦ - وكيل وزارة العدلية)

- ٣ -

السيد الرئيس :

ثاني الى القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦
قانون مناطق الى نشاءات خارج حدود البلديات .

السيد المقرر :

لقد عدلته اللجنة بالشكل الذي تلوته على حضراتكم

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة ؟

الجميع موافقون

السيد الرئيس :

القانون بمجموعه ؟

الجميع موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه
مادة مادة وبمجموعه وكما سيرفع الى مجلس الاعيان
الموقر)

الاسباب الموجبة

لما كانت الحكومة مهتمة جدا بشؤون السياحة التي تعتبر موردا هاما للبلاد بالاضافة الى كونها من الوسائل
التي تمكس للاجانب والزوار نهضة الاردن في مختلف المجالات . فقد وجد من الضروري العمل على اظهار
المناطق المختلفة من المملكة والتي تقع خارج حدود البلديات . وخصوصا ما كان منها على الطرق السياحية في
منظر لائق : واعليه وضع هذا القانون لتمكين السلطات المختصة تكليف اصحاب الاملاك في المناطق المذكورة
من القيام بتنظيفها وتجميلها واظهارها . بالظهر المناسب والقيام بذلك على نفقتهم اذا اختلفوا عن ذلك .

تمت اصدرة الاصل

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦

قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

- ١ - الوزير او الوزارة وزير ووزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .
- ٢ - مناطق الانشاءات المناطق التي يعلن وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية في الجريدة الرسمية شمولها بهذا القانون مع بيان حدودها واوصافها .
- ٣ - الانشاءات اية ابنية مقامة من الحجر او الاسمنت او الخشب او الزينكو او الطين او اللبن او التلك او اية مادة اخرى او اي حائط او جدار او سياج .
- ٤ - مالكو الانشاءات مالكو الانشاءات المسجل او المعروف واي شريك في ملكيتها او متولي الوقف او الوصي او القيم او الشخص الذي يتقاضى بدل ايجارها ولو لحساب غيره .

المادة ٣ - للوزير أن يعلن في الجريدة الرسمية أية مناطق أو أي جزء منها أنها مناطق انشاءات وله أن يطلب بأمر يصدره من مالكي تلك الانشاءات بيلغهم بضرورة القيام بأي عمل أو أعمال تتعلق بتلك الانشاءات أو الارض المحيطة بها يراها ضرورة من أجل تنظيمها وتجميلها ضمن مدة لا تقل عن شهر واحد يحددها للملك .

المادة ٤ - اذا تخلفت اي مالك انشاءات عن تنفيذ ما طلب منه بمقتضى المادة السابقة ضمن المدة المقررة وعلى وجه يوافق عليه المهندس المسؤول في الوزارة ، تنوى الوزارة اجراء ذلك العمل او الاعمال وتحصل النفقات من المالك بالطريقة التي تحصل بها الاموال الاميرية ، وتكون الشهادة التي تصدرها الوزارة بتوقيع الوزير بالنسبة لمقدار هذه النفقات غير خاضعة للطعن .

المادة ٥ - بالاضافة لما ورد في المادة السابقة يعاقب كل مالك خالف أحكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بكليتا هاتين العقوبتين . ويشترط لوقف الملاحقة الجزائية بحق المخالف أو اسقاط دعوى الحق العام أو اسقاط دعوى الحق العام أو اسقاط العقوبة عنه اذا كان المخالف عن القيام بمتطلبات الامر خلال المدة المبينة فيه ناشئاً عن أي سبب من الاسباب التالية : -

- أ - غياب المالك عن المملكة بصورة مستمرة لمدة لا تقل عن شهر واحد من تاريخ التبليغ .
- ب - عدم اقتدار المالك مالياً بشهادة من المحافظ تثبت ذلك ، وفي هذه الحالة يجوز للمحافظ المختص بأمر خطي يصدره أن يعفي المالك من دفع جميع أو بعض النفقات المترتبة عليه .

المادة ٦ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يضع الانظمة التي يراها مناسبة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

تمت
١٩٦٦

الاجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب		المراسلات
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند (٤) .	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعمل المادة (٤١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية : - ز - ليس في هذا القانون ما يمنع مجلس الوزراء من اصدار أنظمة مباشرة من أجل تنفيذ احكامه أو مسابقتها وتعتبر جميع الأنظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .
	المادة المعمول بها الآن	ليس لها أصل بالقانون الاصيل

(٤)

السيد الرئيس :

القانون ٥٨ لسنة ٦٦ المعدل لقانون البلديات .

السيد الرئيس :

عدله اللجنة كذلك كما هو وارد بقرارها رقم (٨) وهذه هي الملاحظات .

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون البلديات

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة على هذا القانون ؟

الجميع .. موافقون

السيد الرئيس

القانون بمجموعه ؟

الجميع .. موافقون

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة على هذا القانون ؟

الجميع .. موافقون

السيد الرئيس

القانون بمجموعه ؟

الجميع .. موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مادة وعليه مجموعه وبالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

كان مجلس الوزراء قد وضع نظام اسواق الجملة للخضار والفواكه رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٦ دون الرجوع للمجالس البلدية . وبما ان الفقرة (ب) من المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ تنص على انه يحق للمجلس (اي المجلس البلدي) ان يضع بقرار من مجلس الوزراء وموافقة الملك أنظمة . الخ فان هذا النص يشكله الحالي يجعل الأنظمة التي يصدرها مجلس الوزراء مباشرة وقبل ان يضعها المجلس البلدي المختص عرضة للطعن .

فحتى لا تكون مثل هذه الأنظمة التي يرى مجلس الوزراء ان المصلحة العامة تقتضي وضعها من قبله مباشرة عرضة للطعن ، وجد من الضروري من هذا القانون المؤقت .

السيد الرئيس

القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

السيد الرئيس

اللجنة عدلة بقرارها . . وهذه هي الملاحظات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ز) . - (ز) بصرف النظر عما ورد في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء اصدار أنظمة مباشرة في أي موضوع من أجل تنفيذ أحكامه وتعتبر جميع الأنظمة الصادرة من قبل مجلس الوزراء مباشرة صحيحة وكأنها صادرة بمقتضى هذا القانون .

- ٥ -

لجنة العدل

ملحوظات مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون أصول المحاكمات المحترقة

أحكام اللجنة القانونية على النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (٢)	<p>ينبغي ما جاء في المادة المضافة من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-</p> <p>١٠ - إذا كان لدى المدعي مستندات تؤيد دعواه سواء كانت في حيازته أم بوسمه المحصول عليها فيترتب عليه أن يذكرها في لائحة الدعوى وأن يقدم عليها صوراً بعدد المدعي عليهم مع صورة أخرى لخطتها مسح أو راق الدعوى وكل مستند لم يذكر في اللائحة ولم يرفق بصورة عنه لا يجوز قبوله في معرض البينة ما لم يكن المدعي قد قدم عدلاً تفتح به المحكمة ويبدون ذلك في الصيغ.</p> <p>تعديل المادة (١٦) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها :-</p> <p>و يكون قرار المحكمة بالرفض أو القبول قابلاً للاستئناف .</p>	<p>نص المادة (١٠) من القانون الأصلي :-</p> <p>جواز تقديم قائمة بالمستندات - المادة (١٠) :-</p> <p>إذا كان لدى المدعي مستندات تؤيد دعواه (سواء كانت في حيازته أو بوسمه المحصول عليها) يترتب عليه أن يذكرها في دليل لائحة أو يدرجها في قائمة ملصقة لتيزر في معرض البينة إثباتاً لا بدعيه.</p> <p>نص المادة (١٦) من القانون الأصلي :-</p> <p>طلب الدعوى في بعض الأحوال - المادة (١٦) :-</p> <p>يجوز للمدعي عليه في أية دعوى وفي أي وقت من الأوقات بعد تبليغه مذكرة التضور أن يقدم طلباً خطياً لرد القضية للرفوعة عليه بناء على أحد الأسباب التالية :-</p> <ol style="list-style-type: none"> ١ - كون القضية قضية محكمة ٢ - عدم الإحصاء ٣ - مرور الزمن <p>أو بالاستناد إلى أي سبب آخر قد تميز أي المحكمة أنه يستوجب رد الدعوى قبل التحول في الأساس فإذا قررت المحكمة قبول الطلب تزد الدعوى بالنسبة للمدعي عليه.</p>

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (٢)

أحكام اللجنة القانونية على النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (٢)	<p>تعديل المادة (٥٣) من القانون الأصلي بإضافة النص التالي إلى آخرها :-</p> <p>و إذا كان لدى المدعي عليه مستندات تؤيد دفاعه سواء كانت في حيازته أم بوسمه المحصول عليها يترتب عليه أن يذكرها في لائحة دفاعه ويرفق معها صوراً بعدد المدعين مع صوراً أخرى لخطتها مع أوراق الدعوى وكل مستند لم يذكر في اللائحة ولم يرفق بصورة عنه لا يجوز قبوله في معرض البينة ما لم يكن المدعي عليه قد قدم عدلاً تفتح به المحكمة ويبدون ذلك في الصيغ .</p> <p>تعديل المادة (٦٣) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخر النقرة (٢) منها :-</p> <p>ولا يشترط لصحة التقديم أن يكون منها بالملات .</p> <p>تعديل المادة (١١١) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها :-</p> <p>و يترتب على كل فريق أن يحضر بيته الشخصية عند حلول دونه في تقديم البينة ولا يسمح له بتقديم أي شاهد لم يرد اسمه في البينة المحصورة .</p>	<p>نص المادة (٥٣) من القانون الأصلي :-</p> <p>المتابع - المادة (٥٣) :-</p> <p>يترتب على المدعي عليه أن يقدم لائحة دفاعه دفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه لائحة الدعوى إلا إذا أقرت المحكمة بخلاف ذلك .</p> <p>نص النقرة (٢) من المادة (٦٣) :-</p> <p>صعوبات التوقيع - المادة (٦٣) :-</p> <p>٢ - يجب أن يوقع الألاعنة الفريق الذي قدمها أو وكيله .</p> <p>نص المادة (١١١) من القانون الأصلي :-</p> <p>استحالة التضور لإدانة الشهادة أو إبراز مستند - المادة (١١١) :-</p> <p>مع مراعاة أحكام قانون البينات يجوز لأي من الفريقين في أي وقت بعد إقامة الدعوى أن يطلب إلى المحكمة إصدار مذكرات حضور إلى الأشخاص الذين يطلب حضورهم لإدانة الشهادة أو إبراز مستندات .</p>

ملحوظات مجلس النواب

نوع المادة	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية المؤرخ في ١٦/٥/١٩٦٧ البند (٢)	<p>تمثل المادة (١٧٨) من القانون الاصلي بالقضاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالفقرتين التاليتين برقم (١ و ٢) واعادة ترقيم الفقرتين (٣ و ٤) بحيث تصبحان (٤ و ٥).</p> <p>١ - يجوز للمحكمة أن تؤجل المحاكمة من وقت لآخر على أنه لا يجوز تأجيلها لنفس السبب لأكثر من مرة واحدة إلا لسبب يبرر ذلك ويدون في السبب.</p> <p>٢ - يجوز للمحكمة أن تقرر رؤية الدعوى في مكان آخر يتسع ضمن منطقة اختصاصها إذا رأت أن ذلك ملائم وفيه تفيين للمدعى وتجنب عليها في هذه الحالة أن تدون الأسباب التي أرتأها لقرار هذا الأمر.</p>	<p>نص المادة (١٧٨) من القانون الأساسي</p> <p>تأجيل المحاكمة - المادة ١٧٨ - :-</p> <p>١ - يجوز للمحكمة أن تؤجل المحاكمة من وقت إلى آخر كما يجوز لها أن تقرر رؤيتها في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها إذا رأت أن ذلك ملائم وفيه تفيين للمدعى ويجب عليها في هذه الحالة أن تدون الأسباب التي أرتأها لقرار هذا الأمر.</p> <p>٢ - إذا لم تكن المحاكمة قد أجريت لوقت فسير معين يترتب على المحكمة أن تعين يوماً لاستئناف المحاكمة في الدعوى.</p> <p>٣ - إذا أجليت المحاكمة إلى وقت غير معين يجوز لأي من الطرفين أن يطلب إعادة قيد الدعوى في قائمة الدعاوى البينة.</p>
تمثل المادة (١٣٣) من القانون الاصلی بأضافة عبارة (أو استأطها) بعد عبارة (إيقاف الدعوى) الواردة في الفقرة (٥) منها.	٤ - إذا حضر للمدعى عليه ولم يحضر للمدعي يجوز للمحكمة إذا لم يكن للمدعي عليه إيقاف الدعوى.	نص الفقرة ٤ - من المادة (١٣٣) من القانون الاصلی :-

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة ؟

الجميع موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس مادة وبمجموعه وبالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون اصول المحاكمات الحقوقية

لقد تبين لهذه الوزارة ان فصل القضايا المرفوعة لدى المحاكم قد يطول كثيرا حتى انه يستنفذ صبر المتقاضين وان ما يقال عن تاخير البت في القضايا يرجع في الاصح الاغلب الى وجود بعض الاثرات في قانون اصول المحاكمات الحقوقية النافذ المعمول به حيث يمكن بعض المتداعين من المبالطة والتسويف . وتلا فبا لذلك فقد وضع مشروع التعديل المرفق لقانون اصول المحاكمات الحقوقية بغية تبسيط اجراءات التقاضي كي لا يتأخر صدور الاحكام او تنفيذها . وقد انصب التعديل على ما يلي :-

اولا - الزام فرقاء الدعوى بارفاق جميع مستنداتهم واوراقهم الثبوتية بالوائح وعدم السماح لهم بتقديم اي مستند لم يرفق باللائحة الا لعذر قاهر تقنع به المحكمة ويدون في الضبط .

ثانيا - الزام الخصوم بحصر بيناتهم الشخصية وعدم السماح لهم بتقديم اي شاهد لم يرد اسمه مقدما في البينة المحتج بها .

ثالثا - عدم جواز تكرار تأجيل الدعوى لنفس السبب لأكثر من مرة واحدة الا لعذر .

رابعا - اغفلت المادة (١٦) من القانون الاصلي نصا يجيز استئناف القرارات الصادرة برد الدعوى قبل الدخول في الاساس بطلب مستقل ، ونظرا لاهمية هذه الناحية فقد نص صراحة على جواز استئناف هذه القرارات

خامسا - يشترط القانون ان تقدم اللائحة من الخصم او ممثله القانوني بالذات ، وقد روي قبول اللوائح فيما اذا قدمت من اي كان شريطة ان تكون موقعة من الخصم او ممثله القانوني وفي هذا تيسير على المتقاضين .

سادسا - كذلك روي منح المحاكم صلاحية رؤية الدعاوى في اي مكان اخر يقع ضمن منطقة اختصاصها لما في هذا الاجراء من تيسير للاجراءات واقتصاد للنفقات وجلب للشهود .

سابعا - روي استبدال عبارة (إيقاف الدعوى) الواردة في المادة ١٣٣ و ١٣٤ فقرة (٤) من القانون الاصلی بعبارة (أو استأطها) لان في المدلول الاخير سهولة ووضوحا مالوفين لدى المحاكم والمتقاضين في حين ان التعبير الاول غير شائع في التشريعات الاردنية .

هكذا عند العمل

قانون مؤقت رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها :-

(ويكون قرار المحكمة بالرفض غير قابل للاستئناف ما لم يكن الدفع متعلقا بمرور الزمن فيكون القرار خاضعا للاستئناف) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٦٣) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخر الفقر (٢) .

ولا يشترط لصحة التقديم ان يكون منها بالذات و .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٢٨) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالفقرتين التاليتين برقم (٢٠٢) واغادة ترقيم الفقرتين (٣٠٢) منها بحيث تصبحان (٤٣) .

١ - يجوز للمحكمة ان تؤجل المحاكمة من وقت لآخر على انه لا يجوز تأجيلها لنفس السبب لأكثر من مرتين الا لسبب يبرر ذلك ويدون في الضبط .

٢ - يجوز للمحكمة ان تقرر رؤية الدعوى في مكان آخر يقع ضمن منطقة اختصاصها اذا رأت ان ذلك ملائم وفيه تحقيق للعدالة ويجب عليها في هذه الحالة ان تدون الاسباب التي ارتأتها لتقرير هذا الامر .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٣٣) من القانون الاصيل باضافة عبارة (واسقاطها) بعد عبارة (ايقاف الدعوى) الواردة في الفقرة (٤) منها .

- ٦ -

السيد الرئيس :

القانون الاخير وهو القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ٦٧ المعدل لقانون البلديات .

السيد المقرر :

عدلت اللجنة بقرارها وتلى التعديل على مسامعكم وهذه هي الملاحظات :

ملحوظة مجلس النواب حول القانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون البلديات

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدلة من اللجنة	المادة المعدلة من اللجنة
تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصيل باضافة الفقرتين التاليتين تحت رقم (٤ و ٥) بعد الفقرة الثالثة منها مباشرة .	٤ - عند جلوس منصب أمين العاصمة يحق لمجلس الوزراء ان يقترح احد الوزراء ليعطى صلاحيات أمين العاصمة التعميم عليها في اي قانون او نظام وان يعقد التخصصات والملازمات التي تمنح له مقابل ذلك .	٥ - مجلس الوزراء اتاه هذا التعريض بقرار يصدره بذلك .
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٧ المؤرخ في ١٩٦٧/١٢/٩ البند ١٨		

دفتر أمين العدل

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة ؟

الجميع : موافقون

السيد الرئيس

القانون بمجموعه

الجميع : موافقون

(وهذا هو نص القانون كما وافق المجلس عليه مادة مائه وعليه بمجموعه وبالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

لما كانت العاصمة في جميع الدول تتمتع بمركز ممتاز باعتبارها محط الانظار ولكي يتاح المجال لمعالجة مشاكلها على اعلی المستويات فقد اناطت بعض البلدان العربية الشقيقة كالكويت والمغرب وتونس وبعض الدول الاوروبية منصب امين العاصمة باحد الوزراء وبالنظر لظروف العاصمة التي تماثلها ومسا تقوم به امانة العاصمة من المشاريع الحيوية الضخمة وما يحتاج اليه الاشراف عليها من درجة المسؤولية والمتابعة وسرعة البت في مشاكلها فقد وضع التعديل المذكور لهذه الغاية .

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصيل باضافة الفقرتين التاليتين تحت رقم (٤ و ٥) بعد الفقرة الثالثة منها مباشرة : -

٤ - عند خلو منصب امين العاصمة يحق لمجلس الوزراء ان يفوض احد الوزراء ليمطلع بممارسة صلاحيات امين العاصمة المنصوص عليها في اي قانون او نظام وان تحدد المخصصات والملاوات التي تمنح له مقابل ذلك بقرار من مجلس الامانة وموافقة رئيس الوزراء .

٥ - لمجلس الوزراء انتهاء هذا التفويض بقرار يصدره بذلك .

تعريف

- ١ - اعد وروپ هذا الممد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدنان بعيون ولاظم مرزوقي
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا الممد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد النجدادي

٩- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

انتهت اجائنا لجلسة اليوم اما موعد جلستنا القادمة فسيبين فيما بعد :

وانتهت الجلسة .

امين عام مجلس الامة رئيس مجلس النواب
هاني خير لامل عربقات

دعنا نعد لأجل